



جامعة بنغازي - كلية الاقتصاد

الدراسات العليا

قسم المحاسبة

محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية

"دراسة مقارنة بين المصارف التجارية الليبية خلال الفترة من"

1995-2005 م

إعداد :

محمد الطيب موسى القذافي

بكالوريوس في المحاسبة - جامعة بنغازي - ربيع 2001/2002م

إشراف الدكتور

جمعة خليفة الحاسي

رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الإجازة العلمية "الماجستير" بقسم المحاسبة - كلية

الاقتصاد - جامعة بنغازي

ربيع 2012م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ"

(سورة يوسف: آية 76)

"وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا"

(سورة البقرة: آية 275)

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

"إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه"

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي فطرنا على حب دينه ، والتمسك بأهداب شريعته ، والصلاة والسلام على سيد الخلق سيدنا محمد، وعلى آله وصحبة أجمعين.

الحمد لله الذي من عليّ بنعمته، وأعانني على إتمام هذا العمل وشملي بتوفيقه

أما بعد :-

لا يسعني بعد أن أنجزت هذه الدراسة، بعون الله وتوفيقه، إلا أن أتقدم بجزيل الشكر، وعظيم الامتنان، لا بقصد المجاملة ولكن بخالص التقدير والعرفان والفضل الكبير لأستاذي الفاضل الدكتور جمعة خليفة الحاسي ، الذي أشرف علي هذه الدراسة ، وتحمل الجهد والعناء، فحرصه على قراءة كل كلمه فيها، ومناقشه جميع أفكارها ، مده إشرافه ، حتى خرجت نبتة طيبة بفضله وحسن رعايته

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة الدكتور الصديق الطاهر الدباغ ممتحننا خارجيا والدكتور عبد السلام محمد البدرى ممتحننا داخليا، لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة ولما أبدوه ملاحظات واقتراحات قيمة أسهمت بشكل كبير في إخراج هذه الرسالة بالصورة المرجوة.

كما وأشكر كل من تعاون معي ، وساعد في إخراج هذه الرسالة إلى حيز الوجود

والله ولي التوفيق ،،،،،

الباحث

الإهداء

أيا بحر لا تكفي مياهاك أدمعي

لأبكي رحيلي الغالي المشيع

فقيدي الذي مازال يحيا بأضلعي

(وقل رب أرجمهما كما ربباني صغيرا)

سورة الإسراء الآية(24)

إلى روح أبي وأمي

إلى من كانوا عوني وزادي في مشواري

إلى من تجمعي بهم أصدق المشاعر وأحلى الذكريات

وبدوهم تفقد الحياة معناها

إلى أخوتي

إلى رفيقة العلم والعمر

إلى من كانت لي سلوى في هذه الحياة

إلى التي دائما أعطتني ولم تبخل بشيء

إلى من حمستني دائما على البحث العلمي

إلى زوجتي

إلى من سأعيش من أجلهم

إلى من أسعى لأن أقدم لهم دائما الأفضل والأحسن

إلى أبنائي

إلى من صاروا جزءا مني وصرنا جزءا منهم

إلى من جمعتنا بهم الأيام وسيرافقوننا دواما

إلى من كنت أهنأ لرؤياهم وأسعد للقياهم

إلى أصهرتي

قائمة المحتويات

أ	الآية القرآنية
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	قائمة المحتويات
هـ	فهرس المحتويات
ز	ملخص الدراسة

	الفصل الأول / مقدمة الدراسة	(1)
2	المقدمة	(1-1)
3	الدراسات السابقة	(1-1-1)
12	مشكلة الدراسة	(2-1-1)
14	أهداف الدراسة	(3-1-1)
14	أهمية الدراسة	(4-1-1)
15	فرضيات الدراسة	(5-1-1)
15	منهجية الدراسة	(6-1-1)
16	متغيرات الدراسة	(7-1-1)
17	تقسيمات الدراسة	(8-1-1)
17	حدود ونطاق الدواسة	(9-1-1)
18	تعريفات إجرائية	(10-1-1)
20	الفصل الثاني / الإطار النظري للدراسة	(2)
21	المبحث الأول؛-	(1-2)
21	الجهاز المصرفي في ليبيا	(1-1-2)
22	واقع الجهاز المصرفي في ليبيا :	(2-1-2)
27	المصارف التجارية:	(3-1-2)
32	المبحث الثاني:-	(2-2)
32	ربحية المصارف التجارية	(1-2-2)
32	أهمية الربحية في المصارف التجارية	(2-2-2)

33	الفرق بين الربح والربحية	(3-2-2)
33	أولا الربح:-	(1-3-2-2)
39	ثانيا الربحية:-	(2-3-2-2)
40	تعظيم الربحية في المصارف التجارية:	(4-2-2)
41	تقييم الأداء	(5-2-2)
52	المبحث الثالث:- محددات الربحية في المصارف التجارية	(3-2)
52	أولا حجم المصرف	(1-3-2)
55	ثانياً: تركيبة الأصول في المصارف :	(2-3-2)
56	1- الأصول السائلة :	(1-2-3-2)
58	2 - التسهيلات الائتمانية:	(2-2-3-2)
61	3- الاستثمارات في الأوراق المالية بغرض الحصول على العائد	(3-2-3-2)
61	4- الأصول الثابتة:	(4-2-3-2)
61	ثالثاً: مخاطر رأس المال:	(3-3-2)
63	رابعاً : تكلفة الودائع المصرفية	(4-3-2)
65	خامساً : الرافعة المالية :	(5-3-2)
67	سادساً: مخاطر سعر الفائدة	(6-3-2)
73	سابعاً: بنود خارج الميزانية	(7-3-2)
77	الخلاصة	(7-3-2)
88	الفصل الثالث/ الإطار العملي للدراسة	(3)
89	المبحث الأول :مجتمع وأسلوب الدراسة	(1-3)
90	الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة	(1-1-3)
90	معامل تضخم التباين	(2-1-3)
91	معامل الارتباط المتعدد	(3-1-3)
92	معامل التحديد المتعدد	(4-1-3)
93	تحليل التباين	(5-1-3)

94	المبحث الثاني/اختبار فرضيات الدراسة	(2-3)
94	المصارف مجتمعة	(1-2-3)
99	مصرف الوحدة	(2-2-3)
104	مصرف الجمهورية	(3-2-3)
110	المصرف التجاري الوطني	(4-2-3)
116	مصرف الصحاري	(5-2-3)
122	مصرف الأمة	(6-2-3)
128	مصرف التجارة والتنمية	(7-2-3)

الصفحة	فهرس الجداول	
66	ودائع يدفع عنها فوائد وأخري لا يدفع عنها فوائد	(1-3-2)
70	أصول وخصوم حساسة وغير حساسة لسعر الفائدة	(2-3-2)
93	تحليل التباين الأحادي (Anova Table)	(1-1-3)
94	معامل تضخم التباين (Vif) ومستوي المعنوية (Sig) للمصارف مجتمعة	(1-2-3)
95	ملخص معنوية نموذج الانحدار التدريجي للمصارف مجتمعه	(2-2-3)
96	نتائج تحليل الانحدار التدريجي للمصارف مجتمعة	(3-2-3)
99	معامل تضخم التباين (Vif) ومستوي المعنوية (Sig) لمصرف الوحدة	(4-2-3)
100	ملخص معنوية نموذج الانحدار التدريجي لمصرف الوحدة	(5-2-3)
101	نتائج تحليل الانحدار التدريجي لمصرف الوحدة	(6-2-3)
104	معامل تضخم التباين (Vif) ومستوي المعنوية (Sig) لمصرف الجمهورية	(7-2-3)
106	ملخص معنوية نموذج الانحدار التدريجي لمصرف الجمهورية	(8-2-3)
107	نتائج تحليل الانحدار التدريجي لمصرف الجمهورية	(9-2-3)
110	معامل تضخم التباين (Vif) ومستوي المعنوية (Sig) للمصرف التجاري الوطني	(10-2-3)
112	ملخص معنوية نموذج الانحدار التدريجي للمصرف التجاري الوطني	(11-2-3)
113	نتائج تحليل الانحدار التدريجي للمصرف التجاري الوطني	(12-2-3)
116	معامل تضخم التباين (Vif) ومستوي المعنوية (Sig) لمصرف الصحاري	(13-2-3)
119	ملخص معنوية نموذج الانحدار التدريجي لمصرف الصحاري	(14-2-3)
119	نتائج تحليل الانحدار التدريجي لمصرف الصحاري	(15-2-3)
122	معامل تضخم التباين (Vif) ومستوي المعنوية (Sig) لمصرف الأمة	(16-2-3)
125	ملخص معنوية نموذج الانحدار التدريجي لمصرف الأمة	(17-2-3)
125	نتائج تحليل الانحدار التدريجي لمصرف الأمة	(18-2-3)

128	معامل تضخم التباين (Vif) ومستوي المعنوية (Sig) لمصرف التجارة والتنمية	(19-2-3)
129	ملخص معنوية نموذج الانحدار التدريجي لمصرف التجارة والتنمية	(20-2-3)
129	نتائج تحليل الانحدار التدريجي للمصارف لمصرف التجارة والتنمية	(14-2-3)

الصفحة	فهرس الأشكال	
43	مكونات تقييم الأداء في المصارف التجارية	(1-2-2)
72	الأداء العام للمصرف	(2-3-2)
87	المتغيرات المستقلة والمتغير التابع	(3-3-2)

مستخلص الدراسة

يعد تحقيق الأرباح وتعظيمها أحد الأهداف الأساسية إن لم يكن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه المصارف التجارية ، إذ إن تحقيق مثل هذه الأرباح يمكنها من المحافظة على استمراريتها ، وبقائها ، وتدعيم مركزها المالي ، وزيادة حقوق ملكيتها ، وتعزيز ملائمتها ، وسيولتها مما يزيد من قدرتها علي مواجهة الأخطار والالتزامات التي تواجهها ، وذلك خلافا للخسائر التي تؤدي إلى تردي أوضاع المصارف المالية وتآكل ملكيتها وتعرضها للعسر المالي والتعثر مما قد يقضي إلي تصفيتها . كما أن من المعايير الأساسية التي يهتم بها المحللون الماليين وكذلك مستخدمي القوائم المالية للحكم على مدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح التي تحققها. فهي تمكنهم ليس من تقييم أدائها في الماضي فقط ، بل تمكنهم كذلك من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ، والتي بدورها تؤثر على أسعار الأسهم .

ونظرا لأهمية هذه المؤسسات المالية، تأتي أهمية تحديد القيود التي تؤثر في كفاءة أداء المصارف التجارية . ولذلك ، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات ربحية المصارف التجارية الليبية وقياس اثر هذه المحددات على الربحية لوضع الحلول المناسبة بشأنها والخروج بتوصيات تساعد إدارات هذه المصارف في تطوير أدائها المصرفي.

ولتحقيق هدف الدراسة تم صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي الآتي :

"ما هي محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية" ؟

ولدراسة هذه المشكلة تم تحديد مجتمع الدراسة في المصارف التجارية ، والحصول علي البيانات والمعلومات ذات العلاقة بموضوع الدراسة من القوائم المالية لكل مصرف من المصارف التجارية الليبية والتقارير السنوية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة الزمنية "1995-2005" ، وقد تم استخدام أسلوب الانحدار التدريجي وذلك للحصول على أكثر المتغيرات المستقلة تأثيرا على ربحية المصارف التجارية الليبية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة :- ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة :- (1) أظهرت نتائج

الدراسة أنه توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف والربحية في مصرف الوحدة ، وليست ذات دلالة إحصائية في مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري ومصرف الأمة وتأتي هذه النتيجة متوافقة مع الأدب المحاسبي بأنه كلما كبر حجم المصرف واتسعت دائرة نشاطه كلما أدى ذلك إلى تحقيق بعض الوفورات الاقتصادية ، والتي تتمثل في انخفاض تكلفة الخدمات المقدمة، وكذلك ازدياد تنوع العمليات التي يقوم بها، وبالتالي تنوع المخاطر التي يتعرض لها، كما أوضحت هذه الدراسة بأن هناك علاقة عكسية بين

الحجم والربحية ولكن ليست ذات دلالة إحصائية في كل من المصرف التجاري والمصارف مجتمعة، مما يدل ذلك على انخفاض كفاءة إدارات المصارف في استغلال الأموال المستثمرة، وعدم وجود فرص استثمار حقيقية في بعض المجالات .

(2) بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة وربحية المصارف التجارية في كل من مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري والمصارف المجتمعة، كما أظهرت النتائج أيضا أن العلاقة عكسية ولكن ليست ذات دلالة إحصائية بين كل من نسبة الأصول السائلة والربحية في مصرف الوحدة والمصرف التجاري الوطني ومصرف الأمة وتأتي هذه النتيجة متناسقة ومتوافقة مع أدبيات الفكر المصرفي بأن الربحية والسيولة قوتان تسيران في اتجاهين متضادين مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، فإذا زادت إحدهما كانت الزيادة علي حساب الأخرى، فالمصارف التجارية في ليبيا تحتفظ بأصول سائلة كبيرة لم يتوافر لها المجال المناسب لتوظيفها .

(3) أوضحت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول الثابتة وربحية المصارف التجارية في المصرف التجاري الوطني والمصارف المجتمعة ومصرف الوحدة، كما أوضحت الدراسة أيضا أن العلاقة طردية ولكن ليست ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول الثابتة والربحية في كل من مصرف الجمهورية ومصرف الأمة. وعلى الرغم من أن هذه الأصول تصنف ضمن بند الأصول غير المدرة للربح، إلا أنها في واقع الحال توفر خدمات ضرورية للعملاء، كما أن فخامة المباني قد تؤدي لجذب عملاء ومستثمرين أكثر للمصارف، كما قد تزيد من إنتاجية الموظفين مما يجعلها مدرة للربح بشكل غير مباشر. كما توصلت الدراسة أيضا بأن العلاقة بين نسبة الأصول الثابتة والربحية علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية في مصرف الصحاري

(4) أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نوعية القروض وربحية المصارف التجارية في كل من مصرف الصحاري و المصارف مجتمعة ومصرف الجمهورية ومصرف الوحدة، كما أوضحت النتائج أيضا أن العلاقة بين نوعية القروض والربحية علاقة طردية، ولكن ليست ذات دلالة إحصائية في كل من المصرف التجاري الوطني ومصرف الأمة، مما تؤكد هذه النتيجة أن النوعية الرديئة من القروض مرتبطة بربحية أقل

(5) توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال والربحية في مصرف الوحدة وأيضا علاقة عكسية لكن ليست ذات دلالة إحصائية في كل من مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري، كما أظهرت النتائج أيضا أن العلاقة بين مخاطر رأس المال والربحية علاقة طردية ذات دلالة إحصائية في المصارف مجتمعة، وأيضا علاقة عكسية ولكن ليست ذات دلالة إحصائية في كل من المصرف التجاري الوطني ومصرف الصحاري.

(6) بينت نتائج الدراسة أن العلاقة بين مخاطر الرافعة المالية والربحية عكسية، ولكن ليست ذات دلالة إحصائية في كل من مصرف الوحدة ومصرف الجمهورية والمصرف التجاري الوطني والمصارف مجتمعة ، كما أظهرت نتائج الدراسة بأن هناك علاقة طردية وأيضا ليست ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الرافعة المالية والربحية، في مصرف الصحاري ومصرف الأمة ، مما يدل ذلك على أن المصارف التجارية لم تنجح في استثمار الأموال المقترضة بمعدل عائد يزيد عن الفائدة المدفوعة عليها نظرا لغياب سوق الأوراق المالية، مما أدى إلى أن أصبحت هذه المصارف مجمع للمدخرات دون إمكانية استخدام هذه الأموال.

(7) أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر هامش الفائدة والربحية في مصرف الوحدة والمصارف مجتمعة ومصرف الجمهورية والمصرف التجاري الوطني، كما أظهرت الدراسة علاقة ارتباط طردية لكن ليست ذات دلالة إحصائية في كل من مصرف الصحاري ومصرف الأمة. مما يدل ذلك على أن المصارف ذات القروض العالية وذات مخاطر سعر الفائدة العالية سوف تلجأ إلى إيجاد الفرق بين الفائدة على الودائع والفائدة على القروض لتحقيق هامش عالٍ، وبالتالي زيادة ربحية المصرف وزيادة رأس ماله مما يؤدي إلى زيادة قدرته على تحمل مخاطر أكثر .

(8) أوضحت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين تكلفة الودائع وربحية المصارف التجارية في كل من مصرف الوحدة ومصرف الجمهورية والمصرف التجاري الوطني والمصارف مجتمعة وعلاقة عكسية ليست ذات دلالة إحصائية في كل من مصرف الصحاري ومصرف الأمة

(9) أظهرت نتائج الدراسة أنه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين النشاطات خارج الميزانية وربحية المصارف التجارية في المصارف مجتمعة ومصرف الوحدة ، كما أوضحت الدراسة أيضا أنه توجد علاقة ارتباط طردية لكن ليسه ذات دلالة إحصائية في كل من مصرف الجمهورية والمصرف التجاري الوطني ومصرف الصحاري. أما العلاقة في مصرف الأمة فكانت علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية. وتأتي نتيجة العلاقة الطردية لتؤكد ضرورة الاهتمام بالدخل غير المتعلق بالفوائد وذلك لجوهرية تأثيره على المصرف من جهة، ولأنه أقل تأثرا بتقلبات السوق من جهة أخرى، مقارنة بالدخل المتعلق بالفوائد .

ثانيا: التوصيات

(1) يجب التوجه نحو زيادة الاندماجات المصرفية بين المصارف التجارية ، حتى تتمكن من الاستفادة من مزايا كبير حجم المصرف التي تكمن في تحقيق الوفورات الداخلية وتنوع الأصول للوصول إلى درجة معقولة من المخاطر لتحقيق عائد مرضي للملاك والقيام بدورها في

خدمة الاقتصاد القومي، مع ملاحظة إن هذه المزايا لن تتحقق بالقدر المناسب، إلا عندما يتم تنشيط سوق الأوراق المالية لتنويع قنوات الاستثمار أمام المصارف التجارية.

(2) يجب العمل على زيادة حجم التسهيلات الائتمانية لما لذلك من أثر على حجم الرافعة المالية التي تؤدي إلى زيادة ربحية المصارف التجارية، شريطة وجود قدرة للمصرف على توظيف هذه الأموال بمعدلات فائدة أكبر من تلك التي يدفعها للمودعين، وضمن قدرة العملاء على سداد الديون وذلك بإتباع المصرف أسس علمية في منح هذه التسهيلات للحيلولة دون تعثر هؤلاء العملاء وفقدان المصرف لجزء من التسهيلات كديون متعثرة، مما يضطره لتكوين مخصصات ديون مشكوك فيها لمواجهة الديون الرديئة والتي يكون لها أثر سلبي على ربحية المصرف.

(3) يجب على المصارف التجارية في ليبيا عدم الاعتماد على المصدر التقليدي للدخل فقط (أي الفروقات بين الفوائد الدائنة والعمولات المقبوضة من المقترضين وبين المدفوعة للمودعين)، بل يراعى التركيز أيضا على زيادة استثمار المصارف التجارية في البنود خارج الميزانية لتحقيق لها معدل منخفض من المخاطر، إذ تعتبر هذه البنود من أفضل الأدوات المالية المستقرة والمتمتعة بماش معقول من الأمان وأيضا زيادة وعي العملاء بالآثار التمييزية التي يحدثها استثمارهم في البنود خارج الميزانية من حيث تدنيه المخاطر لتحقيق معدلات ربحية مرتفعة دون التضحية بالسيولة والأمان.

(4) دعوة السوق المالي الليبي إلى توفير البيئة المناسبة لعمل المشتقات فيه، حيث إن معظم عقود المشتقات التي تقوم المصارف التجارية بالاستثمار فيها تتم في أسواق عالمية، فمن خلال توفير البيئة المناسبة يكون في الإمكان توجيه المصارف لخدمة مصالح الدولة مما ينجم عن تحقيق انتعاش اقتصادي في الدولة.

(5) خلق نظام مصرفي يعمل في إطار تنافسي، مما يؤدي إلى تحسن الخدمات المصرفية وتوسيعها لتشمل مجالات جديدة ولا يتأتى ذلك إلا من خلال التركيز على تطوير التكنولوجيا المصرفية لرفع كفاءة عمليات التشغيل وتحسين الإنتاجية، ونشر الوعي المصرفي لدى الجمهور وتشجيعهم على التعامل مع المصارف في كافة معاملاتهم التجارية، مما يحفز هذه المصارف على تطوير واتساع خدماتها المصرفية، لزيادة الأرباح. وأيضا التركيز على فخامة المباني لجذب عملاء ومستثمرين أكثر للمصارف مما يجعلها مدرة للربح بشكل غير مباشر،

(6) يجب القيام بمراجعة مستمرة لأحجام الأصول التي تحقق الإيرادات والتعرف على الاستثمارات المناسبة في الأوقات المناسبة، كما يجب إيلاء الأصول السائلة مزيدا من الاهتمام لما لها من تأثير على ربحية المصارف التجارية العاملة في ليبيا مقاسه بمعدل العائد على الأصول،

الفصل الأول

خطة ومنهجية الدراسة

المقدمة

تميزت اقتصاديات كثير من دول العالم في الآونة الأخيرة ببروز الأنشطة الخدمية كأداة محركة لعملية التنمية الاقتصادية ، فظهرت عدة قطاعات كالسياحة والمؤسسات المصرفية والمالية التي لعبت دوراً بارزاً في تعظيم الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي ، فلا غرابة إذا قلنا بان الناتج المحلي الاجمالي لدولة مثل هونج كونج يتكون أساساً من أرباح المؤسسات المصرفية والمالية ذات القدرة التنافسية العالية في أدائها الوظيفي وتجاوزها للدور التقليدي المقتصر على الوساطة المالية⁽¹⁾.

كما تميز الاقتصاد الليبي أيضاً خلال السنوات الأخيرة من القرن الماضي وبداية القرن الحالي بنجاحات بارزة والعديد من التطورات السريعة والمتلاحقة نحو تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والإسهام في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية جنباً إلى جنب مع القطاع العام، حيث قامت المصارف العامة في ليبيا بدور مهم في هذه التنمية من خلال جذب وتعبئة المدخرات المحلية وتمويل المشروعات العملاقة والمساهمة في البنية الأساسية⁽²⁾.

وبذلك نجد إن القطاع المصرفي يحتل بشكل عام والمصارف التجارية بشكل خاص أهمية كبرى ومرتفعة في الاقتصاد المحلي لكثير من دول العالم ، وذلك لما تقدمه هذه المصارف من خدمات لعملائها والتي تزداد يوماً بعد يوم، فهي لا تزال جوهر النظام المالي في كثير من دول العالم وبالأخص الدول النامية.أضف إلى ذلك أن المصارف التجارية تعد احد أهم مكونات القطاع المصرفي ، حيث تلعب دوراً رئيسياً في تطور الدول وتقدمها اقتصادياً واجتماعياً ، فهي تقوم بتمويل التنمية الاقتصادية عن طريق تقديم القروض والسلفيات والتسهيلات الائتمانية

¹ مصطفى عبد السلام مسعود ، "المصارف التجارية الليبية - التطوير والتفعيل" ، مرجع سابق ، ص 81

2 - عادل عبد الله الكيلاني ، "إصلاح الجهاز المصرفي الليبي نقطة البداية نحو الخصخصة" ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد 285 ، أغسطس ، 2004 ، ص 53.

المختلفة ، معتمدة على موارد خارجية استمدتها في الأساس من الودائع والحسابات الجارية المفتوحة لديها وأيضاً من موارد أخرى داخلية وذاتية تتمثل في رأس مالها وأرباحها المحتجزة المقيدة وغير المقيدة⁽³⁾.

ومثل أية منشأة أعمال اقتصادية ، فإن إدارة المصرف التجاري تسعى جاهدة إلى تعظيم ثروة الملاك وتتطلب هذه العملية أن تقوم إدارة المصرف التجاري بتقييم التدفقات النقدية والمخاطر التي يتحملها المصرف بسبب توجيه موارده المالية في مجالات التشغيل المختلفة، التي تشكل في التسهيلات الائتمانية للأفراد والقطاعات المختلفة، وإن الاتجاه نحو تعظيم ثروة الملاك كسمة من سمات العمل المصرفي، تقتضي أن تقوم إدارة المصرف بالاستثمار في أصول تولد أكبر قدر ممكن من الربحية مع خفض حجم الديون المشكوك في تحصيلها وتقليل التكاليف بشتى أنواعها⁽⁴⁾. كما انه لا يستطيع إنكار وجود الدين في هيكل رأس المال لتلك المصارف وذلك لأنها تقوم بعملياتها بالاعتماد على الأموال المقترضة. لذلك فإن المصارف عليها أن تحقق التوازن بين العائد والمخاطرة من خلال سياساتها المختلفة التي تتبعها ، فالجانب الأكبر من مصروفات المصرف تتكون من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد المدفوعة على الودائع، مما يعني أن أرباح تلك المصارف أكثر تأثراً بإيراداتها وذلك بالمقارنة مع منشآت الأعمال الأخرى. لذا، يقال إن المصارف التجارية تعد من أكثر منشآت الأعمال تعرضاً لآثار الرفع المالي "هذا ويكتنف عمل المصارف التجارية الكثير من المخاطر التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند مقارنتها بالعوائد المتوقعة ، واهم تلك المخاطر هي : مخاطر السيولة ، مخاطر تباين أسعار الفائدة المدينة والدائنة ، مخاطر الائتمان ومخاطر رأس المال ومخاطر الرفع المالي⁽⁵⁾. وبالتالي فإنه على إدارة تلك المصارف أن تضع مجموعة من الأهداف الخاصة بنسب العوائد ونسب المخاطر المقبولة وفقاً لظروف المصرف وحاجاته .

الدراسات السابقة :-

يوجد العديد من أدبيات الدراسة التي ترتبط بموضوع محددات ربحية المصارف التجارية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فعلى سبيل المثال، هناك دراسات اهتمت بالعلاقة بين ربحية المصارف التجارية وحقوق أصحاب المشروع وهناك دراسات أخرى اهتمت بالعلاقة بين ربحية المصارف التجارية والهيكل المالي ودراسات أخرى اهتمت بدراسة محددات ربحية المصارف التجارية سواء أكانت محددات داخلية أو خارجية .

دراسة (1989, Philip Bourke)

3 - صلاح الدين حسن السبسي ، "إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف الاقتصادية" ، (بيروت : دار الوسام ، 1998ف) ، ص ص 4-5 .

4 - حمزة محمود الزبيدي ، "إدارة المصارف - استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان" ، عمان : مؤسسة الوراق للنشر ص 208 ، سنة النشر 2000ف.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أداء المصارف التجارية في اثنتي عشرة دولة في أوروبا وشمال أمريكا وأستراليا، حيث درست موضوع ربحية تلك المصارف وبحثت في اثر مجموعة من العناصر على الربحية، هذه العناصر اعتبرت داخلية وذات طبيعة مصرفية داخلية تم تحديدها بما يأتي: (نسب رأس المال ، والسيولة ، وسعر الفائدة، وتمركز الودائع). وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة ايجابية ما بين نسب رأس المال والربحية، كذلك وجو علاقة ايجابية ما بين نسب السيولة والربحية، ووجود علاقة ايجابية بين سعر الفائدة والربحية ، وأيضاً وجود علاقة ايجابية ما بين نسب تمركز الودائع والربحية⁽⁶⁾.

دراسة (Berger ، 1995) :

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية الأمريكية خلال الفترة (1983-1989) وقد استخدم الباحث تحليل الانحدار ما بين رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية لدراسة هذه العلاقة. وقد قام الباحث بإعادة إجراء التحليل خلال الفترة (1990-1992) وذلك بسبب إجراء بعض التغييرات في القوانين والأنظمة المتعلقة بالمصارف التجارية. ومن أهم النتائج التي توصل إليها⁽⁷⁾ :-

وجود علاقة موجبة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية الأمريكية خلال الفترة (1983-1989)

6- Philips Bourke , "Concentration and other Determinants of Bank Profitability Europe , North American and Australia , Journal of Banking and Finance , vol .13,1989,p.p 65-79.

نقلاً عن :- أيمن احمد دايس الراشدان ، محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة ال البيت ، الأردن سنة 1999م ، ص4

7- Berger , "The Relationship Between Capital and Earnings in Banking" , 1995.

نقلاً عن: وليد زكريا صيام ، حسني على خريوش مرجع سابق ، ص 139 .
* يقصد بالحد الامثل / هي قدرة راس مال المصرف على سداد الالتزامات في ظروف العسر المالية وحالة التصفية ، فزيادة راس المال عن الحد الامثل يؤدي إلى تخفيض المخاطر الخاصة بالملكية ومن ناحية أخرى يؤدي إلى تخفيض الأرباح الصافية بعد الضرائب نتيجة حرمان المصرف من الوفر الضريبي الممكن الحصول عليه نتيجة استقطاع مصروف الفوائد .

وجود علاقة سالبة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية الأمريكية خلال الفترة (1990-1992). ومن خلال هاتين النتيجتين توصل الباحث إلى صحة الفرضية القائلة بوجود علاقة طردية بين الربحية ورأس المال وذلك عندما يكون رأس المال أقل من الحد الأمثل* (Optimal Level) في حين أن هناك علاقة سلبية بين الربحية ورأس المال عندما يكون رأس المال أكبر من الحد الأمثل .

دراسة (Julapa Jagitiani & Anya Khanthavit ،1996)

حملت هذه الدراسة عنوان "اقتصاديات الحجم في المصارف كبيرة الحجم:متضمنة لمنتجات البنود خارج الميزانية وتأثير المتطلبات الرقابية، تمت هذه الدراسة على أكبر 120 مصرفاً أمريكياً وبعد حذف المصارف التي اندمجت فيما بينها، أصبحت العينة الأخيرة للدراسة مكونة من 91 مصرفاً. وقد أشارت الدراسة أن الإعلان عن متطلبات مخاطر رأس المال أدى إلى تغييرات أساسية في الصناعة المصرفية سواء على مستوى الحجم الكفاء للمصرف والخليط المثالي للمنتجات. كان للتغييرات التي أحدثتها متطلبات مخاطر رأس المال تأثير صغير علي هيكل تكاليف المصارف الصغيرة وتأثير أكبر علي الخليط المثالي للمنتجات. فلم تقم المصارف بتقليل منتجاتها بشكل خاص البنود خارج الميزانية كاستجابة لضريبة المتطلبات الرقابية المشتقة من تحقيق رأس المال المرجح بالمخاطر، أن سبب ذلك يرجع إلى أن عوائد المصرف قد تكون أعلى من التكاليف التي يتحملها نتيجة للزيادة في نشاطات البنود خارج الميزانية، و قد يرجع السبب إلى أن ضريبة الالتزام بالمتطلبات الرقابية أقل من السعر العادل⁽⁸⁾.

دراسة (Lazarus Angzo،1997)

حملت هذه الدراسة عنوان "صافي هامش سعر فائدة المصارف التجارية ومخاطر عدم السداد ومخاطر سعر الفائدة والبنود خارج الميزانية ". حيث هدفت هذه الدراسة لاختبار فرضية مفادها "أن المصارف التي تتحمل مخاطر قروض بشكل أكبر وتتحمل مخاطر سعر فائدة أعلى سوف تقوم بزيادة هامش الفائدة ". وكان الدليل متناغماً مع الفرضية القائلة بأن هامش سعر الفائدة ينعكس من خلال مخاطر عدم السداد ومخاطر سعر الفائدة. ولقد استخدمت هذه الدراسة أحجاماً مختلفة من المصارف الأمريكية خلال الفترة (1989-1993)، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيرات متفاوتة لكل من مخاطر عدم السداد ومخاطر سعر الفائدة بحسب حجم المصرف ، فمثلاً قد يكون لمخاطر السداد ارتباطاً إيجابياً ومعنوياً

⁸ - Jagitiani, Julapa & Khanthavit, Anya, "Scale and Scope Economies at Large Banks :Including Off Balance Sheet Products and Regulatory Effects(1984-1991)", Journal of Finance and Banking ,Vol. 20.1996.pp1271-1287

نقلا عن :- يمان العبد المالك، " أثر البنود خارج الميزانية علي ربحية البنوك التجارية الأردنية " ، الأردن : جامعة آل البيت رسالة ماجستير غير منشورة ، سنة

بهاشم سعر الفائدة في المصارف الكبيرة والتي تتمركز فيها الأموال، بينما لا يكون هناك ارتباط معنوي بين مخاطر سعر الفائدة وهامش سعر الفائدة في المصارف. هذا التعارض في تأثير مخاطر سعر الفائدة يمكن أن يفسر الاهتمام الكبير من قبل المصارف الكبرى بالأصول قصيرة الأجل ، والسهولة في التحوط ضد مخاطر سعر الفائدة عن طريق استخدام العقود المستقبلية وغيرها من أدوات البنود خارج الميزانية. ولقد ناقشت الدراسة في قسمها الثاني حساسية سعر الفائدة، حيث تم اختبار الفرضية القائلة بأن التغير في سعر الفائدة ومخاطر محفظة الأصول داخل الميزانية غير مرتبطة بالبنود خارج الميزانية. وعند اختبار الفرضية تم نفي التأثير الصفري للبنود خارج الميزانية على صافي هامش الفائدة. هذا الدليل يتفق مع كون البنود خارج الميزانية تحسن الربحية بحيث إنها تتيح المجال للمصارف للدخول في نشاطات مستحيلة عليه إذا اعتمد على التمويل برأس المال أو الودائع، وبالإضافة لهذه النتائج أثبتت الدراسة أن هناك تأثيراً معنوياً بين مخاطر سعر الفائدة ومخاطر السيولة والبنود خارج الميزانية⁽⁹⁾ .

دراسة (Colt and Karr, 1997):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المؤشرات المستخدمة في قياس أداء المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تكونت عينة الدراسة من 250 مصرف أمريكياً. وبينت نتائج الدراسة اهتمام المصارف بتحديد مقياس الأداء حيث بلغت التكاليف السنوية لقياس الأداء ما يقارب 150 ألف دولار⁽¹⁰⁾ . كما بينت الدراسة أن اهتمام البنوك التجارية صغير الحجم بمقاييس الأداء لا يقل عنها في البنوك كبيرة الحجم ومن أهم مقاييس الأداء التي توصل إليها مرتبة ترتيباً تنازلياً: "العائد على حقوق الملكية ((Return On Equity (ROE)) - مساهمة لأرباح (Profit Contribution) - الإيرادات (Revenue) - المصاريف المباشرة (Direct Expenses) - العائد على الأصول Return (ROA) On Assets))

دراسة (1999, Asli Demirgüç-Kunt and Harry Huizinga)⁽¹¹⁾

⁹ -Angbazo, Lazrus, " Commercial Bank Net Interest Margins, Default Risk , Interest – Rate Risk , and Off –Balance Sheet Banking " . Journal Of Banking and Finance . Vol. 21.No .1.1997 .pp55-87.

نقلاً عن: يمان العبد المالك ، مرجع سابق ، ص 9.

-10 Coit, Craig I , and Karr, John, "Performance Measurement in the Banking Industry : Results of a BAI Survey" , Bank Accounting and Finance , vol .10, NO.3, 1997.

نقلاً عن: وليد زكريا صيام ، حسني على خريوش مرجع سبق ذكره ، ص 139.

11- Asli Demirgüç-Kunt and Harry Huizinga, " Determinants of commercial bank interest margins and profitability: some international evidence", The World Bank Economic Review, Volume 13, Number 2, May 1999, pp 1 - 38.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد محددات هوامش فائدة وربحية المصارف التجارية وذلك باستخدام بيانات مصرفية لثمانين دولة وذلك خلال الفترة (1988 - 1995) وقد بينت هذه الدراسة أن الاختلافات في هوامش الفائدة وربحية المصارف تعكس تشكيلة من المحددات وهي، خصائص المصرف، وبيئة الاقتصاد الكلي، والضرائب الصريحة والضرائب الضمنية المفروضة على المصرف، ونظم ضمان الأرصدة، والهيكل المالي، ومؤثرات قانونية ومؤسسية أساسية عديدة، وعند قيام البحوث بمراقبة الاختلافات في نشاط المصارف والرافعة المالية وبيئة الاقتصاد الكلي وجدوا أن أكبر أصل مصرفي إلى نسبة الناتج المحلي الإجمالي، وأقل نسبة تركيز مصرفي تؤدي إلى هوامش وأرباح متدنية وان المصارف الأجنبية لديها هوامش وأرباح أعلى مقارنة بالمصارف المحلية في الدول النامية. كما أكدت هذه الدراسة علي أن بعض النتائج الأبحاث السابقة مثل العلاقة الايجابية بين الرسملة والربحية، والعلاقة السلبية بين الاحتياطات والربحية، والمحددات المهمة الأخرى لهوامش وربحية المصرف مثل الملكية، فرض الضرائب على الشركات، الهيكل المالي، الأوضاع القانونية والمؤسسية لم يتم الاهتمام بها في الأدب، كذلك توصلت هذه الدراسة إلى أن الاحتياطات لها تأثير أكثر وضوحا على الهوامش والربحية في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، وتعكس هذه النتيجة الأخيرة ببساطة ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالاحتياطات لدولة أفقر وأكثر تضخما.

دراسة (ايمن الرشدان، 1999 م)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وقياس الأثر الذي تحدثه المحددات المختلفة قيد الدراسة على ربحية المصارف التجارية الأردنية. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة إن السياسة النقدية وحالة الركود الاقتصادي بالإضافة للسياسة الائتمانية المتحفظة التي تتبعها المصارف التجارية الأردنية دور كبير في انخفاض توظيفات تلك المصارف على الرغم من الموارد المالية الكبيرة لتلك المصارف، حيث إن زيادة استخدام الرافعة المالية يؤدي إلى انخفاض الربحية، والسبب في ذلك عدم مقدرة المصارف التجارية الأردنية على توظيف ودائعها بدرجة كافية تلائم الزيادة الكبيرة في تلك الودائع. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن أثر مخاطر سعر الفائدة على ربحية المصارف كان ضعيفا جدا، وذلك بسبب ارتفاع هوامش أسعار الفائدة، وكذلك أثر مخاطر رأس المال على ربحية المصارف التجارية الأردنية كان ضعيفا جدا، وذلك بسبب ارتفاع كفاية رأس المال، أما بالنسبة للسيولة النقدية فلم يكن لها تأثير إيجابي أو سلبي على ربحية هذه المصارف التجارية كما أوضحت الدراسة أن لحجم المصرف تأثيراً كبير على ربحية المصارف التجارية⁽¹²⁾.

بينت هذه الدراسة أفضل النسب المالية المفيدة للمصارف التجارية لتقييم أدائها , وركزت على نسبة العائد على الأصول , واعتبرتها أفضل النسب التي يمكن توظيفها بغرض المقارنة بين ربحية المصارف التجارية , وأضافت أنه في حالة تساوي هذه النسب لدى المصارف محل المقارنة , فإن نسب معدل العائد على حقوق الملكية هي التي يفضل استخدامها . ويشير الباحث إلى أن دراسة النسب المالية لفترة سنة واحدة لا تكفي للحكم على كفاءة أداء المصرف , بل يجب أن تتم دراسة النسب المالية لفترة زمنية طويلة تصل على الأقل إلى خمس سنوات , واستعرض التجربة الأمريكية بهذا الخصوص , حيث ذكر أن المصارف الأمريكية استطاعت عام (1996) أن تحقق أعلى عائد على الأصول حيث بلغ هذا العائد (1.2%) قد انعكس ذلك على الكفاءة التشغيلية التي ازدادت نتيجة لزيادة ربحيتها وما رافق ذلك من انخفاض في نفقاتها, وازدياد الدخل من رسوم أنشطتها المصرفية , وبالرغم من هذا التحسن الذي طرأ على المؤشر المذكور , إلا أن مخصصات خسائر القروض قد زادت بنسبة (30%) في عام (1996) , بينما بقيت نسبة المخصصات للقروض في أدنى مستوى لها خلال السنوات العشر التي سبقت عام (1996) , مرجعاً السبب في ذلك إلى تصفية جزء من ديونها المتعثرة بدلاً من رصيد مخصصات هذه الديون , وأرجع الباحث انخفاض معدل نمو الودائع في ذات العام مقارنة بالأعوام السابقة إلى إقبال المواطنين على استثمار المزيد من موجوداتهم في أسهم وصناديق الاستثمار المشتركة⁽¹³⁾ .

دراسة وليد زكريا صيام و حسني علي خريوش 2002م:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في الأردن ولتحقيق ذلك قام الباحثان بجمع البيانات اللازمة عن البنوك المدرجة في بورصة الأوراق المالية وذلك عن الفترة 1991-2000م وتحليلها إحصائياً , حيث تم دراسة سلوك المتغير وحجم المصرف مقاساً بإجمالي الأصول ونسبة المديونية , ونسبة الفوائض النقدية , والسيولة النقدية , ومصاريف الدعاية والإعلان , وعمر البنك لتحقيق ذلك بناءً على نموذج لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بالاستناد إلى نموذج معادلة الانحدار الخطي⁽¹⁴⁾. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها :-وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية والعوامل الآتية : حقوق الملكية , ونسبة

¹³ - هنلي كلود , "أرقى المصارف أداءً" , مجلة الدراسات المالية والمصرفية , عمان, مجلد 7, عدد 3, 1999.

¹⁴ - د. وليد زكريا صيام , حسني علي خريوش , "العوامل المؤثرة في ربحية البنوك التجارية في الأردن", كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية , الجامعة الهاشمية , مجلة جامعة الملك عبد العزيز , الاقتصاد والإدارة, المجلد 16 , العدد 2, 2002م , ص ص 133-150.

المديونية ، والفوائض النقدية والسيولة النقدية ومصاريف الدعاية والإعلان .عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية من جهة وإجمالي الأصول وعمر البنك من جهة أخرى. ووجود علاقة سالبة بين ربحية البنوك التجارية وإجمالي الأصول فيها .

دراسة (Ali Awdeh, 2002)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد محددات ربحية المصارف اللبنانية والمصارف الأجنبية العاملة في لبنان، وذلك بدراسة تأثير كل من ملكية المصرف، حيث تم إضافة متغير وهمي (Dummy Variable) بحيث يأخذ قيمة صفر في حال كان المصرف محليا ويأخذ قيمة واحد في حال كان رأس مال المصرف أجنبيا أو في حال كونه مؤسسة تابعة لمؤسسة أجنبية، كما تم اعتبار حجم المصرف التجاري كمحدد لربحية المصرف والذي يستخدم في الأدب بشكل عام كمتغير يؤدي إلى تحقيق الوفورات الاقتصادية في تكلفه الخدمات المصرفية، أما البنود خارج الميزانية ونسبة قروض القطاع الخاص إلى إجمالي الأصول ونسبة أدونات الخزانة إلى إجمالي الأصول فقد تم اعتبارها كمتغيرات منفصلة عن بعضها البعض، وكانت ممثلة للقرار الاستثماري للمصرف ، أما نسبة النمو في الودائع فتم أخذها بالاعتبار كمحدد لنمو المصرف ، وبالنسبة لمستوى السيولة فقد تم اعتبارها كمحدد لربحية المصرف التجاري ، وتم اعتبار مخاطر رأس المال كممثل لأثر المخاطر على الربحية، في حين أن أثر السوق على ربحية المصرف قد تم قياسه من خلال هامش سعر الفائدة ، أما بالنسبة لكفاءة إدارة المصرف ومالها من أثر على ربحية المصرف، فقد تم أخذ النسبتين الآتيتين : "نسبة التكاليف إلى العائد ونسبة التكاليف إلى رأس المال" . أما القدرة الاحتكارية للمصارف فقد تم أخذ أثرها من خلال تمثيل مقدار الأصول الأكبر (5) مصارف في لبنان، كما تم أخذ معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) كممثل على ربحية المصارف التجارية. وقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن النموذج يفسر ما قيمته 65% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الربحية) كما كان النموذج ذا دلالة معنوية:-

-بالنسبة لأثر حجم المصرف، والنمو في الودائع على ربحية المصرف الملكية الأجنبية فقد كان لهما أثر موجب ومعنوي في القطاع المصرفي في لبنان. كما توصلت الدراسة أن المصرف ذات قدرة احتكارية، فإن هذا يؤدي إلى زيادة الربحية . أما بالنسبة للبنود خارج الميزانية، ومخاطر رأس المال، وكفاءة الإدارة الممثلة من خلال تكاليف المصرف، كان لهما أثر سالب ومعنوي في القطاع المصرفي في لبنان⁽¹⁵⁾ .

دراسة (2003, Sammy Ben Naceur)⁽¹⁶⁾

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد محددات ربحية القطاع المصرفي التونسي وذلك بدراسة تأثير كل من خصائص المصرف والهيكل المالي ومؤشرات الاقتصاد الكلي على صافي هوامش المصرف وربحيته في قطاع المصارف التونسية خلال الفترة (1980 – 2000). لقد توصلت هذه الدراسة إلى أن خصائص المصارف الفردية تفسر جزءاً كبيراً من التباين ضمن نطاق الدولة في هوامش الفائدة وصافي الربح المصرفي، وأن صافي هوامش الفائدة والربحية تميل إلى أن تكون مرتبطة بالمصارف التي تملك مقداراً كبيراً نسبياً من رأس المال، كما بينت الدراسة أيضاً أن المحددات الداخلية المهمة الأخرى لربحية المصارف التجارية هي القروض المصرفية التي لها تأثير إيجابي وذات دلالة إحصائية، أما بالنسبة لحجم المصارف فقد بينت الدراسة أن له أثراً سلبياً على ربحية هذه المصارف مما يعكس ببساطة عدم كفاءة الإدارة، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل معدلات التضخم والنمو ليس لها أي تأثير على هوامش فائدة المصارف وربحيته، وبالرجوع إلى الهيكل المالي وتأثيره على هامش فائدة المصارف وربحيته فقد توصلت الدراسة إلى أن التركيز المصرفي أقل نفعا للمصارف التجارية التونسية من المنافسة ولتطور سوق الأسهم تأثير إيجابي على ربحية المصرف وهذا يعكس التكامل ما بين نمو المصرف وسوق الأسهم.

دراسة (2005, Jude S. Doliente)⁽¹⁷⁾

هدفت الدراسة إلى تحديد محددات صافي هوامش الفائدة لمصارف أربع دول من جنوب شرق آسيا ، وقد قام الباحث بتقسيم محددات صافي هوامش الفائدة إلى مجموعتين:-

المجموعة الأولى : مرتبطة بعوامل خاصة بالمصرف وهي نفقات التشغيل ، ورأس المال ، ونوعية القروض والأصول السائلة . أما المجموعة الثانية : مرتبطة بعوامل خارجية وهي هيكلية اللاتنافسية للأنظمة المصرفية في المنطقة .

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث : (أن العوامل الخاصة بالمصرف كالأصول السائلة ونوعية القروض ونفقات التشغيل ورأس المال هي محددات توسعات المصرف في جنوب شرق آسيا ، وأن صافي هوامش الفائدة للمنطقة هي عبارة عن عدم ثبات سعر الفائدة وتركيب السوق اللاتنافسية لأنظمتها المصرفية . وأخيراً فقد توصلت الدراسة إلى أن الانخفاض في صافي هوامش الفائدة الذي حدث بعد 1997م في المنطقة انعكس على انخفاض ربحية المصرف وذلك بسبب العجز الكبير في سداد القروض كنتيجة لازمة للعملة والعمل المصرفي في آسيا.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح كفاءة الأعمال المصرفية في أوكرانيا، وذلك من خلال دراسة محددات ربحية المصارف التجارية وهوامش الفائدة وذلك بإتباع الطريقة المستخدمة على نطاق واسع في الأدب الاقتصادي حيث قام الباحث بتحديد ربحية (هامش) المصرف على أنها دالة لمحددات مختلفة مقسمة إلى ثلاث مجموعات :-

المجموعة الأولى خاصة بالمصرف (الحجم، الملكية، ونوعية القرض، وملاءة رأس المال، والمصاريف التشغيلية العامة، وحصص الأصول السائلة والثابتة). المجموعة الثانية خاصة بالصناعة أو المجال المصرفي (نسبة تركيز السوق). المجموعة الثالثة خاصة بعوامل الاقتصاد الكلي (التضخم، والنمو الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الفائدة الحقيقي). وقد اشتملت الدراسة على بيانات أفضل ثلاثين مصرفاً تجارياً في أوكرانيا، للفترة (2002 - 2005)، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن كل من العوامل الخاصة بالمصرف والعوامل الخاصة بالاقتصاد الكلي وثيقة الصلة بتفسير فاعلية ربحية المصرف وهوامشه في أوكرانيا، وكان وضع حقوق ملكية المصرف على وجه الخصوص له تأثير جوهري على ربحية وهوامش المصارف، فالمصارف الممولة بشكل جيد لها هوامش أعلى وربح أكثر، وهذه النتائج تؤكد على أهمية الرسملة للمصارف الأوكرانية لتحقيق ربحية عالية، كما أن الكفاءة المتدنية للتكلفة تعد كذلك أحد الأسباب الرئيسية لانخفاض ربحية المصارف الأوكرانية.

مشكلة الدراسة :-

تتميز المصارف التجارية عن غيرها من منشآت الأعمال بثلاثة أهداف رئيسية تهتم بها إدارات المصارف التجارية في تشكيل السياسات الخاصة بها وتقديم القروض والاستثمار في الأوراق المالية. حيث يمثل الهدف الأول في تعظيم الربحية في الأجل الطويل، وهو ما يستهدفه الملاك بالدرجة الأولى، أما السيولة والأمان فيستهدفها المديرون ويتحققان من خلال التشريعات وتوجيهات المصرف المركزي التي تقلل احتمالات تعرض المصرف التجاري للعسر المالي، وتزيد من حافة الأمان، ومن ثم تصبح السيولة والأمان بمثابة قيود وليست هدفاً، مقارنة بهدف الربحية⁽¹⁹⁾ أما هدف الربحية فيتحقق من خلال كفاءة الأداء وجودة الخدمات المصرفية، فبمجرد أن تقدم المصارف

18 -Dimitry Sologoub, " The Determinants of Bank Interest Margins and Profitability: Case of Ukraine", BOFIT/CEFIR Workshop on Transition Economies, in Helsinki, April 7-8, 2006, Venue: Bank of Finland, Rauhankatu 19.

19 - منير ابراهيم هندي ، "ادارة البنوك التجارية - مدخل اتخاذ القرارات"، (الاسكندرية : المكتب العربي الحديث ، 2000ف)، ص 10.

التجارية نتائج كفاءتها في شكل تقارير مالية ، يمكن للباحث في مجال المصارف أن يحدد العوامل التي أثرت في هذه النتائج (الملكية ، و الموقع ، و التخصص ، والهيكلة الصناعي ، وبيئة الاقتصاد الكلي) .

ونظراً لأهمية تحديد العوامل التي أثرت في كفاءة أداء المصارف التجارية قامت العديد من الدراسات المختلفة في دول العالم منذ عدة عقود بدراسة وتحليل محددات أداء المصرف التجاري، وذلك باستخدام نموذج اقتصادي وحيد المعادلة يتم فيه إدراج المحددات المحتملة على أنها مؤشرات لتدني الربحية في المصارف التجارية (20)، حيث توصلت نتائج الدراسات السابقة إلى أن نسبة كفاية رأس المال ، والمصاريف العامة ، ونوعية القروض ، ومخاطر هامش الفائدة ، وتكلفة الودائع ، وتركيبية وحجم الأصول ، لديها تأثيرات جوهرية وذات دلالة إحصائية على ربحية المصارف التجارية ، كما لم تقدم نتائج البحوث الميدانية السابقة أي دليل قاطع عن العلاقة بين النمو الاقتصادي والمؤشرات المالية للمصارف التجارية . وعلى الرغم من أن المصارف التجارية الليبية تعاني من تدني رؤوس أموالها مقارنة بإجمالي الأصول وتدني أرباحها السنوية (21) ، فلم تتعرض الدراسات السابقة على حد علم الباحث إلى تحديد المحددات التي أدت إلى تدني الأرباح السنوية للمصارف التجارية الليبية . بعد دراسة الأدب المتعلق بموضوع محددات الربحية في المصارف التجارية واستعراض الدراسات السابقة وما توصلت إليه من نتائج نجد إن هذه النتائج قد تختلف من دولة إلى أخرى، حيث منها ما أظهرته الدراسات السابقة بأنه محدد هام ومنها ما هو غير مهم أو قليل الأهمية في تفسير التغير في ربحية المصارف . فالنظم المصرفية حول العالم تختلف إلى حد كبير في الحجم والعمل ، و تعمل في بيئات اقتصادية مختلفة وتشريعات قانونية مختلفة ، ولهذا لا يتوقع بأن تكون النتائج التجريبية نفسها بين البلدان .

لذلك تبلور لدى الباحث السؤال الرئيسي الآتي :-

" ماهي محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية ؟"

وسيتيم الإجابة على السؤال الرئيسي السابق ذكره من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية الآتية:-

1- ما طبيعة العلاقة بين مخاطر رأس المال و ربحية المصارف التجارية الليبية ؟

2- ما طبيعة العلاقة بين مخاطر هامش الفائدة و ربحية المصارف التجارية الليبية ؟

20 -Dimitry Sologoub, " The Determinants of Bank Interest Margins and Profitability: Case of Ukraine", BOFIT/CEFIR Workshop on Transition Economics, in Helsinki, April 7-8, 2006, Venue: Bank of Finland, Rauhankatu 19.

- 3- ما طبيعة العلاقة بين تكلفة الودائع وربحية المصارف التجارية الليبية؟
- 4- ما طبيعة العلاقة بين نوعية القروض وربحية المصارف التجارية الليبية؟
- 5- ما طبيعة العلاقة بين الرافعة المالية وربحية المصارف التجارية الليبية؟
- 6- ما طبيعة العلاقة بين حجم وتركيب الأصول وربحية المصارف التجارية الليبية؟
- 7- ما طبيعة العلاقة بين النشاطات خارج الميزانية العمومية وربحية المصارف التجارية الليبية؟

أهداف الدراسة :-

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :-

- (1) التحقق من مدى صحة فرضيات الدراسة للتعرف على محددات ربحية المصارف التجارية الليبية .
- (2) تفسير سلوك محددات الربحية، وما لها من أثر على ربحية المصارف التجارية الليبية، مما يمكن تلك المصارف من إدارة أموالها بصورة أفضل، تعتمد على تقديرات رقمية محددة بمعاملات ثقة معينة، مما يرفع من كفاءة إدارة ربحية المصارف.
- (3) الخروج بتوصيات تساعد إدارات هذه المصارف في تطوير أدائها المصرفي.

أهمية الدراسة :-

تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة وذلك للأسباب الآتية :-

- 1- قلة الأبحاث في مجال دراسة محددات الربحية المصارف التجارية على حد علم الباحث، وتوجيه اهتمام الباحثين للقيام بالأبحاث والدراسات ذات الصلة .
- 2- إن المصارف التجارية بحاجة إلى التعرف على محددات الربحية التي تساعد في تطوير أدائها بأسلوب يمكنها من تقديم خدماتها بكفاءة وفعالية، والرفع من كفاءة إدارة ربحية المصارف التجارية.
- 3- تلبية حاجة العديد من فئات المجتمع إلى التعرف على محددات ربحية المصارف التجارية، كون الربحية دليلا على كفاءة إدارة المصرف ومؤشرا إيجابيا للعملاء ، وموضع ثقة للجهات الرسمية.
- 4- الإسهام في إثراء المكتبات. يمثل هذا النوع من الدراسات من شأنه أن يكون نقطة الانطلاق للمزيد من الدراسات في هذا المجال.

فرضيات الدراسة :-

بناء على ما ورد في مقدمة الدراسة والسؤال الرئيسي المطروح في مشكلة الدراسة فإنه يمكن صياغة الفرضيات الآتية .

الفرضية الأولى : لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف و الربحية.

الفرضية الثانية : لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة وبين الربحية.

الفرضية الثالثة : لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول الثابتة وبين الربحية.

الفرضية الرابعة : لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوعية القروض و الربحية.

الفرضية الخامسة: لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال و الربحية.

الفرضية السادسة : لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية و الربحية.

الفرضية السابعة لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر هامش الفائدة و الربحية.

الفرضية الثامنة : لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تكلفة الودائع و الربحية.

الفرضية التاسعة : لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النشاطات خارج الميزانية العمومية و الربحية.

منهجية الدراسة :-

أ-منهج البحث العلمي المستخدم في الدراسة :-

نظراً لكون الدراسة تبحث في طبيعة العلاقة بين عدة متغيرات فسوف يتم إتباع المنهج التحليلي الوصفي في تحليل بيانات الدراسة .

ب- مجتمع الدراسة وعينتها :

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية ذات الملكية العامة وذات الملكية الخاصة وهي كما يلي:-

" مصرف الوحدة، ومصرف الأمة، ومصرف الصحاري ، ومصرف الجمهورية ، ومصرف التجاري الوطني ، و مصرف السرايا ،

ومصرف المتوسط ، والمصرف المتحد ، ومصرف التجاري العربي ، والمصارف المملوكة للقطاع الخاص(مصرف التجارة والتنمية،

ومصرف الآمان، ومصرف الإجماع العربي، ومصرف الوفاء، ومصرف الواحة هذا مملوك لمصرف الساحل والصحراء)

أما عينة الدراسة:-

تتكون من المصارف التجارية ذات الملكية العامة لتمييزها بالانتشار الجغرافي الأوسع على البلاد، واستحوذ هذه المصارف على حوالي 90% من إجمالي الودائع. بالإضافة إلى مصرف التجارة والتنمية ذي الملكية الخاصة لتمييز نشاطه. وقد تم استبعاد المصارف التجارية الأخرى لصعوبة الحصول على البيانات المالية التي تستخدم في احتساب متغيرات الدراسة .

ج- وسائل جمع البيانات :-

تم جمع البيانات من المصادر المتاحة مثل القوائم المالية لكل مصرف من المصارف التجارية الليبية (بمجمع الدراسة) ، كذلك التقارير المالية السنوية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة من (1995م-2005م).

د- معالجة البيانات وتحليلها :-

تم معالجة البيانات باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression Model) في اختيار فرضيات الدراسة وذلك من خلال التركيز على ما يأتي :-

تحليل التباين :- وذلك للتأكد من وجود دلالة إحصائية لكل متغير من متغيرات الدراسة المستقلة .

تحليل الانحدار المتعدد :- وذلك باستخدام أسلوب (Step Wise Regression) وذلك لتحديد المتغيرات الأكثر تأثيراً على ظاهرة الدراسة .

معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation) :- وذلك للتعرف على اتجاه العلاقات المفترضة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

متغيرات الدراسة :-

لغرض القيام بهذه الدراسة يتطلب الأمر تحديد المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وعند تحديد هذه المتغيرات يتم مراعاة أن تكون ملائمة للغرض المطلوب تحديده (محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية)

أولاً المتغير التابع : ويتمثل هذا المتغير في ربحية المصارف التجارية المقاسة بمعدل العائد على الاستثمار ، حيث تمثل هذه النسبة مدى نجاح المصرف التجاري في توظيف أمواله .

ثانياً المتغيرات المستقلة : وتتمثل هذه المتغيرات في ما يأتي :

- 1- حجم المصرف التجاري مقياس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول المصرف في سنة معينة.
- 2- تركيبة الأصول مقياسه بالوزن النسبي للأصول في الميزانية العمومية .
- 3- نوعية القروض مقياسه بنسبة مخصص الديون المشكوك فيها إلى إجمالي القروض.
- 4- مخاطر رأس المال مقياسه بإجمالي حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة
- 5- الرافعة المالية مقياسه بإجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول .
- 6- مخاطر هامش الفائدة مقياسه بحجم الفوائد المقبوضة إلى حجم الفوائد المدفوعة .
- 7- تكلفة الودائع مقياسه بحجم الفوائد المدفوعة إلى إجمالي الودائع .
- 8- نشاطات خارج الميزانية مقياسه بنسبة صافي الدخل من الرسوم والعمولات إلى إجمالي الأصول.

تقسيمات الدراسة :-

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول, وذلك بالإضافة للفصل التمهيدي حيث تناول الفصل الأول الإطار النظري للدراسة وتم في هذا الفصل مراجعة واستقراء الأدب المحاسبي والمالي المتعلق بموضوع ومشكلة الدراسة وذلك بالرجوع إلى الكتب والدراسات والدوريات ذات العلاقة لغرض تكوين الإطار النظري المناسب للدراسة , أما الفصل الثاني فتناول التحليل وتقييم المؤشرات المالية لهذه المصارف إضافة إلى اختبار الفرضيات - ويشمل الفصل الثالث النتائج والتوصيات .

حدود ونطاق الدراسة:-

اقتصرت هذه الدراسة على تحليل البيانات المالية المتحصل عليها من القوائم المالية للمصارف التجارية ذات الملكية العامة بالإضافة إلى مصرف التجارة والتنمية وذلك عن الفترة من (1995-2005)، وذلك لغرض معرفة محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية، وذلك في ظل قانون المصارف والنقد والائتمان رقم (1) لسنة 1993 ف.

تعريفات إجرائية :-

الربحية (Profitability):-

يقصد بالربحية الدخل الذي حققه المصرف من استثمار أصوله في أنشطته المختلفة

الأصول الخطرة (Risky Assets):-

يقصد بالأصول الخطرة تلك الأصول التي يصعب تحويلها إلى نقدية بسرعة ودون خسارة في قيمتها وبالتالي يستثنى من مجموع الأصول، النقدية في الصندوق ولدى المصرف المركزي ولدى المصارف الأخرى، وأذون الخزانة والسندات التي تصدرها الدولة باعتبارها أصول مضمونة السداد أما الأصول الأخرى بخلاف ما سبق فهي تعد أصول غير سائلة أي أصول خطيرة مثل الأصول الثابتة والأوراق المالية غير المضمونة من الدولة وكل أنواع القروض ماعدا تلك الممنوحة للدولة.

مخاطر هامش الفائدة (Risk Rate Ratio):-

يقصد بمخاطر معدل الفائدة المخاطر الناتجة عن انخفاض الفوائد الدائنة التي قبضها المصرف خلال العام مقارنة بحجم الفوائد المدينة التي دفعها المصرف خلال العام ، أما مخاطر تقلبات معدل الفائدة فلا يوجد مبرر لدراستها لان أسعار الفائدة في المصارف التجارية الليبية ثابتة منذ فترة طويلة (22).

مخاطر رأس المال (Capital Risk):-

يقصد بمخاطر رأس المال انخفاض القيمة السوقية للسهم (Market Value) مما يعرض المصرف لخسائر متمثلة في انخفاض قيمة الأسهم وبالتالي تضائل رأس مال المصرف.

مخاطر الرفع المالي (Financial Leverage Risk):-

يقصد بمخاطر الرفع المالي درجة اعتماد المصرف على المصادر الخارجية لتمويل استثماراته ، وبما أن المصارف لاتتعامل بشكل رئيسي بأموالها الخاصة وإنما بأموال المودعين، لذا فإن أرباح تلك المصارف أكثر تأثرا بإيراداتها، وذلك بالمقارنة مع منشآت الأعمال الأخرى. لذا يقال إن المصارف التجارية تعد من أكثر منشآت الأعمال تعرضا لمخاطر الرفع المالي.

أرباح محتجزة غير مقيدة:-

وهي أرباح فائضة يتم ترحيلها إلى السنة التالية وفقاً لاقتراح مجلس الإدارة وغالباً ما يكون الهدف من وراء ترحيلها إلى فترة قادمة هو ما يسمى "بتمهيد الدخل" **Income Smoothing**. بمعنى أن من مصلحة الإدارة أن تكون توزيعاتها السنوية من الأرباح على المساهمين غير متفاوتة في المقدار . وهذا النوع من الأرباح إضافة إلى أنه يمثل نوعاً من الحماية للمودعين فإنه وسيلة للحصول أيضاً على الأموال اللازمة للاستثمار .

أرباح محتجزة مقيدة:-

وهي مبالغ تستقطع من الأرباح سنوياً بهدف تحقيق أغراض معينة ,وهذا يعني عدم إمكان توزيع أرباح منها ومن أمثلة ذلك الأرباح المحتجزة المقيدة " الاحتياطيات ، والمخصصات " .

النشاطات خارج الميزانية:-

وهي عبارة عن الالتزامات العرضية التي يدخل المصرف طرفاً فيها بالإضافة إلى الارتباطات عن عقود الصرف الآجلة ومبادلة العملات وغيرها تحت بند الحسابات النظامية "أو التزامات عرضية وارتباطات باعتبارها لا تمثل أصولاً أو التزامات فعلية في تاريخ الميزانية".

الفصل الثاني

المقدمة:-

نظراً لأهمية الجهاز المصرفي فقد تم تخصيص المبحث الأول لوصف واقع الجهاز المصرفي في ليبيا, والمشاكل التي يواجهها هذا الجهاز بالإضافة إلى إبراز النقاط المهمة التي قامت بها الدولة لإصلاح هيكل الجهاز المصرفي الليبي. كما تم تخصيص المبحث الثاني للحديث عن ربحية المصارف التجارية وتوضيح الفرق بين مفهومي الربح والربحية. لأن من المعايير الأساسية التي يهتم بها المحللون الماليون وكذلك مستخدمو القوائم المالية للحكم على مدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح التي تحققها. فهي تمكنهم ليس من تقييم أدائها في الماضي فقط ، بل تمكنهم كذلك من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ، والتي بدورها تؤثر على أسعار الأسهم . أما المبحث الثالث فقد تم تخصيصه لمحددات ربحية المصارف التجارية لتفاديها ووضع الحلول الملائمة لها .

وبذلك ينقسم الفصل الثاني الى المباحث الآتية :-

المبحث الأول :-الجهاز المصرفي في ليبيا.

المبحث الثاني:- ربحية المصارف التجارية .

المبحث الثالث:- محددات الربحية في المصارف التجارية .

المبحث الأول

الجهاز المصرفي في ليبيا

مقدمة:-

يتكون الجهاز المصرفي في أي مجتمع من عدد من المصرف المركزي والمصارف التجارية و المصارف المتخصصة، ويعد تعدد أشكال المصارف من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق ، والرغبة في خلق هياكل تمويلية مستقلة تتواءم مع حاجات العملاء والمجتمع وفقاً لنظامها ومدى حاجات الاقتصاد القومي لنوع معين منها⁽²³⁾ . ويحتل المصرف المركزي بحكم وظائفه وعلاقاته بالسياسة الاقتصادية العامة قمة هذا الجهاز أما المصارف التجارية فهي مؤسسات متعددة الأغراض ، متعددة الوظائف تحتل مرتبة أدنى من حيث المركز القانوني ومرتبة عظمى من حيث المركز الفعلي بالنسبة للنشاط النقدي والتمويلي⁽²⁴⁾ . أما هيكل الجهاز المصرفي يتكون من الجهاز المصرفي بالإضافة إلى القانون والعرف والتقاليد المالية والمصرفية التي تشكل الإطار الحركي ، وتقوم من خلالها بأداء الوظائف التي يتطلبها النشاط الاقتصادي في المجتمع⁽¹⁾ . وانطلاقاً من الدور المهم الذي تلعبه هذه القطاعات في تعزيز النمو الاقتصادي فقد أولت السلطات النقدية والمصرفية في الدول العربية اهتماماً متزايداً لتطوير وإصلاح وتحديث قطاعها المصرفية بحيث أثبتت التجارب العملية أن نجاح الإصلاحات الكلية والهيكلية وقدرة الاقتصاد على التصدي للصدمات الخارجية غير المتوقعة مرتبطة إلى درجة كبيرة بإصلاح الجهاز المصرفي نظراً لمساهمته الكبيرة في رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار⁽²⁾، كما أبرزت بعض الدراسات الأخرى مثل دراسة: (Fries, and Ta Ci-2002) حقيقة مفادها " أن عملية الإصلاح المالي لها تأثير إيجابي على ربحية المصارف وأن إصلاح

23 - عقيل حاسم عبدالله ، "النقود والبنوك - منهج نقدي ومصرفي " ، عمان ، دار الحامد للنشر ، سنة 1998 ف ، ص 221 .

24 - مصطفى رشدي شيحة ، "الاقتصاد النقدي والمصرفي" ، الإسكندرية ، الدار الجامعية للنشر 1985 ف ، ص 260.

(1) - فلاح حسن الحسيني ، " إدارة البنوك - مدخل كمي وإستراتيجي معاصر " عمان : دار وائل للنشر سنة 2009، ص25.

(2) - فؤاد شاكر " المصارف العربية - إنجازات جديدة وتحديات جديدة) مجلة إتحاد المصارف العربية ، (العدد 239؛ نوفمبر 2000 ف)، ص139.

الجهاز يعد شرطاً ضرورياً لتطوير وتعميق قدرة هذا الجهاز في المجتمع⁽³⁾. ونظراً لأهمية هذا الجهاز فقد تم تخصيص هذا المبحث لوصف واقع الجهاز المصرفي في ليبيا والمشاكل التي واجهها هذا الجهاز بالإضافة إلى إبراز النقاط المهمة التي قامت بها الدولة لإصلاح هيكل الجهاز المصرفي الليبي لأن الرفع من قدرات هذا الجهاز وتطويره شرط لا بد من توافره لعملية الإصلاح الاقتصادي ككل .

- واقع الجهاز المصرفي في ليبيا :

شهد الجهاز المصرفي الليبي تغييرات كثيرة خلال أوائل السبعينات، وذلك تماشياً مع السياسة الاقتصادية العامة التي تبنتها الدولة ، فصدرت قرارات التلييب والدمج والتأميم التي نتج عنها جهاز مصرفي يتكون من مصرف ليبيا المركزي وثلاث مصارف متخصصة (المصرف الزراعي ، ومصرف الادخار والاستثمار العقاري ، ومصرف التنمية) ، وخمسة مصارف تجارية فقط هي (مصرف الوحدة ، ومصرف التجاري الوطني ، ومصرف الجمهورية ، ومصرف الأمة ، ومصرف الصحاري) منها ثلاثة مصارف يمتلكها مصرف ليبيا المركزي (المصرف التجاري الوطني ، ومصرف الجمهورية ، ومصرف الأمة). أما ملكية مصرف ليبيا المركزي لباقي المصارف فكانت (87% من مصرف الوحدة، و70% مصرف الصحاري) والنسب الباقية مملوكة للقطاع الخاص. وقد أدى تأميم المصارف إلي تكريس الوضع الاحتكاري للمصارف ، وجعلها كما لو كانت مصرفاً واحداً ، كما مكن هذا الوضع مصرف ليبيا المركزي من أن يصدر تعليماته لهذه المصارف بشكل مباشر ، كأنها إحدى إدارته ، وجعله في غنى عن استخدام أي من وسائل النقدية المعروفة ، كما حدد للمصارف حجم الائتمان ونوعه وتكلفته ، وقد أدى هذا الوضع إلى تعطيل القدرات الكامنة لإدارات المصارف وحرمانها من اتخاذ مبادرات نابعة من وجهه نظر المصرف الذاتية⁽²⁵⁾. واستمر الوضع المصرفي على الساحة الليبية خلال فترة السبعينيات والثمانينات دون تغييرات تذكر على هيكل الجهاز المصرفي ، وكانت المصارف التجارية السابق ذكرها هي المصارف الوحيدة العاملة في الساحة الليبية.

⁽³⁾ Panayiotis P .et al. "Determinants of Bank Profitability in the South Eastern European Region," Working Papers 47, Bank of Greece, 2006

ومن أجل مواكبة الأحداث والمستجدات على الساحة المحلية والدولية ، فقد اتخذت الدولة في بداية عقد التسعينات العديد من الإصلاحات النقدية والمالية وإصدار العديد من التشريعات القانونية من أجل الرفع من كفاءة وقدرة الاقتصاد الليبي وتحسين البيئة الاستثمارية وإبراز دور القطاع الأهلي والخاص، ومن أهم هذه التشريعات القانون رقم (9) لسنة 1992 ف، الذي سمح بتأسيس المصارف الأهلية والخاصة، وقانون المصارف والنقد والائتمان رقم (1) لسنة 1993 ف، الذي أحدث العديد من الإصلاحات التي تحتم على المصارف التجارية ضرورة تطوير خدماتها واستحداث خدمات جديدة بما يلي متطلبات العملاء، وكذلك القانون رقم (5) لسنة 1997 ف بشأن تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في ليبيا وفقاً لضوابط وشروط يقبلها الطرفان⁽²⁶⁾. وفي مجال التوسع في نشر الخدمات المصرفية برز على الساحة الليبية العديد من المؤسسات المالية المتمثلة في المصارف الأهلية والخاصة ، حيث تمت الموافقة علي تأسيس وإنشاء أربع مصارف تجارية خاصة وهي "مصرف الأمان ومصرف الوفاء ومصرف الشاطئ ومصرف الإجماع العربي " التي باشرت نشاطاتها ابتداء من النصف الثاني من عام (2003)⁽²⁷⁾. ولمزيد من الإصلاحات الاقتصادية والتواصل مع كافة المستجدات الدولية وخلق بيئة تنافسية ، شهد الجهاز المصرفي الليبي تحولا جوهريا وجادا تظهر ملامحه في النقاط الآتية :-

أولاً:- تطوير البنية الإدارية:

يتم ذلك من خلال الاهتمام برفع كفاءة العاملين وصقل خبراتهم وتجاربهم وإضافة كل ما هو حديث من معارف ومعلومات وذلك عن طريق برامج تدريبية مكثفة ، وتحديث نظم الإدارة واختيار القيادات المصرفية ذات الكفاءات المتميزة والخبرات ، حيث قام كل من مصرف ليبيا المركزي والمصارف التجارية ببذل جهود كبيرة من أجل خلق كوادر مصرفية بالجهاز المصرفي قادرة على مواكبة التطورات في مجال العمل المصرفي واستخدام التقنيات الحديثة التي تسهم في زيادة الإنتاجية ورفع كفاءة أداء العمل المصرفي وتقديم خدمات أفضل بتكاليف وجهود أقل ، كما قام مصرف ليبيا المركزي بتنظيم وتنفيذ البرامج التدريبية اللازمة في الداخل والخارج ، وتطوير مركز التدريب المصرفي وتحويله إلى معهد للدراسات المصرفية بالتعاون مع بعض المؤسسات المصرفية الدولية المتخصصة بهدف تأهيل العاملين بالقطاع المصرفي والرفع من مستوى أدائهم⁽²⁸⁾ ، كما نظم المعهد في إطار تنفيذ خطته التدريبية المعتمدة لسنة 2007 عدد (96) برنامجا تدريبيا ، وشمل الدورات

26 - مصطفى مسعود، " المصارف التجارية الليبية العامة - الواقع والمتوقع " ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، (بيروت : العدد 277 ، ديسمبر 2003 ف) ، ص 29

27 - مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي، السادس والأربعون ، 2002، ص 55-56

28 - مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي، السابع والأربعون ، 2003، ص 80

التخصصية والندوات والمؤتمرات في مجال العمل المصرفي ، والبرامج المساعدة في مجال اللغة الإنجليزية والحاسوب، وللمعهد خطة طموحة يجرى تنفيذها محليا وخارجيا لإعداد كوادر مؤهلة ومدربة في مختلف مجالات العمل المصرفي الحديث ، وتطبيقات معايير العمل المصرفي الدولي والتقنيات الحديثة ودراسة اللغة الإنجليزية بالإضافة إلى البدء في تطبيق برامج الدبلومات المتخصصة والماجستير في الداخل والخارج وذلك بموجب اتفاقيات مع معاهد وأكاديميات ومدارس متخصصة⁽²⁹⁾

ثانياً: - تغيير نمط الملكية :

قامت الدولة خلال سنة (2003ف) بإعادة النظر في ملكية المؤسسات العامة ومن بينها المصارف، وذلك لأن الملكية العامة أعطت للمؤسسات نمطاً تقليدياً في الأداء والإنتاجية والاعتماد المتواصل على الدعم من الدولة ، فاخفت بذلك أهمية الابتكار والتجديد وتبني أساليب نشاط تتسم بالديناميكية والحركة التي أصبحت من الأسس المهمة في أعمال المؤسسات المالية ،ومن أجل تحقيق ذلك فقد تقرر الخصخصة لكافة القطاعات العامة لتغيير نمط الملكية والتي تعد من أهم أساليب الإصلاح وإعادة هيكلة المؤسسات المالية⁽³⁰⁾ ، لذلك تم إعداد خطة سنة 2007 ف لتحويل ملكية المصارف التجارية العامة من مصرف ليبيا المركزي إلى صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي مع تفويض صلاحية خصخصتها ، وبالفعل تم بيع (19%) من أسهم مصرف الصحاري إلى المصرف الفرنسي "بي. إن أب باريبا"⁽³¹⁾ ، وبيع (19%) من أسهم مصرف الوحدة للمصرف العربي الأردني و26.9% إلى مستثمرين محليين وبيع (15%) من أسهم مصرف الجمهورية ، 15% من أسهم المصرف التجاري الوطني إلى مستثمرين محليين أيضاً. ومما لاشك فيه أن مسألة دخول المصارف الأجنبية إلى السوق الليبي تنطوي على آثار إيجابية متعددة أهمها⁽³²⁾:

- 1- أن رأس المال الذي تجلبه المصارف الأجنبية سيقفل التكاليف المالية لإعادة هيكلة المصارف.
- 2- أن المصارف الأجنبية قد تدخل تطبيق أو ممارسة إدارة المخاطر وثقافة أفضل عن طريق المؤسسات.
- 3- أن تواجد المصارف الأجنبية يزيد المنافسة مما يحث المصارف المحلية على تخفيض التكاليف وتحسين الكفاءة.
- 4- استفادت المصارف المحلية من نقل المعرفة والتقنية المصرفية والمساهمة في إعداد وتدريب الكوادر البشري.

29 - مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي، الواحد والخمسون 2007 ،ص 57-58

30 - عائشة الحاجي ، " القطاع المصرفي الليبي - تحول جوهري وواعد " ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، (بيروت: العدد 309) اغسطس 2006ف،ص139.

31 - محمد طرينش،"احبار من ليبيا"، جمعية المصارف الليبية : مجلة المصارف والمال ،العدد الحادى عشر، الربيع 2009 ، ص 5

32 - مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، إدارة البحوث والإحصاء ، المجلد 45، الرابع لسنه 2005 ،ص 12،13

ولكن وفي ذات الوقت قد يكون لدخول المصارف الأجنبية آثار سلبية على قدرة المصارف القائمة على المنافسة والاستمرار في ظل ظروف تنافسية غير عادلة، وبالتأكيد ستكون في صالح المصارف الأجنبية التي تتميز بقدرتها التسويقية والإعلامية وجودة وتنوع خدماتها وكفاءتها الإدارية، الأمر الذي يمكنها من استقطاب معظم الودائع ، وبالتالي التحكم في توجيهها الى المجالات الاستثمارية وميادين التوظيف التي تتناسب مع سياستها بغض النظر عن مصلحة الاقتصاد الليبي، رغم ما قد يرافق ذلك من فرص استفادة المستهلك لهذه الخدمات من حيث السعر والجودة والوقت وكفاءة الأداء والتنوع في تشكيلة الخدمات ،لذلك ينبغي دراسة الآثار السلبية ، ووضع إستراتيجية لدخول المصارف الأجنبية تتيح للاقتصاد الليبي الفرصة المناسبة للاستفادة من دخول هذه المصارف⁽³³⁾

ثالثا :- دعم الرقابة

تماشيا مع مفهوم الإصلاح المصرف، فقد قام المصرف المركزي بدور يؤكد ذلك ويسانده من خلال الدور الرقابي في تقييم سياسات التطوير وإصدار القوانين ، كصدور القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف مواكبا وداعما للتطورات السريعة التي حدثت في مجال السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية والمالية معالجا الصعوبات التي يعاني منها القطاع المصرفي ، ومتجنبنا كافة الثغرات التي ظهرت عند تطبيق قانون المصارف السابق كما عزز القانون رقم (1) لسنة (2005) استقلالية المصرف المركزي ومنحة سلطة السماح للمصارف الأجنبية بالعمل في ليبيا والتزام المصارف التجارية بتبني معايير الصناعة المصرفية الدولية وتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وأفضل الممارسات المحاسبية وذلك في إطار التهيئة لتطبيق قرارات لجنة بازل(II) .⁽³⁴⁾ إن تطبيق هذه المعايير بدقة من قبل المؤسسات المالية الليبية هو بمثابة الركيزة الأساسية في إعادة هيكلة هذه المؤسسات حيث التوافق مع ما تشهده الساحة المصرفية العربية والعالمية من تطورات جوهرية في نمط الاستثمارات القائمة واستحداث أنماط وأدوات استثمارية جديدة ، يستوجب وضع العديد من القواعد والمعايير الرامية لتحقيق السلامة المصرفية التي تسعى المصارف الليبية لتكون ضمن أهم مستهدفاتها .

على الرغم من معالجة القانون الجديد لبعض الصعوبات التي يعاني منها القطاع المصرفي إلا أن هذا القانون لم يراع الحيز التشجيعي للمواطن، وذلك من خلال النص القانوني الذي يفرض على المصارف عدم توزيع أرباحها إلا بعد الرجوع إلى المصرف المركزي. فهذا القيد يدخل في صميم عمل المصارف مما يمكن اعتباره نكبة للسوق المحلي لأنه يحد روح المبادرة ويقلل من اهتمام المواطن في المشاركة في أدوات

33 - عيسى الفارسي ،"الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية" منشورات جامعة قاريونس ، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة :المجلد 27 لسنة 2008، ص 80-81

34 - فرحات بن قداره ، " ليبيا - عودة قوية إلى الساحة الدولية وهيكلية شاملة للقطاع المصرفي " ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، (بيروت العدد 317، إبريل 2007) ، ص 117.

مصرفية تؤدي إلى تدفق السيولة النقدية الواجب توافرها من خلال التوزيعات المنتظمة للأرباح التي تخلق الرواج المطلوب على امتداد السوق ويثني من لهم القدرة المالية عن المشاركة في خصخصة المصارف لوجود مثل هذا القيد⁽³⁵⁾.

رابعاً :- دعم القواعد الرأسمالية

يعد دعم رؤوس الأموال للمصارف من أهم عوامل إعادة الهيكلة نظراً للبنية الرأسمالية من آثار إيجابية تدعم إعادة الهيكلة الرامية إلى استحداث أدوات استثمارية والتوسع في أنشطته المؤسسات المالية الليبية بما يتفق وأوضاع الاقتصاد الدولي وحاجته إلى (كبر حجم المؤسسات المالية ، وتعدد أدوات الاستثمارات ، والاستفادة من التقنيات المصرفية والتكنولوجيا المطبقة داخل الأسواق الدولية) ، لذلك اشترط قانون المصارف رقم (1) لسنة (2005) أن تتخذ المصارف التجارية شكل شركات مساهمة ليبية لا يقل رأسمالها المدفوع عند بداية مزاوله النشاط عن عشرة ملايين دينار ليبي ، وبالتالي أصبح لزاماً علي كل المصارف ضرورة تنظيم أوضاعها فيما يتعلق باستكمال رأس المال المطلوب قانوناً ، وفي حالة عدم الإيفاء بهذه المتطلبات يتم سحب تراخيص مزاوله هذا النشاط، ومن هذا المنطلق تم اتخاذ بعض الإجراءات لتقييم أوضاع المصارف التجارية وقد أنصب جل التركيز علي المصارف الأهلية التي تواجه بعض الصعوبات والمشاكل حيث خلصت نتائج تقييم هذه المصارف إلى دمج(40) مصرفاً أهلياً في المؤسسة المصرفية الأهلية⁽³⁶⁾ التي تحولت هي الأخرى إلى مصرف تجاري اعتباراً من شهر فبراير (2006م)⁽³⁷⁾ ، كما أصدر مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي خلال عام (2007) مجموعة من القرارات ذات الصلة بالقطاع المصرفي منها الإذن باندماج مصرف الأمة في مصرف الجمهورية، وذلك من أجل تحسين الواقع الاستثماري في ليبيا الذي يتطلب في المقام الأول تعزيز دور القطاع المصرفي بشكل يتيح له أن يلعب دوراً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية ، ولتحقيق ذلك كان لابد من خلق كيان مصرفي عظيم قادر علي مجارة كل تلك المتغيرات⁽³⁸⁾.

المصارف التجارية

تلعب المصارف التجارية في ليبيا دورها المهم في التنمية الاقتصادية من حيث تهيئة الأموال وضخها في مجالات استثمارية متعددة تسهم بشكل أو بآخر في تنمية وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية والمساهمة في البنية الأساسية للاقتصاد الليبي. وتتميز هذه المصارف بانتشارها

35 - عبد الرازق العامل ، " قانون المصارف الجديد وتوزيع الأرباح " ، مجلة التجارة والتنمية ، (بنغازي ، العدد 10 ، أبريل 2005ف) ، ص 9.

36 - فرحات بن قدارة ، مرجع سابق ، ص 117-118

37 - محمد الشكري ، " القطاع المصرفي الليبي - الواقع والطموح " ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، الموسم الثقافي لشهر رمضان لسنة 1375 و . (2007 ف)

38 - ثريا الفلاح ، "الاندماج المصرفي في ليبيا -التجربة والتطبيق " ، مجلة المصارف والمال ، جمعية المصارف الليبية ، العدد العاشر ، الصيف 2008 ، ص 8.

الجغرافي الأوسع على مستوى البلاد ، حيث يبلغ عدد فروع ووكالات المصارف التجارية حوالي 301 فرعاً ووكالة منتشرة في جميع أنحاء ليبيا وتستحوذ هذه المصارف على حوالي 90% من حصة السوق من إجمالي الودائع المجمعة لدى هذه المصارف⁽³⁹⁾ . وبدورها تقوم هذه المصارف بتقديم العديد من القروض والتسهيلات الائتمانية إلى المؤسسات وشركات القطاع العام، كما أنها تقدم بعض الخدمات المصرفية ذات الطابع الاجتماعي للعديد من شرائح المجتمع المختلفة وتساهم في تمويل خطط التنمية إلى جانب المصارف المتخصصة وإنشاء أو المساهمة في الشركات والمشاريع الاقتصادية وفقاً للقواعد المقررة حسب القوانين الصادرة بشأنها وتقديم خدمات الإيجار التمويلي الذي نص عليه قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005 في المادة (65) منه على اعتبار الإيجار التمويلي كأحد الأنشطة المتاحة ضمن العمليات المصرفية ، وبذلك فإن المصارف التجارية في ليبيا تقوم بتقديم خدمات تختلف اختلافاً جوهرياً عن الوظائف التقليدية للمصارف التجارية الأخرى فهي بذلك تقترب من مفهوم المصارف الشاملة⁽⁴⁰⁾ . وفيما يلي نبذة عن نشاط هذه المصارف ودورها في تنشيط الاقتصاد المحلي⁽⁴¹⁾ .

(1) مصرف الجمهورية :

هو شركة مساهمة ليبية كانت مملوكة لمصرف ليبيا المركزي بموجب القانون رقم 153 لسنة 1970م بشأن تأميم الحصص الأجنبية في المصارف التجارية ، لعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية من حيث جذب وتعبئة المدخرات المحلية وتمويل المشروعات العملاقة والمساهمة في البنية الأساسية للاقتصاد الليبي . وفي إطار تنفيذ الإستراتيجية التي اعتمدها مصرف ليبيا المركزي لإعاده هيكله وتطوير وتحديث القطاع المصرفي الليبي الهادفة الى الارتقاء بالخدمات المصرفية علي المستوى المحلي والعالمي ، تمت الموافقة علي دمج مصرف الأمة* والجمهورية تحت أسم مصرف الجمهورية ، مملوكة لمصرف ليبيا المركزي وذلك استنادا على قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم 74 لسنة (2007ف)، ومع بداية عام (2008) قام مصرف ليبيا المركزي بخصخصة نسبة 15% من أسهم المصرف

(2) مصرف الصحاري :

39 - فرحات بن قدارة ، مرجع سابق ، ص 109 .

40 - عائشة الحاجي ، "ليبيا : تحول جوهري واعد للقطاع المصرفي" ، مجلة المصارف العربية ، بيروت ، العدد 313 ، ديسمبر 2006 ، ص 152 .

41 - فرحات بن قدارة ، مرجع سابق ، ص 110-112 .

* مصرف الأمة هو من المصارف التجارية القديمة في الدولة والذي تأسس على أنقاض بنك روما ، بناء على قرار مجلس قيادة الثورة المؤرخ في 13/11/1969م بشأن تلييب المصارف الأجنبية، وبناء على قرار مجلس قيادة الثورة الصادر في شهر (7) لسنة (1970) باسترداد الأموال المعتصبة من قبل الايطاليين الذي تمت بمقتضاه استعادة حصة الشريك الأجنبي في هذا المصرف (بنك روما) البالغة 49% من رأس المال، وبذلك أصبحت ملكية رأسمال مصرف الأمة بالكامل ملكية عامة،

يعتبر من أقدم المصارف التجارية في ليبيا. تأسس وبدأ نشاطه خلال عام (1964م) وذلك برأسمال مختلط ساهم فيه مواطنون ليبيا مع بعض المصارف الأجنبية . وتم تأميم الحصة الأجنبية خلال عام (1970م) والت حصته إلى مصرف ليبيا المركزي وأصبح مملوكا لمصرف ليبيا المركزي. بما نسبته 70% والنسبة الباقية مملوكة للقطاع الخاص، يقدم المصرف باقة متنوعة من الخدمات المصرفية الحديثة والمتطورة ويقدم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، كذلك تمويل التجارة الخارجية والأفراد والشركات ويساهم في تمويل النشاط الاقتصادي في الدولة، له شبكة فروع محلية واسعة وشبكة مراسلين تغطي المناطق المهمة من العالم. وفي عام (2007م) تم بيع النسبة المملوكة للمصرف المركزي، حيث توزعت عملية البيع ما بين الأفراد بنسبة 42% والباقي لصندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي مع تفويض صلاحية خصصتها. ونتيجة للانفتاح التدريجي أمام المؤسسات الأجنبية تم بيع (19%) من أسهم مصرف الصحاري إلى المصرف الفرنسي "بي. إن أب باربيا"، الذي استلم الإدارة بالكامل بقرار من الجمعية العمومية، و يعد أول مصرف تمت خصصته لصالح مصرف دولي⁽⁴²⁾.

(3) المصرف التجاري الوطني:

وهو من المصارف التجارية القديمة في الدولة واصل سياسته في دعم الهيئات الشعبية والأفراد ومساعدتهم بتقديم التسهيلات الائتمانية التي تمكنهم من أداء دورهم الوطني في مختلف القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية والخدمات لتنشيط الدورة الاقتصادية في ليبيا وهو مملوك بالكامل لمصرف ليبيا المركزي وذلك بموجب القانون رقم 153 لسنة 1970م بشأن تأميم الحصص الأجنبية في المصارف التجارية ويبلغ رأسماله مائة مليون دينار لبي. يمتلك شبكة فروع محلية واسعة (50 فرعاً) منتشرة في أنحاء البلاد وشبكة مراسلين ومكاتب تمثيل في مناطق مهمة في العالم. وفي عام 2010 تم خصخصة 15% من أسهمه

(4) مصرف الوحدة :

وهو أحد المصارف التجارية المهمة في ليبيا، تأسس هذا المصرف سنة 1970م وفقا لنص المادة 5 من القانون رقم 153 لسنة 1970م بشأن تأميم الحصص الأجنبية في المصارف التجارية، ونصت هذه المادة علي تكوين شركة مساهمة ليبية تحت اسم (مصرف الوحدة)، يتكون رأس مالها من صافي أصول كل من (مصرف شمال أفريقيا والمصرف التجاري ومصرف النهضة العربية ومصرف القافلة الأهلي والشركة المصرفية الأفريقية) وأصبح مملوكا لمصرف ليبيا المركزي. بما نسبته 87% والنسبة الباقية مملوكة للقطاع الخاص، وفي عام (2007م) تم تحويل

ملكية المصارف التجارية العامة من مصرف ليبيا المركزي إلى صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي مع تفويض صلاحية خصصتها. وبالفعل تم خصخصة نسبة 26.9% لمستثمرين محليين كما تم بيع 19% من أسهم المصرف لشريك عربي وهو البنك العربي(عمان) ، و يسهم مصرف الوحدة مساهمة فعالة في دعم جهود التنمية الاقتصادية في الدولة من خلال تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية في الدولة إلى جانب مساهمته في تمويل الشركات والأفراد تغطي فروعه (71) جميع أنحاء الدولة ، وله شبكة مراسلين عربية ودولية ويعمل به أكثر من 3000 موظف .

(5) مصرف التجارة والتنمية :-

تأسس مصرف التجارة والتنمية عام 1996 كمصرف تجاري تابع للقطاع الخاص ، تتواصل إنجازاته في إطار سعي إدارته لاستحداث خدمات مصرفية جديدة وعصرية ، فقد أدخل الكثير من الخدمات مصرفية جديدة وعصرية ، وقد ادخل الكثير من الخدمات والمنتجات المصرفية الدولية ، وتعد اليوم كأى مصرف دولي جميع أجهزته حديثة ونظامه قائم على الانترنت وعلى الربط الشبكي ، أول مصرف في ليبيا يصدر بطاقة الفيزا (Visa Card) ، وأول مصرف يعتمد نظام الرسائل (SMS) التي تمكن الزبون من الحصول على كشف حسابه ورصيده وعلى الحوالات والفوائد . كما أنه يطبق الأعمال المصرفية النقالة (Internet Banking) ، (Mobile Banking) .

(6) المصارف الأهلية :-

استحدثت المصارف الأهلية بموجب القانون رقم (1) لسنة 1993 ف ، عددها 48 مصرفاً وهي مصارف تم إنشاؤها لتنمية المناطق وتقديم التمويل والتسهيلات للمشاريع الإنتاجية في حدود الإقليم الجغرافي الذي يقع فيه المصرف ، ويشرف عليها مصرف ليبيا المركزي من خلال المؤسسة المصرفية الأهلية التي تأسست في عام 1996 ف وأسهم في رأس مالها المصارف الأهلية المنتشرة في جميع المدن والمناطق الليبية⁽⁴³⁾. ونتيجة لصدور القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف ، الذي اشترط أن تتخذ المصارف التجارية شكل شركات مساهمة ليبية لا يقل رأسمالها المدفوع عند بداية مزاولة النشاط عن عشرة ملايين دينار ليبي ، وأصبح لزاماً على كل المصارف ضرورة تنظيم أوضاعها فيما يتعلق باستكمال رأس المال المطلوب قانوناً ، وفي حالة عدم الإيفاء بهذه المتطلبات يتم سحب تراخيص مزاولة النشاط الممنوح للمصارف ، التي تستمر أوضاعها مخالفة للقانون ، ومن هذا المنطلق تم اتخاذ بعض الإجراءات لتقييم أوضاع المصارف التجارية وقد انصب

جل التركيز على المصارف الأهلية التي تواجه بعض الصعوبات والمشاكل ، حيث خلصت بتاريخ التقييم خلال عام (2006م) إلى دمج (40) مصرفاً أهلياً في المؤسسة المصرفية الأهلية من عام (2006م إلى 2007م) وتحويل المؤسسة المصرفية الأهلية إلى مصرف تجاري⁽⁴⁴⁾ باسم مصرف شمال أفريقيا الذي دعمه المصرف المركزي بزيادة رأسماله فأصبح يملك جزءاً مهماً فيه . و في إطار إعادة هيكلة المصارف تم ما يأتي (45).

- طرابلس الأهلي تحول إلى مصرف السرايا.

- بنغازي الأهلي تحول إلى مصرف المتوسط .

-جفارة و النقاط الخمس و صرمان تحول إلى المصرف المتحد ،أنضم له شريك أجنبي فيما بعد من البحرين (بنك البحرين) حيث بلغت مساهمة الشريك الأجنبي 40% من مجموع أسهمه

-حي الأنجلس تحول إلى التجاري العربي

-تم تأسيس خمس مصارف تجارية, مملوكة بالكامل للقطاع الأهلي (مصرف التجارة والتنمية, مصرف الأمان,

ومصرف الإجماع العربي, ومصرف الوفاء, ومصرف الواحة و هذا مملوك لمصرف الساحل والصحراء)

-تم تعزيز الرقابة الميدانية والمكتبية على أعمال المصارف وفروعها ووكالاته.

المبحث الثاني

ربحية المصارف التجارية

مقدمة:-

تسعى منشآت الأعمال والتي من بينها المصارف التجارية إلى تحقيق أكبر ربح ممكن للملاك . ويشير وبتشك وآخرون⁽⁴⁶⁾ إلى أن المتغير الأساسي لتحقيق الاستقرار في النظام المصرفي هو ضرورة تحقيق ملاك المصرف لإرباح مجزية ، ويبررون ذلك بأن التشريعات في كافة الدول

44 - فرحات بن قدارة ، مرجع سابق ، ص ص 117-118.

45 - محمد الشكري ، "القطاع المصرفي الليبي - الواقع والطموح" ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، الموسم الثقافي لشهر رمضان لسنة 1375 و . ر (2007 ف)

46- منير إبراهيم هندي ، "مؤشرات استقرار النظام المصرفي - دراسة تطبيقية على دولة قطر" ، قطر : دار الشرق للطباعة ، العدد الرابع ، سنة 1993م، ص 103.

لا تسمح بإنشاء مصرف جديد ، إلا إذا كان هناك من الدلائل ما يشير إلى وجود فرصة جيدة لتحقيق عائد ملائم للملاك ، يضمن بقائهم على استثماراتهم فيه . فانخفاض العائد على حقوق الملكية من شأنه أن يترك أثراً عكسياً على القيمة السوقية للسهم معلناً عن احتمال تعرض المصرف للتصفية أو ربما الإفلاس. كما أن من المعايير الأساسية التي يهتم بها المحللون الماليون وكذلك مستخدمو القوائم المالية للحكم على مدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح التي تحققها. فهي تمكنهم ليس من تقييم أدائها في الماضي فقط ، بل تمكنهم كذلك من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، والتي بدورها تؤثر على أسعار الأسهم .

أهمية الربحية في المصارف التجارية:-

يمكن إبراز أهمية الربح بصفة عامة من خلال الاستخدام الواسع لمفهوم الربح في العديد من المواقف في الحياة العملية ، حيث يستخدم الربح في التقارير العامة كمقياس لنجاح عمليات المنشآت ، كذلك يستخدم كمعيار أساسي عند تقدير توزيعات الأرباح ، كما يعد الربح هو الأساس في تحديد ضريبة الدخل ، بالإضافة إلى ذلك تعتمد هيئات الرقابة في الدولة على الربح كمعيار أساسي لتقدير مدى عدالة ومعقولية الأسعار التي تحددها منشآت الأعمال لمنتجاتها أو خدماتها⁽⁴⁷⁾ .

كما يمكن إبراز أهمية الربحية في المصارف التجارية من خلال الهدف الرئيسي للمصارف التجارية المتعارف عليها دولياً، وهو تعظيم الربحية في الأجل الطويل في إطار القيود التي تواجهها المصارف، كما نجد أن لربحية المصارف التجارية أهمية لمختلف الفئات الاقتصادية في المجتمع ، فمساهمة المصرف يهتمون بالربحية لأنها تمثل العائد على رأسمالهم المستثمر ويستفيد مودعو المصارف من الربحية لأنها تؤدي إلى نظام مصرفي قوي وسليم عن طريق الأرباح المحتجزة المقيدة وغير المقيدة التي تزيد من ضمان ودائعهم. وكذلك المقترضون من المصارف يستفيدون من أرباح المصارف لأنها توسع إمكانيات المصارف الإقراضية لتوسيع قاعدة رأسمالها التي تتغذى بشكل رئيسي من الأرباح المحققة وحتى فئات المجتمع التي لاتتعامل مباشرة مع المصارف قد تجني فائدة غير مباشرة من الأرباح في القطاع المصرفي للمدى الذي تؤدي هذه الأرباح إلى تثبيت سلامة القطاع المصرفي وضمان الودائع وتوفير التسليف والائتمان اللازمين لدفع حركة الاقتصاد المحلي ؛ بمعنى أن للربحية أهمية كبرى بالنسبة للمصارف حيث تمكنها من تأدية خدماتها بشكل أفضل⁽⁴⁸⁾ فالربحية لها وظائف اقتصادية لا يمكن إغفالها للأسباب الآتية⁽⁴⁹⁾:-

47 - محمد عباس حجازي ، "نظرية المحاسبة"، القاهرة:الدار الهندسية للطباعة والنشر سنة 2000 ، ص 92.

48-نهاد إبراهيم باشا ، " ربحية المصارف التجارية" ، مجلة المصارف العربية ، بيروت(العدد 80، أغسطس، 1987، ص31)

49- حسين جميل البديري، " البنوك - مدخل محاسبي وإداري " ، عمان :مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،سنة 2000، ص ص 53-54

1- أن الأرباح ضرورية لمقابلة الأخطار التي يتعرض لها المصرف حتى يستمر في نشاطه التشغيلي ، وعادة ماتتعرض المصارف إلى مخاطر متعددة كمخاطر الائتمان والاستثمارات ، ومخاطر التصفية الإجبارية ، ومخاطر السرقة والاختلاس.

2- أن الأرباح ضرورية للمصارف لأنها تسهم في تكوين الاحتياطيات وتفيد الأرباح بالآتي:-

- إعادة استثمار الأرباح بصفة مباشرة ، وهو أحد وسائل التمويل الذاتي .

-تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في أسهم المصرف عند زيادة رأسمالها إذا كان مسموحاً به قانوناً .

- إعطاء المساهم عائداً مقبولاً على رأس المال يزيد من ثقته في المصرف الذي يساهم فيه.

-الفرق بين مفهومي الربح والربحية

للقوف على التفرقة بين مفهومي كل من الربح والربحية لابد من دراسة مفهوم كل منهما :-

أولاً:- الربح

(1) مفهوم الربح :- للربح عدة مفاهيم نورد منها :-

(أ) المفهوم المالي للربح :-

يتمثل مفهوم الربح في علم الإدارة المالية بأنه ذلك الربح الذي لا يقل مستواه عن الأرباح التي يتم تحقيقها في المشاريع المماثلة والتي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر ، ولتحقيق هذا الربح لابد للإدارة المالية أن تتحصل على الأموال المطلوبة بأقل مايمكن من التكاليف والمخاطر واستثمار هذه الأموال بطريقة تمكن من الحصول على عوائد مرضية لا يقل مستواها عما يستطيع أصحاب الأسهم تحصيلها من استثمار أموالهم في مشاريع أخرى تتعرض لنفس النوع من المخاطر وهذا المفهوم يتعلق بدرجة كبيرة بالفرصة البديلة لأصحاب الأسهم ومدى جدوى الاستثمار في هذا المجال أو ذاك⁽⁵⁰⁾.

(ب) المفهوم الاقتصادي للربح :-

يشتمل المفهوم الاقتصادي للربح على ثلاثة مفاهيم تناقش عادة في الأدب وهي:-

• أولها مفهوم الربح المعنوي والذي يتمثل في الإشباع الذي يحصل عليه الفرد خلال فترة معينة .

- ثانيها مفهوم الربح الحقيقي ويتمثل في ذلك القدر من السلع والخدمات التي يستهلكها الفرد لإشباع حاجاته ورغباته
 - ثالثها مفهوم الربح النقدي ويتمثل في التدفقات النقدية الصافية التي يتحصل عليها الفرد خلال فترة معينة لتغطية حاجاته الاستهلاكية .
- تعد هذه المفاهيم الثلاثة مهمة، إلا أن لكل منها مزايا وعيوباً، فالربح المعنوي يصعب قياسه لأن حاجات البشر لا يمكن وضعها في صورة كمية، ويتم إشباعها على مستويات عديدة كلما زاد الربح الحقيقي للفرد، والربح النقدي يمكن قياسه بسهولة ولكن لا يأخذ في الاعتبار التغيرات في قيمة وحدة النقد⁽⁵¹⁾

- كما عرف جون هيكس (J.R Hicks) الربح وفقاً للمفهوم الاقتصادي بأنه " أقصى ما يمكن للفرد أن يستهلكه خلال فترة من الزمن دون التأثير على قيمة ثرواته " وبالنسبة للمشروعات فإن الربح هو القيمة

التي يمكن التصرف فيها بالتوزيع على أصحاب المشروع "توزيعات أرباح" دون أن يؤثر ذلك على رأس المال المستثمر ويعرف هذا المفهوم لدى الكثير بمفهوم المحافظة على رأس المال⁽⁵²⁾ وهذا يعني أن الربح بالنسبة للمشروعات هو الزيادة في حقوق الملاك (الزيادة في صافي الأصول) خلال الفترة بعد استبعاد تأثير كل من الاستثمارات الإضافية لأصحاب المنشأة والتوزيعات عليهم ومن أجل تطبيق هذا المفهوم الاقتصادي لابد من تقييم الأصول والخصوم في بداية المدة وفي نهايتها⁽⁵³⁾. ومن الناحية النظرية يتم تقييم صافي الأصول على أساس صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية مما يتطلب الأمر تقدير التدفقات النقدية المتوقعة خلال عمر الأصل وتحديد سعر خصم مناسب وأيضاً تحديد عمر الأصل. إلا أن هذه العوامل الثلاثة تتسم بانعدام عنصر التأكيد، فالتدفقات النقدية خلال عمر الأصل لا يمكن معرفتها بموضوعية وكذلك الحال في تقدير عمر الأصل والسعر المناسب للخصم⁽⁵⁴⁾

الدخل الاقتصادي = (صافي الأصول في نهاية المدة - صافي الأصول في بداية المدة) + (توزيعات الأرباح خلال الفترة - إضافات رأس المال خلال الفترة) .

(ج) المفهوم المحاسبي للربح (مدخل العمليات)

51 - محمد عباس حجازي، مرجع سابق، ص 93

52 - جمعة خليفة الحاسبي وآخرون، "المحاسبة المتوسطة"، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، الطبعة الرابعة، سنة 2006، ص 74

53 - محمد عباس حجازي، مرجع سابق، ص 94

54 - جمعة خليفة الحاسبي، مرجع سابق، ص 74

على الرغم من وجود اتفاق عام على أن الاقتصاد والمحاسبة من العلوم المترابطة ، وأن كلاهما يهتم بأنشطة منظمات الأعمال ويتعاملان مع متغيرات متشابهة ، وكذلك يتفقان على ضرورة قياس الأحداث المالية للمنشآت ، إلا أنهما يختلفان في توقيت إظهار الربح ووسيلة قياسه وطالماً اختلفت وسيلة القياس اختلفت بالتالي النتائج النهائية ، وكان من نتيجة ذلك إثارة كم هائل من الجدل عن الأهمية النسبية لكل من قائمة الدخل والميزانية عند تحديد الربح ، فالمتبنون لوجهة نظر الميزانية يرون أن الدخل هو الزيادة في حقوق الملكية (الزيادة في صافي الأصول) - المدخل الاقتصادي ، ولكن المتبنين لوجهة نظر قائمة الدخل يرون أن الدخل هو ناتج لأنشطة محددة تمت خلال الفترة ، وينظرون إلى الميزانية على أنها قائمة بأرصدة البنود المتبقية بعد تحديد الربح - المدخل المحاسبي⁽⁵⁵⁾ ، وبذلك اتخذ المدخل التقليدي للمحاسبين موقف بأن مدخل العمليات يجب أن يستخدم للمحاسبة على الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات، وذلك محاولة للتغلب على مشاكل القياس المصاحبة لاستخدام المفهوم الاقتصادي للربح. فهذا المدخل يعتمد على افتراض أن عناصر القوائم المالية يجب التقرير عنها متى كان هناك دليل على حدوث عملية تبادل خارجية (أي عملية مع طرف مستقل عن المنشأة) فالمحاسبة التي تقوم على هذا المدخل تتطلب بصفة عامة أن يكون الربح الذي سيظهر في القوائم المالية هو ناتج عن التعامل مع أطراف خارجية بالنسبة للوحدة التي تعد التقارير وأن يكون قد تحقق بالفعل طبقاً لمبدأ تحقق الإيراد الذي بنص على إثبات الإيراد عندما تكون عملية اكتسابه كاملة أو مكتملة تقريباً⁽⁵⁶⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن منشآت الأعمال ومن بينها المصارف التجارية تستند إلى مفهوم الربح وفقاً للقياس المحاسبي في بيان نتيجة أعمالها ومراكزها المالية للأسباب الآتية⁽⁵⁷⁾

1- إن المفهوم التقليدي للربح قد احتاز بنجاح اختبار المنفعة والصلاحية العملية، فمستخدمو البيانات المحاسبية يعتقدون أن أسلوب تحديد الربح المحاسبي مفيد وأن معلوماته المحاسبية تمثل أحد المكونات الرئيسة في نماذج متخذ القرارات. فليست رغبة المحاسبين هي التي دعمت استمرارية تطبيقه ولكن رجال الأعمال والإدارة هم الذين يرون فائدة في القوائم المالية المعدة وفق التكلفة التاريخية، ولو كان الأمر غير ذلك لحدث تغيير منذ فترة طويلة.

2- يعتمد الربح المحاسبي على العمليات الفعلية الحقيقية، لذلك فإن قياسه والتقرير عنه يتم بموضوعية، وهذا ما يجعله قابلاً للتحقق والتدقيق.

55- محمد عباس حجازي، مرجع سابق، ص 93

56 - جمعة خليفة الحاسي، مرجع سابق، ص 74-76.

57- رضوان حلوة حنان، "النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير" عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، سنة 2003، ص ص 244-245.

3- إن اعتماد مبدأ تحقق الإيراد (وبالتالي تحقق الربح) بالبيع أو تقديم خدمة للغير ليكون أساساً للاعتراف بالإيراد يلي مطلب الحيطة، حيث يحتاط عند قياس الربح والتقرير عنه بتجاهل التغيرات في القيمة والاعتراف فقط بالربح المحقق فعلاً.

4- يعد الربح المحاسبي مفيداً لأغراض الرقابة، خصوصاً للتقرير عن مسؤولية الإدارة وتقييم أدائها في استخدامها للموارد المتاحة في المنشأة، فالربح المحاسبي ينقل للمستثمرين والدائنين الخلفية التاريخية لطريقة أداء الإدارة لمسؤولياتها.

جودة الربحية:-

لمساعدة المنشأة في التقريب بين أرباحها المحاسبية وأرباحها الاقتصادية، فإنه يجب على مستخدم القوائم المالية تقييم جودة أرباح المنشأة، حيث تعرف جودة الأرباح بأنها درجة الارتباط بين الربح المحاسبي للمنشأة وربحها الاقتصادي. وهناك العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها لتقييم جودة الربحية ومن بينها .

1- مقارنة المبادئ المحاسبية المستخدمة من قبل المنشأة بتلك المستخدمة في الصناعة بشكل عام والمنشأة التنافسية، وما إذا كانت هذه المبادئ تؤدي إلى تضخيم الأرباح .

2- مراجعة التغيرات التي حدثت حديثاً في المبادئ والتقديرات المحاسبية ما إذا كانت تؤدي إلى تضخيم الأرباح

3- تحديد ما إذا كانت المصروفات الاختيارية مثل الدعاية والإعلان قد تم تأجيلها وذلك بمقارنتها بتلك الخاصة بالفترات السابقة .

4-مراجعة الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية لتحديد ما إذا كانت هناك خسائر محتمل قد تقلل الأرباح والتدفقات النقدية مستقبلاً .

5 - مراجعة القسم الخاص بمناقشات الإدارة وتحليلها ضمن التقرير السنوي ورأي المراجع لمعرفة رأي الإدارة حول مستقبل المنشأة والتعرف على أية مشاكل محاسبية أساسية . (58)

فهذه الأساليب تساعد في تحديد ما إذا كانت القوائم المالية للمنشأة قد عبرت عن الطبيعة الاقتصادية لعمليات المنشأة بشكل مناسب وبالتالي يجب على مستخدمي القوائم المالية محاولة تسوية هذه القوائم بما يعكس الواقع الاقتصادي .

ولتحديد صافي الربح المحاسبي هناك مفهومان هما (59) .

(أ) مفهوم الربح الشامل:-

58 -- مفهوم الربح الشامل:- ريتشارد شرويدو، وأخرون " نظرية المحاسبة "، ترجمة خالد كاجيحي، إبراهيم فال، السعودية: دار المريخ للنشر، سنة 2007، ص ص 201-202.

59 - جمعة خليفة الحاسي، مرجع سابق، ص ص 81-82

يرى أصحاب هذا المفهوم أن كل عناصر الإيرادات والمصاريف تعد عناصر ضرورية لتحديد صافي الربح سواء كانت تشغيلية أو غير تشغيلية ،ويقولون إنه يجب أن يكون في الإمكان معرفة أرباح المشروع خلال حياته وذلك بتجميع نتائجه من خلال قوائم الدخل في تلك الأعوام "المفهوم الشامل" ولا يتأتى هذا إلا إذا أدخلنا الأرباح والخسائر غير العادية ضمن بنود الدخل لأنها جزء لا يتجزأ من عمليات المشروع ، و أن عدم إظهارها في قائمة الدخل من شأنه حذف معلومات مهمة في حياة المشروع . كما يقولون أيضاً إن مفهوم الربح الشامل سوف يقطع علي الإدارة الطرق لإساءة استخدام قائمة الأرباح المحتجزة ، كأن تقوم الإدارة بإخفاء أثر بعض العمليات من قائمة الدخل مثلا عدم الاعتراف بخسائر بعض العمليات خلال الفترة وإضافتها مباشرة في قائمة الأرباح المحتجزة، وذلك بحجة أنها عمليات غير عادية أو غير متكررة⁽⁶⁰⁾.

(ب) مفهوم صافي الربح التشغيلي :-

يرى الفريق المؤيد لهذا المفهوم بأن صافي الربح يُعنى بالفرق بين إيرادات الوحدة الاقتصادية من أنشطتها خلال فترة معينة والمصاريف التي أنفقت من أجل الحصول على الإيرادات خلال نفس الفترة ، أما ما عداها مثل الأرباح والخسائر غير الاعتيادية وكذلك تعديلات السنوات السابقة ، فيتم إدراجها في قائمة الأرباح المحتجزة ، والسبب كما يراه هذا الفريق هو تجنب ما قد يحدث من لبس للقارئ البسيط والذي يركز اهتمامه في العادة على رقم الأرباح والخسائر دون إمكانية التحليل وانتقاء ما يناسب القرار المقصود ، وهناك سبب آخر وهو أن الحكم السليم على قدرة المشروع في تحقيق الربح وكذلك مقارنة أرباح المشروع مع مشاريع مماثلة تعمل في نفس المجال لا يتأتى إلا من خلال العمليات المتكررة والعادية .ولقد أستقر الرأي أخيرا علي أن يشمل صافي الربح خلال فترة معينة علي جميع الإيرادات والمصروفات باستثناء تعديلات السنوات السابقة والأخطاء التي لم تكشف في نفس الفترة المالية التي تخصها ، أما الأرباح والخسائر غير العادية فإنه يجب إظهارها كرقم منفرد ومستقل عن إيرادات النشاط العادي⁽⁶¹⁾

وعليه فإن صافي الربح التشغيلي في المصاريف التجارية يساوي⁽⁶²⁾ :-

(صافي الفوائد " الفوائد المقبوضة - الفوائد المدفوعة " - المصاريف الإدارية والعمومية)

60 -رضوان حلوه حنان ،مرجع سابق،صص247-248

61 - جمعة خليفة الحاسي ، مرجع سابق ،صص 78

62 - باسل أبو زعيتر ، مرجع سابق ، صص 73

ويعد هذا المفهوم من أفضل المفاهيم التي تعبر عن كفاءة المنشأة في ممارسة نشاطها الأساسي وعن مدى ربحية عملياتها من النشاط العادي. واستنادا للمعيار المحاسبي الدولي الثلاثين⁽⁶³⁾ فإن الأنواع الأساسية للإيرادات الناشئة عن عمليات المصرف هي إيرادات الفائدة ورسوم الخدمات والعمولة ونتائج التداول.

ثانيا: الربحية: -

يمكن تعريف الربحية⁽⁶⁴⁾ بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي أسهمت في تحقيق هذه الأرباح ، وتعد الربحية هدفا للمنشأة ومقياسا للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدة الجزئية وتقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات وإما من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي أسهمت في تحقيقها، علما بأن المقصود بالاستثمارات هو قيمة الأصول أو حقوق الملكية ، كما تعد الربحية مقياسا أفضل من الربح للحكم على كفاءة المنشأة ، لأن الربح عبارة عن رقم مطلق لا يشير إلى الاستثمارات التي أسهمت في تحقيقه ، بينما الربحية توجد مثل هذه العلاقة ، الأمر الذي يسهل إجراء المقارنات مع عوائد الفترات الأخرى ، وكذلك المنشآت الأخرى ، كما تساعد في التعرف على الاتجاه الذي تتخذه أداء المنشأة⁽⁶⁵⁾. إن العلاقة التي تربط بين الأرباح من جهة ، والأصول أو حقوق الملكية من جهة أخرى ، هي علاقة مباشرة ، إذ إن الهدف الأساسي من الرسملة ، وامتلاك الأصول ، هو تحقيق حجم مناسب من الأعمال ، يعود في النهاية بأرباح مرضية ، إذا ما تم مقارنتها مع المؤسسات المماثلة ، أو مع المعدلات الراضية في الأسواق المالية⁽⁶⁶⁾. ومن جانب آخر فإن الربحية المحققة لا تسهم في إرضاء حملة الأسهم فحسب بل تعد مؤشرا مهما لكل من المدعين ، والدائنين ، والمساهمين الحاليين والمرتقبين في المصرف ، فهي محفز لرجال الأعمال ، والملاك على تأسيس المنظمة المصرفية وتحمل المخاطر ووضع رؤوس الأموال فيها⁽⁶⁷⁾

تعظيم الربحية في المصارف التجارية :- (Profitability Maximization in Banks)

63 - المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، المعايير المحاسبية الدولية ، سنة 1999 ، ص 551

64 - مفلح عقل ، "مقدمة في الإدارة المالية " . عمان ، معهد الدراسات المصرفية ، سنة 1989 ، ص 42

65 - نفس المرجع السابق ، ص 43

66 - سليم حمودة ، " التحليل المالي " ، بيروت : دار الوحدة للطباعة والنشر ، 1993 ، ص 157.

67 - محمد سويلم ، " ادار البنوك وصناديق الاستثمار وبورصات الأوراق المالية " ، القاهرة : دار الجبل للنشر ، 1998 ، ص ص 90-91.

لاشك أن المصارف التجارية تهدف من ناحية إلى خدمة عملائها بأقل تكلفة ممكنة، ومن ناحية ثانية تهدف إلى تعظيم الأرباح. وهذا هو مغزى الإدارة الحكيمة لأصولها وخصومها، (قيمة وتركيباً⁽⁶⁸⁾) حيث يقوم الفكر الكلاسيكي على افتراض أن الإدارة وكيلة عن الملاك، ومن ثم يصبح لزاماً عليها أن تسعى إلى تحقيق الأهداف التي دفعت هؤلاء الموكلين إلى توجيه جزء من ثرواتهم للاستثمار في المنشأة المعنية⁽⁶⁹⁾. وفي هذه الدراسة، يفترض الباحث أن الهدف الأساسي من الإدارة المالية في المصارف هو تنمية وتخصيص الموارد المتاحة بكفاءة في الأجل الطويل بما يؤدي إلى تعظيم قيمة المصرف ومن ثم ثروة المساهمين، ومن جانب ثان، فإن هدفاً آخر مثل تعظيم ربحية المصرف ليس من الضروري أن يتحقق كنتيجة لنفس القرارات التي تتخذ لتعظيم ثروة المساهمين.

وأن الفرق الأساسي بين كل من هدفي تعظيم الربح وتعظيم الثروة وفقاً للمفهوم المحاسبي يتعلق بكل مما يأتي⁽⁷⁰⁾:-

- (1) المدى الزمني: إذ إن تعظيم الربح يميل لكونه منهجاً قصير الأجل بينما يأخذ تعظيم الثروة في اعتباره الأجل الطويل.
 - (2) - وقت العائد: إذ يعطي هدف تعظيم الثروة اهتماماً صريحاً للزمن الذي يتحقق فيه العائد آخذاً في الاعتبار أن هناك قيمة حالية للنقود، بينما يتجاهل هدف تعظيم الربح التوقيت الزمني للتدفقات النقدية أي توقيت حدوث العوائد النقدية المتوقعة من القرارات الاستثمارية.
 - (3) - الخطر: في حين أن هدف تعظيم الربح لا يأخذ في اعتباره عامل الخطر، فإن هدف تعظيم الثروة يعطي هذا العامل اهتماماً صريحاً، حيث يوجد ارتباط وثيق فيما بين مستوى الخطر ومعدل العائد المتوقع. فكلما ارتفع مستوى الخطر ارتفع معدل العائد المتوقع.
- من خلال ما تقدم يمكن القول إن هدف تعظيم الأرباح لا يعد هدفاً دقيقاً ومناسباً وشاملاً لإدارة المصرف تستند عليه في جميع قراراتها وتصرفاتها، وذلك بسبب تجاهلها للتباين في نمط التدفقات النقدية للاستثمارات البديلة، وأيضاً تجاهلها للتباين في المخاطر المصاحبة لتلك الاستثمارات. ونظراً لأن إدارة المصرف كوظيفة لا بد وأن تسعى إلى هدف محدد وواضح لذلك فقد أصبح هدف تعظيم ثروة حملة الأسهم هو الهدف الأساسي ويفسر هذا الهدف على أنه تعظيم القيمة السوقية للأسهم⁽⁷¹⁾.

تقييم أداء المصارف التجارية:-

68 - عبد المنعم السيد على "النقود والمصارف والأسواق المالية"، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2004م، ص170

69 - منير إبراهيم هندي، "السلسلة الفكر الحديث في مجال الإدارة المالية"، الإسكندرية: دار المعارف للتوزيع، سنة 1993، ص8

70 - حسن السيد سلمان، "التكامل في إدارة الأصول والخصوم بالبنوك المصرية في ظل اقتصاد السوق وسياسات التحرير"، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة، سنة 1997م، ص

ص 127-128.

71 - حمزة محمود الزبيدي، "الإدارة المالية المتقدمة"، مرجع سابق، ص 55.

تعد تقييم أداء المنظمات الاقتصادية من المهام الأساسية في عالم الأعمال ، فهو يعني للإدارة مدى النجاح أو الفشل في تأدية أعمالها ، ويعني للمساهم مدى الربح أو الخسارة أما بالنسبة للمستثمر فيعد مؤشرا مهما لاتخاذ قرار الاستثمار من عدمه ، وإضافة إلى أن بقاء أي منشأة في السوق يعتمد على أدائها. ومن ثم فإن عملية تقييم الأداء تعد بمثابة النشاط الرئيسي الذي تقوم به الإدارة بهدف التوصل إلى القدر الذي حققته من نجاح أو فشل في تحقيق أهدافها⁽⁷²⁾. وبغض النظر عن الأهداف الخاصة لكل مستفيد فإن تقييم الأداء هو⁽⁷³⁾ "عملية تؤكد وتحقق من أن الموارد المتاحة للمصرف قد استخدمت بشكل كفاء" وبصورة أدق فإن تقييم الأداء هو⁽⁷⁴⁾ ((تشخيص لنقاط القوة ونقاط الضعف، بحيث يسهم هذا التشخيص في بناء وصياغة مخطط قرارات إدارة الأصول وخصوم المصرف، حيث تركز مخططات إدارة الأصول والخصوم في المصارف على مجالات القرارات التي تؤثر بشكل مباشر على علاقة عائد المصرف بالمخاطر ، هذه العلاقة التي تتميز بالتناقض في أهداف المصرف والمتمثلة في تحقيق أكبر عائد دون الوقوع في مخاطر السيولة أو مخاطر الإفلاس أو فقدان العلاقة مع المودعين، وعليه فإن مجالات القرار التي تؤثر على العلاقة تتمثل أساسا في مجالات إدارة السيولة وسياسات الاستثمار ومحفظه القروض وإدارة الالتزامات ورأس المال ' وحساسية معدل الفائدة ' وكلها تمثل مجالات مخاطرة للإدارة المصرفية⁽⁷⁵⁾.

إن إدارة هذه العلاقة بشكل كفاء هو الضمان لاستمرار المصرف في تحقيق أهدافه التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة قيمة المنشأة ، وبهذا نجد أن قيمة المنشأة مرتبطة جدا بخاطر المحفظة وشكل العائد وحجمه ' فكلما كبر حجم المخاطر الخاصة بالعوائد المتوقعة قلت القيمة السوقية للمنشأة ' لأن سعر الخصم الذي يتوقعه حملة الأسهم لخصم التدفقات النقدية سوف يرتفع نتيجة لارتفاع المخاطر ، وكلما قل معدل الخصم انخفض التدفق النقدي المتوقع . وبذلك فإن المصارف التي لها أسهم متداولة ونشطة في البورصة فإن أسعار أسهمها يمكن أن تستخدم كمقياس لأدائها ولقيمة المنشأة وبخاصة في حالة كفاءة السوق ، أما المصارف التي لا تتداول أسهمها في البورصة ، فلا يمكن استخدام قيمة السهم كمؤشر للأداء ، ولكن يمكن استخدام مقياس العائد والمخاطرة والتحليل التاريخي والمتوقع والنسب المالية وذلك لتقييم أدائها⁽⁷⁶⁾.

72- عبد السلام التواتي ، " نموذج مقترح لتقييم الأداء متعدد الأبعاد في المصارف التجارية - دراسة تطبيقية في ليبيا " القاهرة : جامعة عين شمس : رسالة ماجستير غير منشورة ، سنة 2009 ، ص 66

73- أبو الفتوح على فضالة ، " التحليل المالي وإدارة الأموال " ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، سنة 1999 ، ص 23 .

74- محمد قرشي ، تقييم أداء المؤسسات المصرفية " ، الجزائر: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، سنة 2000 . ص 90

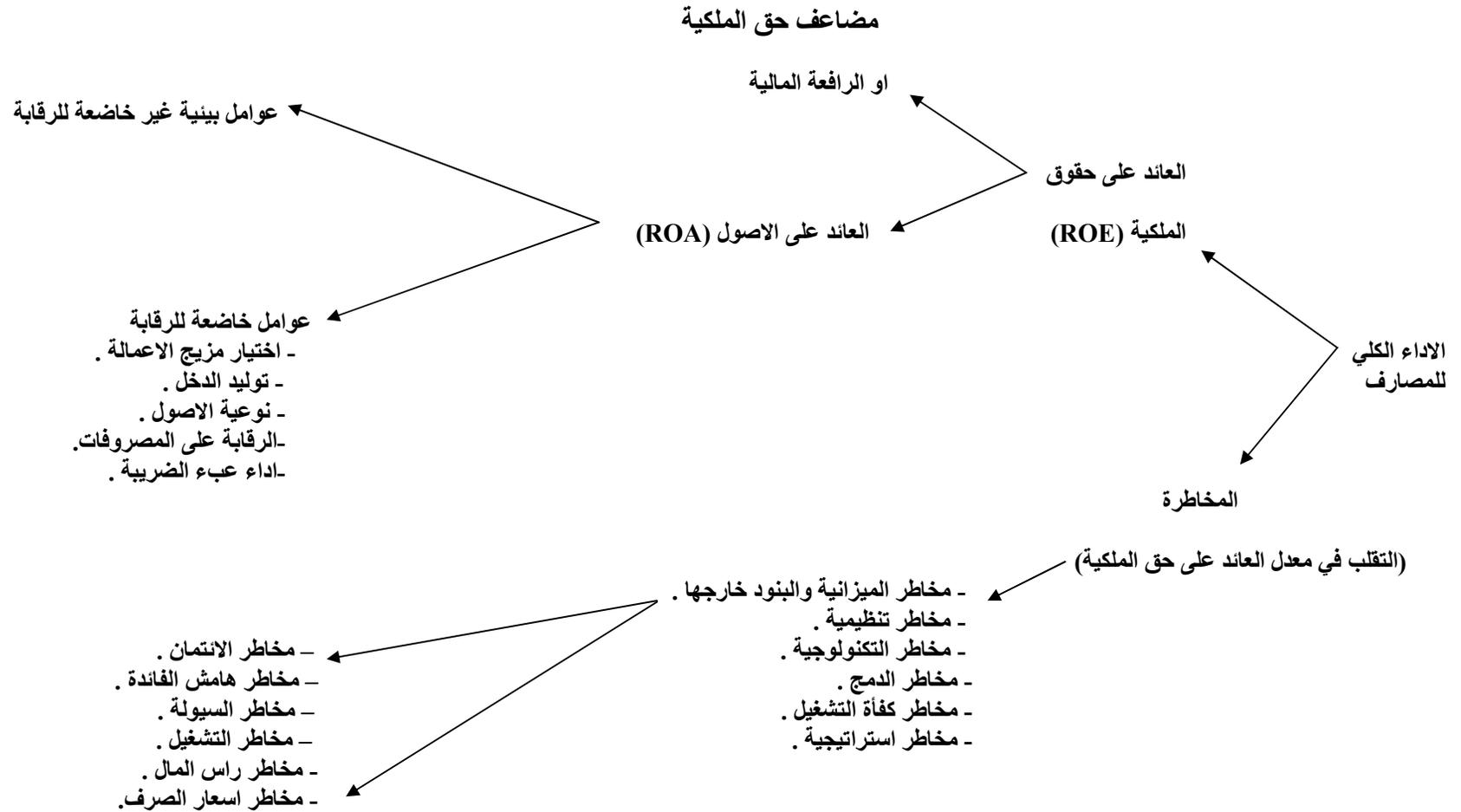
75- منير إبراهيم الهندي ، " أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال - الأوراق المالية وصناديق الاستثمار " ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية " ، سنة 1993 ، ص ص 189-191

76- طارق حماد ، "تقييم أداء البنوك التجارية - تحليل العائد والمخاطرة " ، الإسكندرية الدار الجامعية للنشر ، الجزء الثالث ، سنة 2001 ، ص ص 75-76

وقد أستنتج دافيد كول في الولايات المتحدة الأمريكية إمكانية إجراء تقييم لأداء المصرف من خلال تحليل مجموعة من النسب المالية يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم وأرباح المصرف الخاصة بمخاطر تم اختيارها (مخاطر الائتمان ، ومخاطر السيولة ، ومخاطر هامش الفائدة ، ومخاطر التشغيل ، ومخاطر رأس المال ، ومخاطر أسعار الصرف) ⁽⁷⁷⁾.

ويمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في مجموعتين من النسب، مجموعة تتعلق بقياس الربحية ومجموعة تقيس المخاطر المختارة (انظر الشكل رقم "1-2-2").

الشكل (1-2-2)



المصدر : طارق حماد ، مرجع سابق ، ص 79 .
نقلًا عن : Sinkey , J . (1998) p . 86 .

- فيما يتعلق بالمجموعة الأولى (قياس الربحية): -.

العائد على الأصول ((ROA)-Return On Assets))

يعد العائد على الأصول من الأدوات التي تم استخدامها على نطاق واسع لتقييم أداء المؤسسات المصرفية. ويستند هذا المعيار في قياس الربحية إلى العلاقة بين الربح التشغيلي (ربح العمليات) والأصول التي أسهمت في تحقيقه.

ويعد معدل العائد على الأصول مقياساً لكفاءة الأداء التشغيلي للمنشأة ، لذا يتوجب عند احتسابه الاقتصار على الأصول المشاركة فعلاً في العمليات العادية للمنشأة ، كما يجب استخدام صافي ربح العمليات ، أي الاقتصار على الأرباح التي تتولد نتيجة تشغيل هذه الأصول قبل الضرائب والمصروفات والإيرادات الأخرى ، ويمكن تبرير استعمال الربح قبل الضرائب والإيرادات والمصاريف الأخرى بما يأتي⁽⁷⁸⁾ :-

- الضرائب هي أمور لاسيطرة للإدارة عليها ولاسيما أن الضرائب تتأثر بالشكل القانوني للمنشأة وطبيعة النشاط الذي تمارسه .

- المصروفات والإيرادات الأخرى لا تنتج عادة من النشاط الأساسي، لذا لا يجوز اعتبارها ضمن مفهوم الربح عند تقييم كفاءة النشاط الأساسي للمنشأة .

و يتحدد مؤشر العائد على الأصول (ROA) بمؤشرين هما (79):-

- هامش الربح ((PM - Profit Margin)) = صافي الدخل / صافي ربح العمليات .

يقيس هذا المؤشر الفعالية التشغيلية للإدارة المصرفية، حيث أنه يشير إلى حجم المصاريف التي تم إنفاقها لتحصيل دينار واحد من الأرباح ويبين مدى السيطرة على النفقات وكذلك مدى فعالية إدارة المصرف في تسعير الخدمات المصرفية

- منفعة الأصول أو معدل استخدام الأصول ((Asset Utilization - AU)) = إجمالي الأصول / صافي ربح العمليات). يدل هذا المؤشر على الاستغلال الأفضل للأصول، أي إنتاجية الأصول ، حيث يوضح هذا المؤشر حجم الأصول التي تم استغلالها كأصول مدرة للدخل وبالتالي حجم العائد الذي تم تحقيقه من هذه الأصول ، فكلما زاد عدد مرات استخدام الأصول أدي ذلك إلى زيادة العائد على الأصول (ROA)⁽⁸⁰⁾.

عليه فإن:- العائد على الأصول = (هامش الربح × منفعة الأصول) .

حيث تفسر هذا المعادلة الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول ، فهذه الصيغة تركز الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيئ والخاضعة للرقابة من قبل المصرف التجاري ، فمثلا إذا حقق مصرف ما عائداً على الأصول مرتفعاً فيكون سببه أنه أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع ، أو استخدام أفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو إنتاجية الأصول الذي يعتمد على اختيار مزيج الأعمال أو عن طريق التحسين في كلا المجالين ، وبالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو كليهما⁽⁸¹⁾.

79 - مروان غانم ، " تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية "، جامعة آل البيت ، الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2000 ، ص 34

80 - بنان سعيد ، "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية:دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني وبنك البركة الإسلامي" جامعة آل البيت ، الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2006 ، ص 62

81 - محمد قرشي ، مرجع سابق ، ص 91

كما يوضح الشكل (2-1) أيضا أن التقلبات التي تطرأ على معدل العائد على الأصول من عام لأخر لا يمكن إرجاعها بالكامل لعوامل خاضعة للرقابة من قبل المصرف التجاري ، بل يمكن أن تحدث نتيجة بعض العوامل التي لاتقع تحت سيطرة الإدارة (عوامل غير خاضعة للرقابة من قبل المصرف التجاري) ،وهي:-

(1)- الظروف الاقتصادية:

يؤثر النشاط الاقتصادي على الأعمال المصرفية ، والتي بدورها تؤثر على ربحية المصارف ، وما يحمله هذا النشاط من حالات كالرواج الاقتصادي الذي يزيد معه حجم الودائع بسبب زيادة حجم المبيعات للعملاء وتوسع أنشطتهم الاقتصادية ، ويرافق ذلك الوضع زيادة الطلب على الائتمان المصرفي والخدمات المصرفية المتنوعة ، كالطلب على الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان و الحوالات وغيرها ، الأمر الذي يعني زيادة إيرادات المصارف من الفوائد والعمولات ، وبالتالي زيادة ربحيتها ، بينما تتأثر ربحية المصارف عكسيا بأوضاع الكساد الاقتصادي الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على القروض وبالتالي انخفاض الدخل من الفوائد على تلك القروض ، بالإضافة إلى ذلك فإن حدوث الكساد الاقتصادي يحمل في طياته ازدياد احتمالات عدم قدره المقترضين على السداد مما تضطر إدارة المصارف إلى استقطاع جزء من الأرباح كمخصصات لمواجهة تلك الاحتمالات مما يؤدي ذلك إلى انخفاض أرباح المصرف ،وعلى الرغم من أن المصارف لا تستطيع السيطرة على هذه العوامل ، فإنه يمكن أن تجعل خططها مرنة بحيث أنها تستجيب لها (82).

(2)-القوانين والتشريعات:-

تتأثر الربحية بمجموعة القوانين والتشريعات التي يفرضها المصرف المركزي على المصارف التجارية، والتي تساعد على تنفيذ سياساته النقدية، بينما يتماشى مع الوضع الاقتصادي السائد، مستخدما أدواته المختلفة كتحديد نوعية وحجم القروض الممنوحة من قبل المصارف ، وتحديد نسب الاحتياطي القانوني على الودائع المختلفة ، وتحديد نسب السيولة الواجب الاحتفاظ بها ، ورفع سعر إعادة الخصم ، جميعا تؤثر على ربحية المصارف بالانخفاض . كما تضع الشريعة الإسلامية الضوابط التي يتشكل منها منهاج وأسلوب النشاط المصرفي اللاربي ، فالالتزام بقاعدة الحلال والحرام والابتعاد عن التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً ، إيداعاً أو توظيفاً ، قبولا أو خصما ، يعد عاملا يؤثر على

الخدمات المصرفية وقنوات الاستثمارات المتاحة للعملاء⁽⁸³⁾. فالشريعة الإسلامية تهدف إلى تحريم كافة أساليب الكسب غير المشروع وأحد أساليب الكسب غير المشروع هو الفائدة حيث يتم الحصول على الأرباح دون تحمل مخاطر لأن دينه مضمون في ذمة المدين بالإضافة إلى الفائدة المترتبة عليها⁽⁸⁴⁾.

–معدل على حقوق الملكية ((Return On Equity)–(ROE))

حيث يقيس معدل العائد على حقوق الملكية كفاءة إدارة المصارف في استغلال أموال الملكية وقدرة هذه الأموال على توليد الأرباح، ويتم احتساب معدل العائد على حقوق الملكية للمصرف على النحو الآتي:-

معدل العائد على حقوق الملكية = (صافي الدخل قبل الضرائب / حقوق الملكية).

ويقصد بمكونات هذه المعادلة⁽⁸⁵⁾:-

– حقوق الملكية : هي رأس المال المدفوع مضافا إليه الاحتياطيوات المختلفة القانونية والاختيارية وكذلك الأرباح غير الموزعة ، وهذه الحقوق هي عبارة عن صافي أصول المصرف.

– صافي الدخل : ويقصد به الربح المحقق من عمليات المنشأة أو أية مصادر أخرى بعد طرح الضرائب أي الربح الشامل الصافي وهناك من يرى احتساب هذه النسبة قبل الضريبة باعتبار أن الضريبة عنصر لا سيطرة لإدارة المنشأة عليه . وهناك من يرى بأنه إذا كانت الدراسة محصورة في حدود دولة واحدة يبدو الخيار بين صافي الدخل قبل الفوائد أو صافي الدخل بعد الفوائد غير ذو أهمية كبيرة لأن كل المصارف تكون خاضعة لنفس معدل الضريبة المفروضة على المصارف ،ويرى الباحث أنه من الأفضل استخدام صافي الدخل قبل الضريبة حتى تتم مقارنة نتائج هذه الدراسة مع الدراسات التي أجريت في الدول الأخرى، نظرا لاختلاف النظم الضريبية من دولة إلى أخرى.

ومن الملاحظ أن مؤشر العائد على حقوق الملكية يقيس كل دينار مستثمر من قبل أصحاب الأسهم العادية ، ويأخذ هذا المقياس بعين الاعتبار أثر النشاطات التشغيلية والتمويلية ، وإن لم يوجد ديون في هيكل رأس المال المنشأة فإن معدل العائد على حقوق الملكية يساوي معدل العائد على الأصول .

83 - رسمية أبو موسى " أثر جودة الخدمة علي الربحية ورضا العملاء في المصارف الأردنية- دراسة مقارنة بين بنك الإسكان والبنك الإسلامي الأردني " الاردن، جامعة آل البيت ،رسالة ماجستير في قسم

التمويل والمصارف ، غير منشورة ،سنة 2000،ص113

84 -بنان سعيد ،"مرجع سابق،ص9

85 -باسل أبو زعتر ، مرجع سابق ، ص 79

كما يوضح الشكل السابق أيضا العلاقة بين هذين المؤشرين (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية)، حيث ينبع الفرق بين الاثنين (ROE, ROA) من استخدام الرافعة المالية. فمن المتعارف عليه أن مقدار حقوق الملكية في المصارف لا يمثل نسبة كبيرة من إجمالي الأصول (في حدود 10% أو أقل في معظم الحالات من إجمالي الأصول) فإن معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف يزداد بدرجة كبيرة عن معدل العائد على الأصول لتلك المصارف مما يعكس درجة الرافعة المالية للمصارف (استخدام أموال الغير في تمويل أنشطته المصارف). وبذلك نجد أن معدل العائد على حقوق الملكية يرتبط بمعدل العائد على الأصول من خلال ما يعرف بمضاعف حق الملكية (مضاعف الرافعة المالية)، الذي يتحقق من قسمة مجموع الأصول على حقوق الملكية.

ومن هنا يتضح أن :-

معدل العائد على حقوق الملكية = معدل العائد على الأصول × مضاعف حقوق الملكية.

ما يستفاد من هذه الصيغة أنها تفسر الأداء بشكل أفضل، فإذا حققت مؤسسه ما عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض فإنه يمكن إرجاع سبب هذا الارتفاع أو الانخفاض إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة أو لكليهما، فإذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق الملكية يعود إلى الرافعة المالية، فإن المحللين والمساهمين سيتعرفون على مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد والأداء، وبالمقابل فإذا تحقق العائد على حقوق الملكية المرتفع من خلال إدارة ممتازة للأصول (محصلة للكفاءة والإنتاجية) ففي هذه الحالة ستكون رسالة أخرى للمحللين والمساهمين عن إدارة المؤسسة⁽⁸⁶⁾.

أما فيما يتعلق بالمجموعة الثانية (المخاطر المصرفية) :-

يكون الأداء المالي للمصرف التجاري جيدا في الحالة التي تكون ربحية هذا المصرف أكبر ما يمكن ومخاطرة أقل ما يمكن، ولكن في الواقع العملي يكون تحقيق العائد المرتفع مرفقا للقبول بمخاطرة مرتفعة، لذلك فإنه من الضروري له أن يقوم بقياس المخاطر وتحديدتها وتقليلها قدر الإمكان من أجل تحقيق معدل العائد المقبول والعمل على الموازنة بين العائد والمخاطرة⁽⁸⁷⁾ ومن هنا يأتي دور ادار المصرف في الموازنة بين العائد والمخاطر. وقد حدد دافيد كول بأن الميزانية العمومية والبنود خارجها تتعرض عند تحقيق المستوى

86 - محمد قرشي، مرجع سابق، ص 91

* إن جودة الصول تعتمد على مستوى المخاطر التي يجوبها وبناء على ذلك يجب على المصارف إدارة المخاطر المتعلقة بأصوله للوصول إلى مستوى الجودة المطلوب

87 - نصر الدين هندي، " نحو زيادة فعالية دور المراجعة الإدارية في البنوك المصرية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة بسوهاج - جامعة الوادي، المجلد السادس عشر - العدد الثاني،

المرغوب من جوده الأصول لتحقيق أعلى ربحيه إلى خمس أنواع من المخاطر ((مخاطر الائتمان ، و مخاطر هامش الفائدة ، و مخاطر السيولة ، و مخاطر رأس المال ، و مخاطر أسعار الصرف))⁽⁸⁸⁾.

- خطر الائتمان:-

"هو ذلك الخطر الناشئ عن عدم وفاء بعض المقرضين للالتزامات المستحقة عليهم والمترتبة عن الاقتراض، سواء التي تخص فائدة أو أصل الدين المتفق عليها في التواريخ المحددة بالكامل". فبالرغم من أن القروض هي أهم أنواع الاستثمارات في المصارف تحقيقاً للعائد إلا أنها من ناحية أخرى تتعرض لمخاطر كبيرة ، وخطر الائتمان بصفة عامة يزيد عندما ترتفع مستويات أسعار الفائدة ، لوجود علاقة مباشرة بين الائتمان وسعر الفائدة⁽⁸⁹⁾ .

- خطر السيولة :-

" هو ذلك الخطر الناشئ من احتمال عدم قدرة المصرف على مقابلة المسحوبات من الودائع وطلبات القروض سواء الاعتيادية أو الشاذة " ولذلك يزداد الخطر بزيادة أجل - أو البعد الزمني للاستثمارات لأن هناك علاقة طردية بين خطر السيولة وأجل الاستثمارات ، وتوضح المبادلة بين العائد والمخاطر من خلال قيام المصرف بتحويل استثماراته من الأوراق المالية قصيرة الأجل إلى الأوراق المالية طويلة الأجل أو القروض ، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع عوائد المصرف ولكنه يؤدي إلى ارتفاع المخاطر ، والعكس صحيح عند زيادة الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل. وبالتالي ارتفاع السيولة يعد مؤشراً على انخفاض المخاطر وانخفاض الربحية⁽⁹⁰⁾

- خطر رأس المال :-

وفقاً للقاعدة العامة للتوازن المحاسبي فإن إجمالي الأصول يساوي مجموع كل من رأس المال والالتزامات ، ووفقاً لهذه القاعدة نجد أن خطر رأس المال ينشأ من مصدرين : الأول يتمثل في زيادة الالتزامات بمعدل أكبر من معدل حقوق الملكية ، والثاني يتمثل في تحقيق خسائر سنوية مرحلية من عام لآخر⁽⁹¹⁾ وسيتم التطرق إلى خطر رأس المال بشيء من التفصيل في المبحث الثالث .

88- طارق حماد، المرجع السابق ، ص 77

89 -- عبد العاطى محمد منسى ،" استراتيجيات ادارة مخاطر أسعار الفائدة المرتبطة بأصول وخصوم البنوك التجارية المصرية "، القاهرة : جامعة القاهرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، سنة 1997 ، ص 43

90 -عبد أحمد وآخرون ،" استراتيجية ادارة المخاطر المالية في البنوك التجارية - دراسة تحليلية من منظور تأمينى " ، القاهرة : جامعة بنى سويف ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، العدد الرابع ، سنة 2006، ص ص 568-569.

91 - عبد العاطى محمد منسى ، مرجع سابق ، ص 43

-خطر هامش الفائدة:-

وهي المخاطر المرتبطة بالتغير في عوائد وقيم الأصول والخصوم نتيجة لتغيرات في أسعار الفوائد⁽⁹²⁾، وسيتم التطرق إلى خطر هامش الفائدة بشيء من التفصيل في المبحث الثالث أيضا .

-خطر سعر الصرف:-

وهي مخاطرة تقلب أسعار بيع وشراء (تبادل) العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية في حالة امتلاك المصرف لأصول مقومة بالعملات الأجنبية، وبخاصة وأن أسواق العملات الأجنبية أخذت تشهد تقلبات حادة في الآونة الأخيرة⁽⁹³⁾ .

والجدير بالذكر :- أن مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة تعد من المتغيرات الداخلية التي يمكن التحكم فيها والسيطرة عليها لأن القواعد المحددة لمستوى المخاطر بالنسبة للائتمان وعملية المفاضلة بين مخاطر السيولة والربحية متروكة لإدارة المصرف، بينما مخاطر أسعار الصرف ومخاطر هامش الفائدة من المتغيرات الخارجية التي يصعب التحكم فيها ولكن يجب السيطرة عليها، كما أن مخاطر رأس المال له علاقة دالية بكل من خطر هامش الفائدة وخطر سعر الصرف وخطر الائتمان، لأنه يرتبط باحتمال انخفاض القيمة الحالية للأصول بالمقارنة بالقيمة الحالية للخصوم⁽⁹⁴⁾. إن أهمية كل نوع من أنواع المخاطر السابقة ودرجة تأثير كل نوع علي ربحية المصارف تتغير عبر الزمن، فعلي سبيل المثال في أوقات معينة قد يعزى السبب الرئيسي للمصاعب التي تواجهها المصارف إلى ازدياد مخاطر الائتمان وفي أوقات أخرى قد يعزى هذا السبب إلى ازدياد مخاطر هامش الفائدة، بمعنى أن الأهمية النسبية لكل نوع من أنواع المخاطر تتغير من وقت لآخر⁽⁹⁵⁾

- المخاطر الأخرى:-

بالإضافة إلى الأنواع الخمسة الأساسية من المخاطرة المشار إليها سابقا فإن هناك مخاطر أخرى يتعرض لها المصرف نذكر منها:-

المخاطر التنظيمية:- والتي تنتج من عدم الامتثال للقواعد والقوانين التي تنظم عمليات التشغيل، وتقديم الخدمات بالنسبة لسوق المنتجات

مخاطر التكنولوجيا:- والتي ترتبط بالأنشطة التي تواجه المنافسة أو التقادم في الخدمات المقدمة للعملاء.

92 - منى ممدوح المولا، "العوامل المؤثرة على ادارة المخاطر في القطاع المصرفي الاردني"، القاهرة، مجلة المحاسبة والادارة والتامين، العدد الستون، سنة 2003م، ص 66.

93- خالد أمين، "ادارة العمليات المصرفية - المحلية والدولية"، مرجع سابق، ص 115 .

94 - عبد العاطى محمد منسى، مرجع سابق، ص 44

95 - مروان غانم، مرجع سابق، ص 43

إن تطوير وتحديث المصارف التجارية وتحسين مستوى خدماتها لا يتحقق إلا من خلال تنمية وتحسين ربحيتها، والتي هي من دون شك تمثل حجر الأساس لتنمية حقوق الملاك، وهي في الوقت نفسه الوقود الضروري واللازم لمواصلة مسيرتها، وإثبات وجودها في بيئة مملوءة بالعوامل المتشابكة والمتضاربة أحياناً، ولا يكون البقاء فيها إلا للأقوى، وهذه القوة تنبع من إثبات الوجود الذي يتحقق من خلال استخدام الأساليب العلمية المدروسة ومواكبة المستجدات كافة⁽⁹⁸⁾. لذلك فإن الأمر يتطلب إعادة الهيكلة لهذه المصارف وتحديد المحددات التي أدت إلى تدهور ربحيتها لتفاديها ووضع الحلول الملائمة لها.

ويمكن تعريف محددات الربحية بأنها عبارة عن:- "القيود المؤثرة بشكل رئيسي بقرارات وأهداف إدارة المصرف التي تهتم بصياغة وتعديل وتنفيذ بعض القرارات والتصرفات اللازمة لتحقيق النتائج المرغوب في تحقيقها على مستوى المؤسسة ككل" ومثل هذه النتائج يمكن بلورتها في ثلاثة اتجاهات رئيسية هي تحسين الربحية وتحقيق معدلات نمو متزايدة وكذلك زيادة القدرة على البقاء من خلال تعزيز المركز التنافسي"⁽⁹⁹⁾.

أولاً: درجة التركيز المصرفي (حجم المصرف) :-

يعد زيادة حجم المشروعات وتركز الإنتاج من أهم معالم النشاط الاقتصادي في العصر الحديث، ولم يخرج النشاط المصرفي عن غيره من ميادين النشاط الاقتصادي فقد تميز النشاط المصرفي منذ منتصف القرن التاسع عشر بتركز العمليات المصرفية بما أسفر عنه العمل من تمتع المصارف الكبرى بمميزات مهمة في مزاولة أعمالها لا يتسنى تحقيقها للمصارف ذات الحجم الصغير⁽¹⁰⁰⁾. ومن بين هذه المميزات سهولة تجميع الأموال نظراً لما يترتب على ضخامة حجم المؤسسة من بعث الثقة في نفوس العملاء وزيادة مقدرتها على توفير التسهيلات الملائمة للعملاء والأفراد والمشروعات الصناعية والتجارية الكبيرة، التي لا يمكن أن تجد حاجتها من الائتمان إلا عند المصارف الكبيرة وبخاصة إذا تدخل المشرع ووضع قيوداً كمية على الائتمان الذي تقدمه المصارف كأن يكون حجم الائتمان الذي يستطيع أن يحصل عليه العميل الواحد

98 - مصطفى عبد السلام مسعود، "المصارف التجارية الليبية العامة الواقع والمتوقع"، مرجع سابق، ص 35.

99 - فلاح حسن الحسيني، مرجع سابق، ص 47.

100 - خالد على الدليمي، مرجع سابق، ص 76.

يمثل نسبة معينة من رأسمال المصرف مقدم الائتمان⁽¹⁰¹⁾. يضاف إلى ذلك بأن حجم المصرف يستخدم في الأدب بشكل عام كمتغير يؤدي إلى تحقيق بعض الوفورات الاقتصادية وتوزيع المخاطر.

(1)-تحقيق بعض الوفورات الاقتصادية :-

إن الحجم الكبير للمصرف واتساع دائرة نشاطه يؤدي إلى تحقيق بعض الوفورات الاقتصادية ، والتي تتمثل في انخفاض تكلفة الخدمات المقدمة وذلك على أساس أن المصرف الكبير ذات الفروع لا يحتاج لنفس الخليط من المهارات المتخصصة لوضع سياسات الاستثمار أو سياسات الإقراض ، إذ يمكن الاستفادة بخدمات المركز الرئيسي في هذا الصدد ، يضاف إلى ذلك قدرة المصرف الكبير إلى جذب وتنمية القيادات الإدارية والمهارات المتخصصة التي عادة ما تسهم في تخفيض التكاليف عندما يكون حجم العمليات كبير⁽¹⁰²⁾ . إلا أن اللجنة الأوروبية (The European Commission 1997) أكدت في تقريرها الخاص عن خصائص تكلفة الخدمات المصرفية الأوروبية المختلفة ، أن الفرص في تحقيق بعض الوفورات الاقتصادية قد تكون محدودة تماماً ، ذلك عندما تقترب الأنظمة المصرفية من مستوى مرتفع من التطور فيما يتعلق بالتقنية والإنتاجية⁽¹⁰³⁾ .

كما أكد كل من (Miller and Noulas , 1997, Atanasoglouetal , 2005) أن الوفورات الاقتصادية في تكلفة الخدمات المصرفية يمكن أن تتحقق عن طريق زيادة حجم المصرف خصوصاً عند تطور الأسواق المالية مما يؤدي ذلك إلى معدلات ربحية عالية وبالتالي إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم المصرف والربحية⁽¹⁰⁴⁾ .

(2)- تنوع المخاطر التي يتعرض لها المصارف :-

يقصد بتنوع المخاطر : توزيعها بما يترتب على هذا من تقليل احتمال العسر المالي .ذلك أنه كلما كبر حجم المصرف ازداد تنوع العمليات التي يقوم بها وبالتالي تنوع المخاطر التي يتعرض لها⁽¹⁰⁵⁾ ، واستناداً على الدليل التي قدمته دراسة (نادية أبو فخره , 1998) التي تناولت عينة تشمل (9) مصارف مصرية بأن هناك اختلاف في أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف يرجع إلى اختلاف أحجامها، حيث

101 - عادل احمد حشيش ، "اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي - دراسة للمبادئ الحاكمة لاقتصاديات النقود والبنوك والائتمان" ، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للنويع ، سنة 2004م ، ص ص

103 - Panayiotis p . it al , op cit , p 9.

104 - Panayiotis p . it al , op cit , p 20.

تم تقسيم المصارف إلى مصارف كبيرة ومتوسطة وصغيرة الحجم ، وتبين اختلاف أنواع المخاطر التي تتعرض لها كل فئة عن الأخرى ويستهدف التنوع تجنب المصرف التعرض للمخاطر التي من شأنها أن تؤثر سلباً على استمراره (106). ومن البديهي أن يترتب على تنوع الأصول والتنوع الجغرافي زيادة متانة المركز المالي للمصرف ، مما يؤدي ذلك إلى تحقيق الأهداف التقليدية للمصرف التجاري والتي تشمل تعظيم الربحية .

ومع الإقرار بهذه المزايا للمصارف كبيرة الحجم ، إلا أنها إذا كانت ملكية خاصة فإنها تشكل مراكز سيطرة في المجتمع . وهذا النفوذ للمصارف التجارية حقيقة قائمة أدت في كثير من الحالات إلى لجوء الدولة إلى تأميمها حتى في الدول الرأسمالية التي تقوم اقتصادياتها على أساس نشاط المشروعات الخاصة .

وقد كشفت دراسة (Molyneux , 1998) التي تناولت أداء المصارف التجارية الأمريكية ، بأن هناك تأثيراً معنوياً لحجم المصرف على الربحية، حيث كانت المصارف كبيرة الحجم على ربحية من المصارف صغيرة الحجم (107). وقد أيدت نتائج دراسة (أيمن الرشدان ، 1999م) ذلك بأن لحجم المصرف في الأردن تأثير إيجابي مهم على الربحية ويذكر الباحث أن هذه النتيجة متوقعة وأن السبب المحتمل لهذه النتيجة هو الوفورات الاقتصادية التي يحققها الحجم (108) و على النقيض من ذلك توصلت دراسة (عبد المنعم التهامي ، 1984م) التي أجريت على المصارف التجارية المصرية ، بأنه لا توجد أي علاقة ارتباط معنوية بين حجم المصرف والربحية (109)، كما لم تجد دراسة (Dimitry Sologoub , 2006) التي هدفت إلى دراسة محددات الربحية في المصارف الأوكرانية ، أي دليل على إن المصارف كبيرة الحجم تميل إلى امتلاك أرباح أعلى (110).

106 - نادية ابو فخره مكاوي ، "تحليل المخاطر المصرفية في البنوك التجارية المصرية (نموذج تجريبي)" ، بحث منشور ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، القاهرة ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، ابريل

1998.

107 - نايف التميمي : "قياس تأثير المحددات الداخلية والخارجية على ربحية البنوك التجارية الكويتية" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، جامعة عين شمس ، سنة 2002م ، ص 23.

108 - أيمن دايس الرشدان ، مرجع سابق ، ص 2.

109 - نايف التميمي ، مرجع سابق ، ص 28.

أما دراسة (Samy Ben Naceur , 2003) التي هدفت إلى تحديد محددات ربحية القطاع المصرفي التونسي ، قد توصلت إلى نتائج مخالفة لنتائج الدراسات السابقة ، بان لحجم المصرف تأثيراً سلبياً على الربحية وقد فسر الباحث هذه النتيجة بانخفاض كفاءة الإدارة في المصارف⁽¹¹¹⁾ .

ويرى الباحث في هذا الصدد انه من المتوقع أن تكون العلاقة ما بين حجم المصرف وربحية المصارف في جميع المصارف التجارية الليبية علاقة طردية لأنها المصدر الوحيد في ليبيا للإقراض نظراً لعدم وجود أسواق مالية .

والجدير بالذكر :- تعددت آراء الخبراء واختلفت حول العوامل والأسباب وراء هذه الظاهرة فهناك من يرى أن السبب يرجع إلى انخفاض كفاءة إدارات المنشآت في استغلال الأموال المستثمرة ، وهناك من يرى أن السبب يرجع إلى سوء القرارات المتخذة بشأن تمويل هذه الاستثمارات وارتفاع نسبة الاقتراض من خارج المنشأة . كما يرجح البعض السبب إلى زيادة حجم العمالة عن الحجم الأمثل ، وانخفاض إنتاجية العامل ، بينما هناك من يرى أن السبب يعود إلى عدم وجود فرص استثمار حقيقية في بعض المجالات .

ثانياً: تركيبة الأصول في المصارف :

تمثل تركيبة الأصول خلاصة الطريقة التي تمت بها عملية توظيف الأموال ، فالمصارف التجارية تعمل كغيرها من المشروعات الاقتصادية على تحقيق أقصى عائد ممكن في إطار القيود المفروضة عليها وهما السيولة والأمان المصرفي . حيث تقوم السياسة الاستثمارية لأي مصرف على عملية اختيار أفضل تركيبة للأصول التي تعطي أكبر عائد ممكن عند نفس الدرجة من المخاطر⁽¹¹²⁾ ، فالأموال المتاحة للمصارف التجارية هي أموال الغير ، لذا تقوم إدارة المصارف بمراعاة عدم تعرضها لأي مخاطر . وذلك بتنويع الموارد المتاحة لديها بين المجموعات المختلفة من الأصول كما يأتي :-

1- الأصول السائلة :-

يختلف تعريف الأصول السائلة من نظام مصرفي إلى آخر ومن وقت لآخر لنفس النظام المصرفي وذلك من حيث الشمول وعدد البنود التي يمكن أن تدخل تحت تصنيف "الأصول السائلة"⁽¹¹³⁾ .

¹¹¹ - Samy Ben Naceur , op . cit , p.2.

¹¹² - عبدالحليم محيسن ، "مفهوم وقياس مؤشر الكفاءة المالية للبنوك التجارية - البنوك التجارية السعودية كحالة تطبيقية" ، مجلة التعاون ، الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي للنشر ، العدد 35 ، يونيو 2001م ، ص 243.

¹¹³ - ميلود جمعة حاسية ، "النقود والمصارف والنشاط الاقتصادي" ، بنغازي ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية للنشر ، الطبعة الثانية ، سنة 1995م ، ص 31.

وبصفة عامة يمكن تصنيف الأصول السائلة إلى ما يلي :-

(أ)-الاحتياطيات الأولية :-

ويتكون هذا البند من ثلاثة عناصر تدمج مع بعضها لأنها ذات طبيعة واحدة⁽¹¹⁴⁾

- النقدية في الخزينة : وهي النقدية الجاهزة في خزينة المصرف لمواجهة السحب اليومي من الودائع الجارية وجزء من ودائع التوفير عند مطالبة المودعين بها بدون سابق إنذار.

- رصيد حساب المصرف لدى مصرف ليبيا المركزي: من اجل مجابهة متطلبات الاحتياطي النقدي الإجباري حيث يكون على شكل حساب جاري لدى المصرف المركزي.

- ودائع تحت الطلب لدى المصارف الأخرى يملكها المصرف التجاري: من أجل مجابهة طلبات السحب اليومية من قبل الأفراد والمؤسسات التي تحتفظ بحساباتها لدى هذا المصرف.

وتشكل هذه البنود الثلاثة خط الدفاع الأول للمصرف تجاه مسحوبات الودائع من قبل المودعين. كما أن هذه البنود تمثل رصيد المصرف التجاري من النقود السائلة ، وعلى هذا الأساس فإنها أصولاً لاتدر أي عائد للمصرف التجاري

وتجدر الإشارة : بأنه لاتظهر أرصدة الاحتياطيات الأولية بهذا الاسم بالميزانية العمومية وإنما تظهر تحت عنوان النقدية بالمصرف والنقدية المستحقة لدى المصارف الأخرى .

(ب)-الاحتياطيات الثانوية :

وهي تتكون من أصول سريعة التحول إلى نقدية تحقق منها المصارف عائداً متواضعاً ،وغرضها الرئيسي تدعيم الاحتياطيات الأولية عند الحاجة، حيث تمثل خط الدفاع الثاني في مجال الوفاء بمتطلبات السيولة اللازمة واستيعاب ما يفيض من الاحتياطيات الأولية .ويتكون هذا البند عادة من ودائع لأجل لدى المصرف المركزي والمصارف التجارية الأخرى وأذونات الخزنة العامة ، وسندات الخزنة العامة التي يتبقى على موعد استحقاقها فترة سنة أو أقل والأوراق التجارية والأوراق المالية .

ولكي تصنف أصول المصارف كجزء من الاحتياطيات الثانوية فلا بد من توافر شروط رئيسية وهي :-

- ارتفاع درجة الجودة التي تتمتع بها تلك الأصول.
- قصر آجال تلك الأصول وانخفاض (أو الخلو من) مخاطرة تقلبات سعر الفائدة.
- سهولة بيع تلك الأصول مما يعني ذلك ضرورة توافر أسواق مالية حاضرة مع عرض وطلب مستثمرين ولاستكمال شروط السيولة بأن يكون البيع دون خسارة تذكر قياساً بتكلفة الشراء الأصلية

وهنا يجب أن نشير إلى أن ارتفاع جودة الأصل الذي يتم استخدامه كأحد مكونات الاحتياطيات الثانوية يقصد به خلو ذلك الأصل من المخاطر الائتمانية (احتمال إفلاس الجهة المصدرة للورقة المالية أو المانحة للقروض)، و مخاطر أسعار الفائدة (احتمال تغيير سعر الورقة بالأسواق المالية نتيجة للتغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة بتلك الأسواق) . كما أن هذه الاحتياطيات ليست سائلة تماماً كالاحتياطيات الأولية والغرض منها كما تقدم هو تحقيق كل من هديفي السيولة والربحية .

وتزيد قدرة المصارف التجارية على تحقيق ذلك كلما تميزت الأسواق المالية بالاتساع والانتظام الذي يصاحب التقدم الاقتصادي العام ، ويتضمن اتساع وانتظام الأسواق المالية وجود مؤسسات متخصصة في قبول الأوراق التجارية وخصمها تمارس الاقتراض من المصارف التجارية لأجل قصيرة ، ووجود سوق متسعة ومنظمة للأوراق المالية سواء في ذلك سندات الدولة وأذوناتها أو أسهم الشركات الخاصة وسنداها ، دون أن يتعرض سوق هذه الأوراق للانخفاض الكبير ، إلا انه في حالة عدم وجود مثل هذا السوق المالي يصبح من الصعوبة بمكان بالنسبة للمصارف التجارية أن تجد من الأصول المتنوعة ذات الدرجات متفاوتة من السيولة ما يحقق لها ماتنشده من درجة معقولة من السيولة والربحية في نفس الوقت ، وبالتالي تفضل المصارف في مثل هذه الظروف الاحتفاظ بجانب كبير من مواردها النقدية في صورة سائلة على أن تلقى بهذه الموارد إلى مجالات استثمارية غير مأمونة العواقب ⁽¹¹⁵⁾.

وهذا ما يبرر اختلاف تعريف الأصول السائلة من نظام مصرفي إلى آخر .

2 - التسهيلات الائتمانية (Credit Facilities):-

تعد التسهيلات الائتمانية الجانب الأهم لعمل المصارف التجارية ، حيث تشكل عادة ما لا يقل عن 30% من حجم أصول المصرف التجاري عالميا ومن الخطأ مايعتقده البعض بأن التسهيلات الائتمانية هي نفسها القروض التي يقدمها المصرف ، فواقع الأمر أن التسهيلات الائتمانية تشمل من ضمنها العديد من البنود أحدها القروض⁽¹¹⁶⁾

وتنقسم التسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف لعملائها إلى قسمين هما:-

(أ)تسهيلات مباشرة (أي في شكل نقدي) :-

وهي تلك التسهيلات التي تتضمن تقديمها مباشرا للأموال من المصرف لعملائه مثل تسهيلات السحب على المكشوف (الحسابات الجارية المدينة) والقروض والأوراق المالية المخصصة.

(ب)تسهيلات غير مباشرة (أي في شكل غير نقدي) :-

وهي تلك التسهيلات التي لاتتضمن تقديمها مباشرا للأموال وإنما تتمثل في تعهد المصرف بدفع الأموال بالنيابة عن العميل في وقت مستقبلي إن تحققت شروط معينة مثل الاعتمادات المستندية ، وخطابات الضمان (البنود خارج الميزانية)⁽¹¹⁷⁾

تعد محفظة القروض من أهم أنشطة المصارف ضمن أنشطة توظيف الأموال ، فهي التي تولد أكبر قدر من الدخل، وتتميز القروض أيضا بأنها تنطوي على درجة عالية من مخاطر الائتمان Credit Risk والتي تتمثل في احتمال عدم قدرة المقترض على سداد الالتزامات التي تستحق عليه للمصارف في مواعيدها دون تأخير، ومن ناحية أخرى تتميز القروض بانخفاض درجة سيولتها بالمقارنة بمعظم أصول المصارف وبخاصة الأوراق المالية . وتبرز بين محفظة القروض المصرفية تلك الممنوحة إلى المنشآت التجارية والصناعية تليها في ذلك القروض الاستهلاكية (أو المقسطة) للقطاع العائلي. وفي المصارف التي لاتعمل على أساس التخصص القطاعي تمثل القروض العقارية والاستهلاكية ثاني مرتبة مهمة بعد القروض التجارية والصناعية أما في الدول النامية فيبرز كذلك بند القروض للدولة والقطاع العام بشكل مباشر ضمن محفظة القروض. وفيما يتعلق بتوزيع القروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية في ليبيا على مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية فإنها علي النحو الآتي⁽¹¹⁸⁾:-

-قروض الأنشطة الاقتصادية:-

116 - بمان العبد المالك ، " أثرالبنود خارج الميزانية علي ربحية البنوك التجارية الأردنية " ، الأردن : جامعة آل البيت رسالة ماجستير غير منشورة ، سنة 2006، ص18.

117 -مكرم القطب ،" استخدام الحاسوب في مجال منح الائتمان " دورة في مصرف ليبيا المركزي ، معهد الدراسات المصرفية والمالية / بنغازي :بتاريخ 2007/11/11 ، ص13.

118 - مصرف ليبيا المركزي ، "السياسة الائتمانية والائتمان المصرفي في ليبيا" ، منشورات مصرف ليبيا المركزي ، المجلد 46، الربع الثالث لسنة 2006، صص9-10

تعد القروض الممنوحة للأغراض الإنتاجية والخدمية لمختلف القطاعات من أهم القروض التي منحتها المصارف التجارية في ليبيا، حيث شكلت في المتوسط نسبة 52% خلال الفترة (1990-2006) من إجمالي القروض الممنوحة.

-القروض العقارية:-

وهي قروض طويلة الأجل تتراوح فترة سدادها ما بين (25-60 سنة)، وقد شكل هذا النوع من القروض نسبة 29% من إجمالي القروض الممنوحة خلال الفترة (1990-2006)، ورغم أن هذه القروض قد أسهمت في تحقيق التنمية لاجتماعية، إلا أنها تمتاز بانخفاض عوائدها وارتفاع عنصر المخاطرة فيها، إضافة إلى أن قيام المصارف التجارية بمنح هذا النوع من القروض يتعارض مع طبيعة مواردها .

-السلف الاجتماعية:-

علي الرغم من التطور الملحوظ لهذه القروض وعلى الرغم من القرار رقم (24) لسنة 2004 بشأن زيادة سقف القروض الاجتماعية التي تمنحها المصارف من 20% إلى 30% من إجمالي خصومها الإيداعية⁽¹¹⁹⁾ إلا أنها لم تشكل إلا نسبة 12% من إجمالي القروض الممنوحة خلال الفترة (1990-2006) .

-قروض النهر الصناعي:-

ظل رصيد القروض الممنوحة لمشروع النهر الصناعي حتى عام 2006م عند نفس المستوى من عام 1995م والبالغ نحو 373 مليون دينار ليشكل نسبة 6% من إجمالي القروض الممنوحة من قبل المصارف خلال الفترة (1990-2006).

وبالنظر إلى واقع المصارف التجارية في ليبيا يمكن حصر مخاطر ومعوقات سياسة الإقراض في الآتي⁽¹²⁰⁾:-

(أ) العوامل الاجتماعية:- إن الأعراف والعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع الليبي قد تؤدي إلى عدم تمكن المصارف من بيع الأصول الثابتة والمنقولة لبعض المدينين .

(ب) مخاطر السوق :- إلى جانب عدم توافر المناخ الاستثماري الملائم وضيق السوق المصرفي المحلي فإن هناك محدودية في الأدوات المالية والنقدية المستخدمة ، وعدم قدرة المصارف التجارية على توريق ديونها أي تحويلها إلى أوراق مالية يمكن تداولها في السوق النقدي والمالي ، وكذلك عدم توافر البيانات الدقيقة والدراسات الموضوعية على السوق المحلية لأغراض منح الائتمان

119 - مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي لسنة 2004 ، ص 74

120 - مصرف ليبيا المركزي، "السياسة الائتمانية والائتمان المصرفي في ليبيا"، مرجع سابق، ص 6-7

(ج) مخاطر المصادر الخارجية :- يقصد بها المصادر التي تعتمد عليها المصارف في استيفاء المعلومات والبيانات الصادرة عن تلك المصادر وهذه البيانات على سبيل المثال:-

- سوء التقدير العمدي الذي تلجأ إليه مكاتب تقييم الأصول لما ينجم عنه تعرض الدين للتعثّر مستقبلاً .

- عدم توفر دراسات جدوى اقتصادية دقيقة من بيوت الخبرة .

- سوء التوثيق الرسمي للأصول الثابتة والمنقولة ، وهو ما يؤكد تعميم مصلحة التسجيل العقاري على المصارف التجارية الذي ينص على عدم مسؤولية المصلحة عن صدور شهادات عقارية مزورة .

(د) إن تعدد الأجهزة الرقابية وتداخل اختصاصاتها في شؤون توظيف أموالها وأسلوب تحصيلها يؤدي إلى إحداث إرباك في السياسة الائتمانية للمصارف ، ومن ضمن الأجهزة الرقابية المصرف المركزي الذي يقوم بتحديد حجم الائتمان ونوعه وتكلفته (مادة 56 من قانون المصارف لسنة 2005) . مما قد يؤدي إلى تعطيل القدرات الكافية لإدارات المصارف ، وقد يجرمها من اتخاذ مبادرات تابعة من وجهة نظر المصرف الذاتية⁽¹²¹⁾ .

3- الاستثمارات في الأوراق المالية بغرض الحصول على العائد :

بعد تلبية المصارف لكافة طلبات الإقراض التي تتلقاها من العملاء ، فان فائض الأموال يتم توجيهه بعد ذلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل ذات الجودة الائتمانية العالية وذلك بغرض الحصول على العائد بالإضافة إلى هذا العائد فان الاستثمار في تلك الأوراق تحقق للمصارف بعض المنافع الأخرى التي من أهمها تنويع أوجه التوظيف للمصارف والحصول على بعض المزايا الضريبية وذلك عند الاستثمار في الأوراق المالية التي لا تخضع الدخل الناتج عنها للضرائب مثل سندات الدولة .

4- الأصول الثابتة:-

بالإضافة إلى الأصول السابقة هناك أصول أخرى لاتعد من استثمارات المصارف إلا أنها تعد ضرورية لقيام المصارف بوظائفها ، فالمبنى أو المباني التي تمارس فيها المصارف نشاطها والأدوات والمعدات التي يستخدمها تعد من ضمن هذه الأصول الثابتة . ورغم إن المباني الفخمة تجذب العملاء للمصارف فإنها لاتمد المودعين إلا بالقليل من الضمان في المصرف لأنها اقل الأصول سيولة وفي نفس الوقت لاتحقق ربحاً بذاتها لكنها تسهم في تدعيم الأنشطة الأخرى التي تمارسها المصارف بهدف الحصول على الأرباح، فهذه الأصول تصنف ضمن بند الأصول غير

المدرة للربح إلا أنها في واقع الحال توفر خدمات ضرورية للعملاء ، كما قد تزيد من إنتاجية الموظفين مما يجعلها مدرة للربح بشكل غير مباشر⁽¹²²⁾، فمن حيث السيولة ، فان المصارف لا تملك تحويلها إلى نقود سائلة إلا عند تصفية المصرف نهائياً وتوقفه عن ممارسة نشاطه ومن حيث التكاليف ، تعد الأصول الثابتة من التكاليف الثابتة التي على المصارف تحميلها كمصاريف استهلاك على الفترات المالية بغض النظر عن حجم نشاطه وعن الأرباح التي يحققها ، ولهذا السبب فان المصارف لا تمول مثل هذه الأصول إلا عن طريق موارد الذاتية التي تتمثل في رأس المال وما كونتها من احتياطات .

مما تقدم يتضح أن الاستثمار في القروض عادة مايدر عائداً أكبر مقارنة بالاستثمارات في الأوراق المالية وبالتالي يمكن للإدارة أن ترفع من دخل الفائدة من خلال تغيير تركيبة الأصول وذلك بالتحول من الأوراق المالية إلى القروض وهكذا يتم عمل مراجعة مستمرة لأحجام الأصول التي تحقق الإيرادات والتعرف على الاستثمارات المناسبة في الأوقات المناسبة ، وبهذا يمكن التعرف ما إذا كان المصرف يحقق فوائد وأرباح على الأصول أكبر أم أقل من المصارف الأخرى المناظرة وكذلك التعرف على تأثير الحجم⁽¹²³⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي توظيفات المصارف التجارية في ليبيا ، قد شكلت في المتوسط نسبة 38.5% فقط من إجمالي الموارد خلال الفترة (1990-2006)، مما يشير ذلك إلى احتفاظ المصارف التجارية بأصول سائلة كبيرة لم تتوفر المجال المناسب لتوظيفها⁽¹²⁴⁾. ويرجع أحد الباحثين هذه المشكلة إلى عدم وجود سوق مالي ثانوي في ليبيا يمكن المصارف الليبية من استثمار هذه الفوائض النقدية به. كما اظهر تقرير المصرف المركزي الليبي إن الفائض عن الاحتياطي النقدي لسنة 2007م يزيد عما هو مطلوب كاحتياطي قانوني بنسبة 37.3% وهو مايشير إلى تفاقم هذه المشكلة ويدعو بالتالي إلى تفعيل سوق الأوراق المالية لتوفير فرص استثمارية للمصارف الليبية⁽¹²⁵⁾ وشكلت التوظيفات قصيرة الأجل (سلفيات والسحب على المكشوف ، و سلف اجتماعية ، وكمبيالات مخصومة ومتداولة) نسبة 37.5% فقط من إجمالي الموارد قصيرة الأجل (الودائع تحت الطلب) ، كما شكلت التوظيفات طويلة الأجل (قروض عقارية وقروض أخرى) نسبة 41.2% من إجمالي الموارد طويلة الأجل (الودائع الآجلة والادخارية) . وبالنظر إلى هذه النسب فإن المصارف التجارية لاتتعرض إلى أية مخاطر ، من حيث نقص السيولة أو عدم الإيفاء بالتزاماتها تجاه المودعين ، إلا أن المشكلة التي قد تواجه هذه المصارف هي أن أغلب التوظيفات القصيرة

122 -يمان العبد المالك، مرجع سابق، ص 18

123 - طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق ، ص 88.

124 -- مصرف ليبيا المركزي، "السياسة الائتمانية والائتمان المصرفي في ليبيا"، مرجع سابق، ص 10.

125 - فاحر يوفرنه، وآخرون، " سوق الأوراق المالية الليبي وأثره على تشكيل ورسم السياسات العامة في ليبيا"، بحث مقدم الى المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا :بظرابلس وذلك بتاريخ

قد تحولت إلى توظيفات يمكن اعتبارها طويلة الأجل ، وذلك نتيجة لتأخر سداد هذه التوظيفات (القروض والتسهيلات) ، مما قد يعرضها إلى مخاطر ائتمانية⁽¹²⁶⁾ .

وعلى الرغم من الدور الكبير الذي لعبته المصارف التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في تحقيق الرفاه الاقتصادي لكافة أفراد المجتمع من خلال منح القروض والتسهيلات الائتمانية لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، إلا أنها تواجه صعوبات فيما يتعلق بعدم انتظام سداد القروض التي منحت لبعض الأفراد وبعض الجهات الاعتبارية العامة وكذلك القروض التي منحت بضمان الخزانة العامة وبخاصة المشروعات والشركات التي تم الزحف عليها أو دمجها أو تصفيتها دون استرداد أموال المصارف من هذه الجهات . حيث بلغ مجموع الديون المتعثرة للمصارف التجارية حتى 2006/9/30م نسبة 22.4% من إجمالي الديون⁽¹²⁷⁾. وهذا يثير

نقاش لا يتعلق بالحجم أو تركيبة الأصول ، بل بنوعية القروض الممنوحة ، ويشير في هذا الصدد كل من (Miller and Noulas ، 1997) ، إلى أنه كلما كانت المؤسسات المالية أكثر تعرض للقروض ذات المخاطر العالية زاد تراكم الديون غير المدفوعة وقلت الربحية⁽¹²⁸⁾

ثالثاً: مخاطر رأس المال:-

يعكس مخاطر رأس المال درجة الرفع المالي التي يستخدمها المصرف، فرأس مال المصرف (أو حقوق الملكية) يستعمل لحماية الدائنين (المودعين بالدرجة الأولى) ضد الخسائر التي قد يتعرض لها ولذلك فمقدار رأس المال اللازم لحماية الدائنين يرتبط بنوعية ودرجة المخاطرة التي يتضمنها توظيف الأموال في أصول المصرفي، وتجدر الإشارة أن رأس مال المصرف التجاري يتسم بالصغر، مما يعني صغر هامش الأمان بالنسبة للمودعين. فالمصرف لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال ، فإذا زادت الخسائر عن ذلك ، فقد تلتهم جزءاً من أموال المودعين ، مما يعني في النهاية إفلاس المصرف ، وهو ما يمتد أثره للنظام المصرفي كله⁽¹²⁹⁾. عند الحديث عن رأس المال المصرفي فإن العديد من المصطلحات مثل الكفاية والملاءة والمتانة يكون لها نفس المعنى، وهو قدرة رأس مال المصرف علي مواجهة مسحوبات المودعين والدفعات للدائنين في الإعسار أو التصفية. كفاية رأس المال هي التي تحدد في نهاية الأمر إلى أي مدى تستطيع المؤسسة المالية أن تتغلب علي

126 - منشورات مصرف ليبيا المركزي ، "السياسي الائتمانية والائتمان المصرفي في ليبيا . مرجع سابق ، ص 10

127 - نفس المرجع السابق، ص 10

المشاكل المالية، لذلك فمن المفيد تتبع معدلات كفاية رأس المال التي تأخذ في حسابها أهم المخاطر المالية⁽¹³⁰⁾ التي يتضمنها توظيف الأموال في أصول المصرفي، ويمكن في هذا الخصوص ، تبويب أصول المصرف في مجموعتين هما " أصول خالية من المخاطر (Risk – Free Assts) وأصول ذات المخاطرة (Risk Assts) "، ويقصد بالأصول الخطرة تلك الأصول التي يصعب تحويلها إلى نقدية بسرعة ودون خسارة في قيمتها وبالتالي يستثنى من مجموع الأصول- النقدية في الصندوق ولدى المصرف المركزي ولدى المصارف الأخرى وأذون الخزانة والسندات التي تصدرها الدولة باعتبارها أصول مضمونة السداد أما الأصول الأخرى بخلاف ما سبق فهي تعتبر أصول غير سائلة أي أصول خطرة مثل الأصول الثابتة والأوراق المالية غير المضمونة من الدولة وكل أنواع القروض ماعدا تلك الممنوحة للدولة⁽¹³¹⁾. وبالتالي يجب الربط بين حجم رأس المال من جهة ونوعية الأصول ذات المخاطرة ، إذ ينبغي أن توفر حماية أكبر مقابل تلك الأصول متمثلة بحجم أكبر من رأس المال لمواجهة الخسائر المحتملة منها يزداد مقدار رأس المال المطلوب بالنسبة للمصارف التي تتوسع في منح القروض نظرا لأن مثل هذه القروض تنطوي علي درجة عالية من المخاطرة (المخاطر الائتمانية) بينما ينخفض مقدار رأس المال المطلوب بالنسبة للمصارف التي تتبع سياسة استثمارية محافظة يتم بمقتضاها الاحتفاظ بالمزيد من الأرصدة النقدية أو الاستثمار في الأوراق المالية الحكومية ذات المخاطرة المنخفضة أو الخالية من المخاطرة مع تقييد حجم القروض التي يمنحها المصرف⁽¹³²⁾. يتضح من ذلك أن العلاقة بين رأس المال والمخاطر علاقة وثيقة ، حيث لا يمكن إدارة أي منها بمعزل عن الأخرى .يمكن تعريف مخاطر رأس المال "بأنها تتمثل في مخاطر عدم القدرة على تغطية كافة المخاطر التي يواجهها المصرف والتي تشمل المخاطر الائتمانية ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر السيولة والمخاطر السوقية بالإضافة إلى المخاطر التشغيلية⁽¹³³⁾ طبقاً للقواعد المصرفية المقررة والمألوفة في القطاع المصرفي فان نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول ((CAR - Capital Assets Rate)) المرتفعة تكون مرتبطة بمعدل عائد على إجمالي الأصول منخفض (ROA) وقد استقرت المناقشات التي تمت بشأن تلك العلاقة العكسية بين الربحية ورأس المال وذلك في ظل توافر سوق رأس المال الكاملة ، وفي ظل الافتراض الخاص بتناسق المعلومات بين المصرف ومستثمريه⁽¹³⁴⁾.

130 - محمود بادي وآخرون ، " المصارف التجارية البيئية ورأس المال المصرفي وفق معايير لجنة بازل" ،بنغازي:مجلة البحوث الاقتصادية،المجلد الثامن عشر،العدد الأول ، يونيو 2007،ص 131.

131 -حليل الشماح ،" المبادلة بين المخاطرة والعائد من العمليات المصرفية " ،جمعية المصارف الليبية ، المصارف والمال، العدد 11، الربيع ،سنة 2009،ص 43.

132 - سعد عبدالحاميد مطاوع ، مرجع سابق ، ص 217.

133 - وفاء يوسف احمد ،" اطار محاسبي مقترح للرقابة الفورية على المخاطر في البنوك التجارية" ،رسالة دكتوراه غير منشورة ، القاهرة ، جامعة عين شمس ، سنة 2005 م ، ص 55.

134 - عادل عياد الفلاح ، مرجع سابق ، ص 56.

فمن المعروف أن نسبة رأس المال المرتفعة تؤدي إلى تخفيض المخاطر الخاصة بالملكية مما يؤدي إلى انخفاض معدل العائد المطلوب بواسطة المستثمرين لأن (مخاطر منخفضة = أرباح منخفضة) . ومن ناحية أخرى فإن رأس المال المرتفع يؤدي إلى تخفيض الأرباح الصافية بعد الضرائب نتيجة حرمان المصرف من الوفر الضريبي الممكن الحصول عليه نتيجة اقتطاع مصروفات الفوائد⁽¹³⁵⁾.

رابعاً : تكلفة الودائع المصرفية:

تمثل الودائع بأنواعها الجزء الكبير من موارد المصارف التجارية، فهذه الودائع تشكل الموارد التي تمارس بها المصارف نشاطها وما رأس المال "حقوق الملكية" إلا سند لهذه الموارد.

وبالنظر إلى مكونات مجموع موارد المصارف نجد أن الودائع تحت الطلب تحتل المرتبة الأولى كمورد مالي للمصارف ، ومن الخصائص الرئيسية لهذا النوع أن إيداعها لا ترتبط بفترة زمنية معينة "يمكن سحبها في أي وقت بدون الحاجة إلى إخطار المصرف بعملية السحب كما إنها لا تدر أي عائد على مالكةا"⁽¹³⁶⁾. وبما أن الودائع تحت الطلب قابلة للسحب في أي وقت دون إخطار مسبق من المودعين ، ولا يمكن تأجيل سدادها من قبل المصرف ، وأن استخدامها في عمليات الإقراض والاستثمار لها مخاطر كبيرة بالنسبة للمصارف وحتى يمكن للمصارف تحديد النسبة التي يمكن استخدامها في التوظيف عليها دراسة طبيعة الودائع التي لديها وسلوك العملاء في السحب والإيداع⁽¹³⁷⁾. أما بالنسبة للودائع الزمنية سواء كانت لأجل أو ادخار فهي تحتل المرتبة الثانية كمورد مالي للمصرف ، وتختلف عن الودائع تحت الطلب في كل من إجراءات إيداعها وسحبها، ومن الخصائص الرئيسية لهذا النوع بالإضافة إلى أن إيداعها يرتبط بفترة زمنية وأنها تدر عائداً على مالكةا⁽¹³⁸⁾. كما نجد أن المصارف التجارية عادة تفضل في تركيبة الودائع (الودائع الزمنية) ، وبخاصة إذا كان حجمها كبيراً ومدة بقائها طويل نسبياً ، حتى يمكن استخدامها في عمليات الإقراض والاستثمار . لذا فهي تمنح عليها فوائد عالية وفي حالة عدم تمكن المصرف من استغلال ودايعها بشكل مربح فإنها تسعى للتخلص منها بتخفيض الفوائد الممنوحة أو بأخذ مبالغ معينة من الودائع لقاء قبولها⁽¹³⁹⁾.

أما بالنسبة لتكلفة الودائع نجد إن المصارف لا تحصل على الودائع المرغوب فيها مجاناً فهي تتكبد تكاليف معينة للحصول على مثل هذه الودائع وتتلخص هذه التكاليف في المصاريف الإدارية والخدمية التي تعتمد على الكفاءة الإدارية للمصرف وعلى التطور التكنولوجي الذي

135 - نادية ابو فخرة ، "دراسة العلاقة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية المصرية" المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، (القاهرة : العدد الثاني ، 1997م) ، ص 287..

136 - خالد على الدليمي ، مرجع سابق ص84.

137 - خالد على الدليمي ، مرجع سابق ص49.

138 - عقيل حاسم عبدالله ، "النقود والبنوك - منهج نقدي ومصرفي" ، عمان : دار الحامد للنشر ، سنة 1998م ، ص ص 245-25

139 - زياد رمضان ، مرجع سابق ، 68.

يؤدي إلى تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية ، ومصاريف الفوائد التي يدفعها المصرف للمودعين - هذا بالإضافة إلى التغيرات التي تحصل بين فترة وأخرى في المصارف التجارية في المجالات الأخرى كمخصصات خسائر القروض وأقساط التأمين على الودائع إن وجدت والتي غالباً ما تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الوديعة ، وبذلك فإن قبول أي وديعة من قبل المصرف يجب أن يكون مرهوناً بقدرة المصرف على توظيف هذه الوديعة واستعمالها استعمالاً مربحاً وبخلاف ذلك سيتعرض المصرف للخسائر⁽¹⁴⁰⁾ .

وقد درج العمل المصرفي على التفرقة في جانب الودائع بين نوعين من الودائع⁽¹⁴¹⁾

جدول رقم (1-3-2) ودائع يدفع عنها فوائد وأخرى لا يدفع عنها فوائد:-

ودائع مكلّفة "تدفع عنها فوائد"	ودائع غير مكلّفة "لا تدفع عنها أية فوائد"
- حسابات التوفير	- الحسابات الجارية (الأرصدة التي تقل عن حجم معين).
- الودائع لأجل أو الودائع الزمنية	- المبالغ المحتجزة كمودعي تأمينات .
- شهادات الادخار أو الإيداع	- حسابات الأمانات .
- الحسابات الجارية (الأرصدة التي تزيد عن حجم معين)	

وتجدر الإشارة هنا أن الودائع التي لا تدفع عنها أية فوائد لا تؤثر على الرافعة المالية للمنشآت ، حيث يحدث الرفع المالي كلما قامت منشأة ما بتمويل نشاطها بديون حاملة للفوائد⁽¹⁴²⁾. وبما أن المصارف هي منشآت مالية تستهدف أقصى عائد ممكن للملاك، فعليها أن تختار المستوى الذي يحقق لها أقصى عائد ممكن لكل نشاط من أنشطتها الرئيسية وعليها أن تحدد مستوى الودائع الذي يحقق للمصرف أعظم مستوى للأرباح.

خامساً : الرافعة المالية :-

من المعروف أن الرفع المالي (المديونية/الأصول) في المصارف التجارية أكبر منه في المشروعات الأخرى ، ذلك لأنها تقوم بعملها بالاعتماد على أموال الغير ، إذ لا تتجاوز حجم حقوق الملكية في المصارف عادة نسبة (7%) ، مما يعني ذلك إن نسبة (93%) من أصول المصرف التجاري تمول عن طريق أموال الغير من المودعين والدائنين ، حيث تمول الودائع ما يقارب من (85%) من أصول المصرف

140 - عبد المنعم السيد على ، "النفود والمصارف والاسواق المالية" ، عمان : دار الحامد للنشر ، سنة 2001، ص 177.

141 - محمد كمال الحمزاوي ، "اقتصاديات الائتمان المصرفي - دراسة تطبيقية لنشاط الائتمان واهم محدداته" ، الاسكندرية : منشأة المعارف للنشر ، الطبعة الثانية ، سنة 2000، ص 239.

142 - محمد كمال الحمزاوي ، "اطار التحليل القوائم المالية- الرفع المالي والعائد على حقوق الملكية" ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، المجلد الثامن ، العدد الرابع - السنة الثامنة ديسمبر 2000م ، ص

التجاري، لذا يقال إن المصارف التجارية تعد من أكثر منشآت الأعمال تعرضاً لأثار الرفع المالي⁽¹⁴³⁾. فالرفع المالي أو كما يطلق عليه أحيانا بمصطلح المتاجرة بالملكية يقصد بها استخدام (تشغيل واستثمار) أموال الغير ذات التكلفة الثابتة أو ذات الحد الأقصى الثابت المنخفض إلى جانب أموال الملكية العادية ، لتحقيق ربح كلي أعلى من سعر الفائدة ومن معدل التوزيعات على الأسهم الممتازة مما يؤدي لرفع معدل عائد حملة الأسهم العادية الذين يحصلون على كل مايتبقى من الربح⁽¹⁴⁴⁾ . ويتأثر العائد الذي يحصل عليه الملاك كما تتأثر درجة المخاطر التي يتعرض لها هذا العائد بدرجة اعتماد المنشأة في تمويل أصولها على مصادر التمويل ذات التكلفة الثابتة (درجة الرفع المالي) فمن وجهة نظر العائد ، يترتب اعتماد المنشأة على الودائع والقروض زيادة في العائد المتاح للملاك نظراً لانخفاض تكلفتها إلى جانب مايتولد عنها من وفورات ضريبية تسهم في تخفيض تكلفة الأموال، وعلى العكس من ذلك فإن اعتماد المنشأة على الأسهم الممتازة لا يتولد عنه وفورات ضريبية لأن التوزيعات المدفوعة إلى حملة هذه الأسهم لا يعد من الأعباء التي تخصم من الإيرادات قبل حساب الضريبة ومن ثم لا يتولد عنه وفورات ضريبية . إلى جانب أن تكلفة الأسهم الممتازة عادة ما تكون أعلى من تكلفة الودائع وتكلفة الاقتراض ، بسبب التباين في حجم المخاطر التي يتعرض لها مصدر التمويل⁽¹⁴⁵⁾. أما من وجهة نظر المخاطر ، فإن الاعتماد على أي من مصادر التمويل ذات التكلفة الثابتة ، يترتب عليه زيادة في تقلب عائد السهم العادي ، فكلما زاد اعتماد المنشأة على مصادر التمويل التي تلزمها بأعباء ثابتة ، أدى تغير معين في صافي ربح العمليات إلى تغير أكبر في ربح السهم العادي ، أي تغير أكبر في صافي الربح المتاح للملاك والعكس صحيح . وهذا مايعرف بظاهرة الرفع المالي⁽¹⁴⁶⁾. يتضح مما سبق إن اعتماد المصارف على تمويل استثماراتها من خلال أموال الغير يؤدي إلى تعظيم ثروة الملاك ، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة توظيف هذه الموارد التوظيف الملائم عن طريق إيجاد قنوات استثمارية ملائمة لتوظيف مايتجمع لديه من أموال ، والجدير بالذكر أن الهدف من تحليل الرفع المالي لأي منشأة هو التأكد ما إذا كانت الإدارة قادرة على تحقيق أرباح تفوق تكلفة الأموال المقترضة⁽¹⁴⁷⁾، ويتوقف اثر الرفع المالي على عدة نقاط أهمها⁽¹⁴⁸⁾:-

143 - حسين جميل البدرى ، مرجع سابق ، ص60.

144 - حسن محمد ، "تقييم الهياكل المالية في شركات القطاع العام الصناعية" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الاسكندرية ، سنة 1992 ، ص 26.

145 - منير ابراهيم هندي ، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل ، الاسكندرية ، دار المعارف للنشر ، سنة 1998 ، ص148.

146 - منير ابراهيم هندي ، مرجع سابق ، ص 149-150.

147 - إعداد مركز البحوث المالية والمصرفية ، "اطار لتحليل القوائم المالية - الرفع المالي والعائد على حقوق الملكية" ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، المجلد الثامن ، العدد الرابع ، السنة الثامنة ،

ديسمبر 2000 م ، ص 34.

148 - حسن محمد ، مرجع سابق ، ص 26.

أ- نسبة الربح الكلي الذي تحققه المنشأة على مزيج الأموال.

ب- سعر الفائدة على الأموال المقرضة .

ج- معدل توزيعات الأسهم الممتازة.

ويتحدد اتجاه الرفع المالي في تأثيره على عائد الملاك (إيجاباً أو سلباً) بالعلاقة بين كل من نسبة الربح الكلي من ناحية وسعر الفائدة ومعدل توزيعات الأسهم الممتازة من ناحية أخرى .

فإذا كانت (أ) أكبر من (ب) و أكبر من (ج) يزداد ارتفاع عائد الملاك الخاصة مع ارتفاع نسبة كل من الودائع أو الأموال المقرضة والأسهم الممتازة إلى مجموع مزيج الأموال. أما إذا كانت (أ) = (ب) = (ج) فسينعدم تأثير الرافعة المالية مهما كانت نسب تكوين مزيج الأموال (الهيكل المالي) وتسمى نقطة التعادل أو السواء . وأما إذا كانت (أ) أقل من (ب) أقل من (ج) يكون تأثير الرفع المالي سلباً أي ينخفض معدل عائد الملاك وبخاصة كلما ارتفعت نسب أموال الودائع والاقتراض والأسهم الممتازة في الهيكل المالي. وبصفة عامة فإن الرفع المالي يركز حول ثبات سعر فائدة الودائع والاقتراض وثبات الحد الأقصى لمعدل توزيع عائد الأسهم الممتازة ، مما يعني أن أي زيادة في الأرباح لن يستفيد منها سوى حملة الأسهم العادية مع الأخذ في الاعتبار ما ينطوي عليه من مخاطر⁽¹⁴⁹⁾.

سادساً:- مخاطر هامش الفائدة.

تتعرض المصارف لخطر هامش الفائدة عندما تكون الأصول أو بعض عناصرها مثل القروض والأصول الأخرى أكثر حساسية لسعر الفائدة عن حساسية عناصر الخصوم مثل الودائع والأموال المقرضة الأخرى والمؤشر الذي يدل على حساسية هامش الفائدة هو نسبة " الأصول الحساسة لسعر الفائدة/ الخصوم الحساسة لسعر الفائدة"، ويمكن تعرف حساسية سعر الفائدة بأنها عبارة عن "درجة تقلب أسعار الفائدة على الأصول والخصوم بما يتوافق مع تقلبات تلك الأسعار في السوق، أي بما ينسجم والاتجاهات السائدة ولذلك فلو تم تحليل الأصول والخصوم في أية نقطة زمنية فإن إدارة المصرف تستطيع تحديد درجة (عدم التوازن) بين الأصول الحساسة لسعر الفائدة مع الخصوم

الحساسية لسعر الفائدة⁽¹⁵⁰⁾، ويمكن تصنيف أصول وخصوم المصرف من حيث حساسيتها (عدم حساسيتها) للتغيرات التي تطرأ علي أسعار الفائدة بالسوق علي النحو التالي⁽¹⁵¹⁾:-

جدول رقم (2-3-2) أصول وخصوم حساسة وغير حساسة لسعر الفائدة

أصول وخصوم غير حساسة لسعر الفائدة	أصول وخصوم حساسة لسعر الفائدة
<p>أصول غير حساسة للتغيرات التي تطرأ علي أسعار الفائدة</p> <p>(أ) النقدية بالمصرف والمصارف الأخرى.</p> <p>(ب) القروض طويلة الأجل ذات الفائدة الثابتة.</p> <p>(ج) الأوراق المالية طويلة الأجل ذات الفائدة الثابتة.</p> <p>(د) الأصول الثابتة مثل الآلات والمباني .</p>	<p>أصول حساسة للتغيرات التي تطرأ علي أسعار الفائدة</p> <p>(أ) الأوراق المالية الحكومية وغير الحكومية قصيرة الأجل وبسعر فائدة ثابت.</p> <p>(ب) القروض قصيرة الأجل التي يمنحها المصرف لعملائه بسعر فائدة ثابت.</p> <p>(ج) القروض ذات سعر الفائدة المتغير التي يمنحها المصرف لعملائه.</p> <p>(د) الاستثمارات في أوراق مالية ذات معدل متغير للعائد.</p>
<p>خصوم غير حساسة للتغيرات التي تطرأ علي أسعار الفائدة</p> <p>(أ) ودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية).</p> <p>(ب) الودائع طويلة الأجل ذات فائدة ثابتة مثل ودائع التوفير.</p> <p>(ج) رأس المال الذي يتم الحصول عليه عن طريق حقوق الملكية</p>	<p>خصوم حساسة للتغيرات التي تطرأ علي أسعار الفائدة</p> <p>(أ) لقروض قصيرة الأجل من المصرف المركزي أو المصارف الأخرى بسعر فائدة ثابت</p> <p>(ب) ودائع التوفير قصيرة الأجل بسعر فائدة ثابت.</p> <p>(ج) الودائع التي يتغير سعر الفائدة لها بصورة دورية وتعرف هذه الودائع بودائع سوق النقد .</p> <p>(د) الودائع طويلة الأجل ذات الفائدة المتغيرة.</p>

ويحتوي سعر الفائدة على نوعين من المخاطر هما⁽¹⁵²⁾:-

أ- مخاطر قيمة رأس المال :- وهي المخاطر التي يتعرض لها حاملو السندات عندما ترتفع أسعار الفائدة في السوق

150 - علي بدران ، مرجع سابق ص 67.

151 - سعد عب الحميد مطاوع، مرجع سابق ،ص 189-190

152 - نادية ابو فخر ، " تقييم فاعلية مناهج ادارة الاصول والخصوم في البنوك المصرية" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، القاهرة ، جامعة عين شمس ، سنة 1988م ، ص ص 48-49

ب- المخاطر الإرادية :- وهي المخاطر التي يتعرض لها مقرض بسبب تغير أسعار الفائدة على هذه القروض خلال فترة القروض وخصوصاً إذا كانت الفائدة على هذه القروض محددة أو ثابتة. وتتأثر المصارف التجارية بمخاطر سعر الفائدة من الناحيتين باعتبارها من المستثمرين والمقرضين . وتستطيع المصارف إلى حد ما السيطرة على مخاطر سعر الفائدة من خلال ما يأتي⁽¹⁵³⁾ :-

- (1) التطابق بين الأصول والخصوم، أي توظيف مصادر التمويل الحساسة لسعر الفائدة في أصول حساسة لسعر الفائدة أيضاً.
 - (2) مرونة محفظتي الأصول والخصوم للمصارف خلال التقلبات في أسعار الفائدة، فلو انخفضت أسعار الفائدة، فإن القروض التي سبق منحها بأسعار فائدة ثابتة بمصادر حساسة لأسعار الفائدة، ستحقق أرباحاً أعلى للمصرف بسبب الفارق في أسعار الفائدة لصالح المصرف. وبما أن هدف المدير المالي سواء في المصرف أو في أي منظمة أعمال أخرى هو تعظيم ثروة حاملي الأسهم وتعظيم الربح فكلاهما يتحقق عن طريق زيادة العائد المتوقع وتدنيه المخاطر المتوقعة المصاحبة لهذا العائد. ويتحقق العائد في المصارف وبصفة أساسية من هامش سعر الفائدة (صافي إيرادات ومصروفات الفوائد) الأمر الذي يجعل مخاطر أسعار الفائدة من أهم المخاطر التي تواجهها المصارف⁽¹⁵⁴⁾. وبشكل عام فإن هامش الفائدة يتغير عندما تتغير تركيبة أو حجم الأصول والخصوم، وحتى إذ كانت تركيبة الأصول والخصوم لم تتغير، فإن متوسط العائد على الأصول والأعباء من الفوائد قد يرتفع أو ينخفض بفعل التغيرات في معدلات الفوائد. ولذلك يجب التأكيد بان هذه الدراسة تركز على مخاطر هامش الفائدة الناتج عن انخفاض الفوائد الدائنة التي قبضها المصرف خلال العام مقارنةً بحجم الفوائد المدينة التي دفعها المصرف خلال العام و الناتجة عن التغير في تركيبة أصول وخصوم المصرف ، ولم تركز هذه الدراسة على مخاطر هامش الفائدة الناتجة عن التقلبات التي تحدث في أسعار الفائدة " حساسية سعر الفائدة " . نظراً لثبات أسعار الفائدة في المصارف التجارية الليبية منذ فترة طويلة
- كما يوضح الشكل الآتي رقم (3-3-2) محددات التكامل في مجال إدارة الأصول والخصوم في ظل هدف التوازن فيما بين معدلي العائد والخطر. حيث يعد كل من "مستوى ودرجة التغير" في صافي هامش الفائدة هما المحددان الرئيسيان لمركزي العائد والخطر العام في المصرف⁽¹⁵⁵⁾

جدول رقم (3-3-2) الأداء العام للمصرف

153 - علي بدران ، مرجع سابق ، ص 67.

154 - عبدالعاطي محمد منسي ، مرجع سابق ، ص 41.

155 - حسن السيد سليمان ، مرجع سابق ، ص 134.

الأداء العام للمصرف	
الخطر (التغير في معدل العائد على حقوق الملكية)	العائد (معدل العائد على حقوق الملكية)
<p>التغير في صافي الهامش من الفوائد ←</p> <p>التغير في صافي الهامش عن غير طريق الفوائد ←</p> <ul style="list-style-type: none"> • التغير في المعدل • التغير في الحجم • التغير في المزيج 	<p>رافعة التمويل × معدل العائد على الأصول ←</p> <p>صافي الهامش من الفوائد ←</p> <p>صافي الهامش عن غير طريق الفوائد ←</p> <ul style="list-style-type: none"> • المعدل (معدل السعر) • الحجم (حجم الأصول) • التركيبية (تركيبية الأصول)
المصدر : حسن السيد سليمان ، ص 134.	

من خلال الشكل السابق يتضح أن التغير في صافي هامش الفائدة يحدده في النهاية مستوى التغيرات في كل من السعر والحجم والتركيبية الخاصة بكل عنصر من عناصر التكاليف والإيرادات المتعلقة بالفوائد ، إلا أن التكاليف والإيرادات عن غير طريق الفوائد تسهم أيضا في تحسين مستوى الأداء العام للمصرف .

وتشير دراسة (Angbaz , 1997) التي قامت بفحص النظرية القائلة "إن المصارف ذات القروض العالية وذات مخاطر سعر الفائدة العالية سوف تلجأ إلى إيجاد الفرق بين الفائدة على الودائع والفائدة على القروض لتحقيق هامش فائدة عال" ، إلى أن تحقيق هامش الفائدة الكبير يساعد في زيادة ربحية المصرف وبالتالي زيادة رأس ماله ويزيد من قدرته على تحمل مخاطر أكثر وكذلك إن حجم المصرف ونوعه وتوسعه والنشاطات التي يركز عليها لها اثر كبير على الربحية والمخاطر التي يتعرض لها المصرف وان المصرف والحجم الصغير أكثر حساسية لمخاطر أسعار الفائدة (156).

سابعاً: بنود خارج الميزانية Off Balance Sheet

مما لاشك فيه من الناحية المحاسبية أن جميع العناصر التي تظهر داخل ميزانية المصرف التجاري هي وليدة لحركة مالية ، فكل أصل وخصم في ميزانية المصرف هو عبارة عن التزام مالي فعلي على المصرف التجاري أو التزام مالي فعلي لصالح المصرف التجاري . بالإضافة إلى هذه العناصر توجد بعض البنود الإضافية التي لا تشكل أي التزام فعلي لصالح المصرف التجاري وبالتالي لا يمكن ضمها داخل الميزانية⁽¹⁵⁷⁾ ولكن هذه البنود قد تكون سبباً رئيسياً في توقع أحداث ، أو تحمل التزامات تزيد من المخاطر التي تتعرض لها المصارف ونظراً لان الكثير من قيمة التزامات المصارف عن الأحداث غير المتوقعة أكبر منها في حالة الأنشطة الأخرى ، لذلك فإن مستخدمي القوائم المالية للمصارف في حاجة إلى التعرف على هذه الالتزامات أو التعهدات ، وبصفة عامة الالتزامات التي لا يحتمل الرجوع عنها ، حتى يطمئنوا على موقف السيولة في المصرف ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته وإمكانية تحمله للخسائر المتوقعة⁽¹⁵⁸⁾ . لهذا السبب تم الإفصاح عن هذه البنود ضمن التقرير السنوي كبنود خارج الميزانية .

وبالتالي البنود خارج الميزانية هي عبارة عن " تعهدات تعاقدية لا تمثل دفع نقدي مباشر على المصرف التجاري إلا أنها تشكل تأثيراً مباشراً على القيمة الكلية للمصرف التجاري".

يمكن للوهلة الأولى أن يظهر تناقض في التعريف السابق من حيث إن البنود خارج الميزانية لا تشكل دفعا نقدياً مباشراً أو مخاطر مباشرة إلا أنها تشكل في نفس الوقت تأثيراً مباشراً على القيمة الكلية للمصرف التجاري ، والحقيقة أنه لا يوجد تناقض فيما سبق ، حيث إن البنود خارج الميزانية لا تتطلب من المصرف التجاري توفير نقد مباشر للعميل (حيث تسمى تسهيلات غير نقدية) حيث لا يترتب عليها دفع نقدي ، كما قد تسمى التزامات محتملة أي أنها لا تشكل التزاماً مؤكداً على المصرف مما يعني عدم وجود مخاطر مباشرة تواجه المصرف من جراء التعامل بها ، إلا أنها في نفس الوقت موجودة من ضمن استثمارات المصرف التجاري وتحقق للمصرف التجاري فعلياً تدفقات مالية حالية (على شكل رسوم) أو مستقبلية (عند تحققها) مما يجعلها ذات تأثير حقيقي وفعلي على المصرف التجاري⁽¹⁵⁹⁾ . وتمثل مخاطر البنود خارج الميزانية في عدم قدرة المتعامل مع المصرف على مقابلة التزاماته في حالة تحولها إلى التزامات حقيقية⁽¹⁶⁰⁾ .

وتتكون البنود خارج الميزانية من بندين أساسيين هما:-

157 -يمان العبد المالك ، " أثر البنود خارج الميزانية على ربحية البنوك التجارية الأردنية " ، الأردن : جامعة آل البيت رسالة ماجستير غير منشورة ، سنة 2006 ، ص 31.

158 - يحيى ابوطالب ، " تحليل وتقييم الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية دولياً ومحلياً " ، مجلة المصارف العربية ، بيروت : العدد 140 ، المجلد الثاني عشر ، اغسطس ، سنة 1992 م ، ص

65.

159 - يمان العبد المالك ، مرجع سابق ، ص 30.

160 - مروان غانم ، مرجع سابق ، ص 43.

- منتجات إقراضية مثل " خطابات الضمان ، و الاعتمادات المستندية ، والالتزامات الائتمانية أي التعهد الفرصي "

- منتجات المشتقات مثل " العقود المستقبلية والخيارات والمبادلات "

(أ) المنتجات الإقراضية

1- خطابات الضمان Letters Of Guarantee

يمثل خطاب الضمان التزاماً من جانب المصرف يتم إصداره بناءً على طلب أحد عملاء المصرف، والذي بمقتضاه يتعهد المصرف بسداد مبلغ معين للمستفيد (طرف ثالث) وذلك في حالة فشل العميل (طالب الخطاب) في الوفاء بالتزاماته تجاه الطرف الثالث. إن القيام بإصدار خطابات الضمان مثل معظم العمليات المصرفية الأخرى عمل مربح إذا أحسن أداؤه وإلا فقد يلحق بالمصرف خسائر فادحة وتعود أهمية خطاب الضمان إلى أنه يعد بمثابة استخدام الجدارة الائتمانية للمصرف وقوة مركزه المالي كضمان لقيام العميل (طالب الخطاب) بالوفاء بالتزاماته تجاه الطرف الثالث (المستفيد) ، وذلك مقابل عمولة يتقاضاها المصرف من العميل طالب الخطاب⁽¹⁶¹⁾. فهي لا تؤدي لخروج النقود خارج المصرف التجاري بل يكتفي المصرف التجاري بالتوقيع على هذه الخطابات ، إلا أن هذا لا يعني أنه على المصرف التوسع في الاستثمار في الخطابات من منطلق أنها لا تكلفها لها سوي التوقيع ، فالحقيقة أن العميل قد يفشل بالوفاء بالتزاماته أمام الجهة المستفيدة مما يترتب على المصرف القيام بدفع قيمة هذا الضمان⁽¹⁶²⁾.

2- الاعتمادات المستندية Documentary Credit

ظهرت الحاجة إلى الاعتماد المستندي أساساً من خلال عمليات التجارة الدولية حيث كان يقوم المصدر و المستورد بعملية التجارة دون ضمان كل منهما للآخر فالمستورد يخشى أن يدفع قيمة البضاعة دون أن يحصل عليها وكذلك الأمر للمصدر الذي يخشى أن يرسل بضاعته دون أن يحصل على قيمتها، وقد كانت هذه المشكلة واضحة بشكل جلي بين الدول الأوروبية ومستعمراتها الأمر الذي دفعها إلى تأسيس غرفة التجارة الدولية التي أخذت على عاتقها مهمة تنظيم وتوحيد الأحكام والأعراف المتعلقة بالإ اعتمادات المستندية⁽¹⁶³⁾.

بالتالي يمكن تعريف الاعتماد المستندي بأنها عبارة عن " ترتيب مصرفي بين مصرفين أو أكثر في شكل تعهد مكتوب ، تعمل فيه المصارف مصدرة الاعتمادات المستندية بناء على تعليمات عملائها ، وتلتزم بموجبة المصارف القابلة له والمتداخلة فيه بالدفع إلى المستفيدين من هذه

161 - زياد رمضان ، مرجع سابق ، ص 146.

162 - يمان العبد الملك ، مرجع سابق ، ص 45.

163 - يمان العبد الملك ، مرجع سابق ، ص 34.

الاعتمادات مقابل مستندات شحن أو مستندات تنفيذ أو أداء خدمات منصوص عليها بالاعتمادات ، ومطابقة تماماً لشروطها أو قبول كميالات مستنديه مرتبطة بهذه الاعتمادات أو تداول مستندات شحن مطابقة لشروط هذه الاعتمادات⁽¹⁶⁴⁾. ويمثل الاعتماد المستندي مصدر دخل للمصارف من جراء العمولات التي تتقاضاها والتأمينات التي تأخذها فتشكل مصدراً تمويلياً لأبأس به كما أنها توظف هذه التأمينات فتحصل على عوائد من جراء ذلك بالإضافة إلى مساهمة هذه التأمينات في زيادة سيولة هذه المصارف⁽¹⁶⁵⁾.

3- الالتزامات الائتمانية - Credit Commitments

وهي عبارة عن تعهد من جانب المصرف بتزويد أحد العملاء (شركة معينة) بمبالغ معينة على شكل قروض خلال فترة زمنية قادمة، وذلك بناء على طلب العميل ، ويتقاضى المصرف من العميل عمولة معينة عن إصدار هذه التعهدات كما يتقاضى أيضاً أسعار الفائدة على المبالغ التي يتم إقراضها بالفعل. بموجب هذا التعهد . ويخلق هذا التعهد التزاماً على المصرف يجب الوفاء به مستقبلاً بغض النظر عن مستوى السيولة التي يتمتع بها المصرف في ذلك الوقت. ويعني ذلك أن الموافقة على الدخول في هذه الاتفاقات الائتمانية يعرض المصرف لمخاطر مستقبلية يجب دراستها وتقييمها قبل الدخول في تلك الاتفاقات.⁽¹⁶⁶⁾

(ب)-منتجات المشتقات:-

أو كما يطلق عليها عقود المشتقات والتي يمكن تعريفها بأنها "عقود فرعية تبني أو تشتق من عقود أساسية لأدوات استثمارية (أوراق مالية ، عملات أجنبية) لينشأ عن تلك العقود أدوات استثمارية مشتقة"⁽¹⁶⁷⁾. وتعد هذه العقود من أهم ما أنتجه الفكر المالي الحديث وتتخذ هذه المشتقات العديد من الأنواع في الأسواق المالية أهمها عقود التغطية والتي تنقسم إلى نوعين أساسيين هما⁽¹⁶⁸⁾

(1)- عقود تغطية الديون مقابل عملات أجنبية (عقود تغطية المدينين والدائنين):-

يمثل العقد الأجل نوع من الاتفاقيات التي تتم بين المصرف وأحد العملاء يتم بمقتضاها الاتفاق بين الطرفين على تبادل عملة معينة مقابل عملة أخرى في تاريخ لاحق وذلك طبقاً لسعر صرف يتم الاتفاق عليه عند توقيع الاتفاق. ونظراً لاحتمال اختلاف أسعار الصرف الفعلية

164 - نفس المرجع السابق ، ص 35

165 - زياد رمضان ، مرجع سابق ، ص ص 150-151.

166 - سعد عبد الحميد مطاوع ، مرجع سابق ، ص 72.

167-محمد مطر،"إدارة الاستثمار - الإطار النظري والتطبيقات العملية" ، عمان، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، 1999، ص 262

168 - جمعة الحاسي،" المحاسبة التطبيقية-أقسام -بضاعة أمانة - البيع بالتقسيط"،بنغازي-ليبيا ،منشورات جامعة قاريونس،الطبعة الثالثة،2004،ص283.

التي من المتوقع أن تسود بالأسواق عن السعر الذي تم تحديده مسبقاً في اتفاق العقد الأجل فإن ذلك يعرض المصرف لمخاطر كثيرة فقد يلتزم المصرف بموجب عقد أجل بيع مقدار معين متفق عليه عند توقيع العقد الأجل، وعند حلول تاريخ العقد الأجل قد ترتفع قيمة العملة الأجنبية مقدرة بالعملة المحلية مما يؤدي ذلك إلى تحمل المصرف خسائر عن الفرق في سعر الصرف والعكس صحيح⁽¹⁶⁹⁾.

(2) - عقود تغطية التزام بتوريد بضاعة بعملة أجنبية.

وهو عبارة عن " التزام قانوني متبادل بين طرفين يفرض على أحدهما أن يسلم للآخر (أو يستلم منه) و بواسطة طرف ثالث (الوسيط) كمية محددة من أصل أو سلعة معينة في مكان محدد وزمان محدد وبموجب سعر محدد"⁽¹⁷⁰⁾. لاحظ أن المبدأ الأساسي لهذه العقود أن يتم تسليم الأصل في وقت مستقبلي.

وللتفرقة بين هذين النوعين من العقود، فإن عقد التغطية يعد عقد تغطية التزام محدد بتوريد بضاعة إذا توافرت فيه الشروط الآتية⁽¹⁷¹⁾:

- إن مدة عقد التغطية تبدأ من تاريخ التعاقد على الشراء أو البيع وحتى وصول البضاعة

- إن العملة المتفق على شرائها أو بيعها هي نفس العملة المستخدمة في عقد الشراء أو البيع .

- إن عقد التغطية غير قابل للإلغاء

لاحظ أن المبدأ الأساسي لهذه العقود أن يتم تسليم الأصل في وقت مستقبلي. مما سبق يتضح أن البنود خارج الميزانية المذكورة يؤثر كل منها على المركز المالي للمصرف خلال الفترة القادمة مما يتطلب الأمر ضرورة الإفصاح عن دخول المصرف طرفاً (أو وسيطاً) في تلك الاتفاقات لما لهذه المعلومات من أهمية خاصة لدى المستثمرين .

الخلاصة:-

تكشف مراجعة الإطار النظري والدراسات السابقة لموضوع محددات الربحية التي تم عرضها خلال الفصلين السابقين عن وجود العديد من

المتغيرات التي ينبغي مراعاتها عند دراسة محددات الربحية. وتتمثل هذه المتغيرات فيما يأتي :-

(1) حجم المصرف التجاري :-

169 - سعد عبد الحميد مطاوع ، مرجع سابق ، ص 73.

170 - محمد مطر، "إدارة الاستثمار - الأطار النظري والتطبيقات العملية"، مرجع سابق، ص 272.

171 - جمعة الحاسي، "المحاسبة التطبيقية-أقسام -بضاعة أمانة - البيع بالنقسيط" ، مرجع سابق ، ص 292 293

يستخدم حجم المصرف في الأدب بشكل عام كمتغير يؤدي إلى تحقيق الوفورات الاقتصادية المرتبطة بالحجم

وتوزيع المخاطر ، وبذلك فإن هذا المتغير يأخذ في الاعتبار إمكانية تأثير اختلاف حجم المصارف على أدائها. حيث أكد كل من (Miller

2005 , Atanasoglouetal , 1997, Noulas)⁽¹⁷²⁾ بأن الوفورات الاقتصادية في تكلفة الخدمات المصرفية يمكن أن

تتحقق عن طريق زيادة حجم المصرف خصوصاً عند تطور الأسواق المالية مما يؤدي ذلك الى معدلات ربحية عالية وبالتالي الى وجود علاقة

إيجابية بين حجم المصرف والربحية. وقد كشفت دراسة (Molyneux , 1998) التي تناولت أداء المصارف التجارية الأمريكية ، بان

هناك تأثيراً معنوياً لحجم المصرف على الربحية ، حيث كانت المصارف كبيرة الحجم أعلى ربحية من المصارف صغيرة الحجم⁽¹⁷³⁾ . وقد

أيدت نتائج دراسة (أيمن الرشدان ، 1999م) هذه النتيجة بان لحجم المصرف في الأردن تأثير إيجابيا مهما على الربحية ويذكر الباحث أن

هذه النتيجة متوقعة وان السبب المحتمل لهذه النتيجة هو الوفورات الاقتصادية التي يحققها الحجم⁽¹⁷⁴⁾ ، و على النقيض من ذلك توصلت

دراسة (عبد المنعم التهامي ، 1984م) التي أجريت على المصارف التجارية المصرية ، بأنه لا توجد أي علاقة ارتباط معنوية بين حجم

المصرف والربحية⁽¹⁷⁵⁾، كما لم تجد دراسة (Dimitry Sologoub , 2006) التي هدفت إلى دراسة محددات الربحية في المصارف

الأوكرانية ، أي دليل على أن المصارف كبيرة الحجم تميل إلى امتلاك أرباح أعلى⁽¹⁷⁶⁾ .

أما دراسة (Samy Ben Naceur , 2003) التي هدفت الى تحديد محددات ربحية القطاع المصرفي التونسي ،وقد توصلت إلى نتائج

مخالفة لنتائج الدراسات السابقة ، بان لحجم المصرف تأثير سلبي على الربحية وقد فسر الباحث هذه النتيجة بانخفاض كفاءة الإدارة في

المصارف . ويرى الباحث في هذا الصدد أنه من المتوقع أن تكون العلاقة ما بين حجم المصرف وربحية المصارف في جميع المصارف التجارية

الليبية علاقة طردية لأنها المصدر الوحيد في ليبيا للإقراض نظراً لعدم وجود أسواق مالية . وبما أنه لم يكن من المناسب إدراج إجمالي الأصول

بأرقامها المطلقة كبديل عن حجم المصرف لذلك تم استخدام اللوغاريتم الطبيعي لمجموع أصول المصرف وكان هذا ضروري للحصول على

متغير ذي معنى لمتغير حجم المصرف في تحليل الانحدار ولأن المتغيرات الأخرى المستقلة الأخرى كلها مدخلة كنسب مئوية.

وبناءً على ذلك تم صياغة فرض البحث الخاص بمتغير حجم المصرف على النحو الآتي:-

¹⁷² - Panayiotis p . it al , op cit , p 20.

173 - نايف التميمي : "قياس تأثير المحددات الداخلية والخارجية على ربحية البنوك التجارية الكويتية" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، جامعة عين شمس ، سنة 2002م ، ص 23.

174 - أيمن دايس الرشدان ، مرجع سابق ، ص 2.

175 - نايف التميمي ، مرجع سابق ، ص 28.

¹⁷⁶ - Dimitry Sologoub , op . cit , p.3.

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع وحجم المصرف"

(2) تركيبة أصول المصارف التجارية

تعمل المصارف التجارية كغيرها من المشروعات الاقتصادية علي تحقيق أقصى عائد ممكن وذلك من خلال توظيف موردها الخارجية والداخلية التوظيف الذي يضمن تحقيق هذا العائد ، إلا أنها تختلف عن باقي هذا المشروعات في أن يحقق أقصى عائد بالإضافة الي الحد الأمثل من السلامة المالية، فالأموال المتاحة للمصارف التجارية هي أموال الغير ، لذا تقوم المصارف بمراعاة عدم تعرضها للمخاطر ، وفي سبيل ذلك يقوم المصرف بعدة إجراءات منها تنوع القروض والاستثمارات المالية ، مع مراعاة اعتبارات السحب من الودائع ، ومراعاة مخاطر الاستثمار في محفظة القروض والأوراق المالية للوصول إلى جودة الأصول المطلوبة⁽¹⁷⁷⁾ . وقد استنتج (Dimtry Sologoub, 2006) في دراسته لمحددات الربحية في المصارف الأوكرانية ، بأن تركيبة أصول المصرف تؤثر على أدائها المالي ، فالمصارف ذات وضعية سيولة عالية لها ربحية أقل وأن الحصة الأكبر للأصول غير المربحة تعني ضمناً أرباح متدنية ، وأن النوعية الرديئة للقروض كما هو متوقع لها نتائج سلبية على أرباح المصرف ، كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن نسبة الأصول الثابتة عندما تكون كبيرة تؤدي إلى تخفيض الربحية ، وهذه النتيجة تعد معقولة ، حيث ان نسبة الأصول الثابتة يمكن أن تعد مقياسا للجزء غير المربح من أصول المصرف . يشير في هذا الصدد كل من (Miller and Noulas , 1997⁽¹⁷⁸⁾)، إلى أنه كلما كانت المؤسسات المالية أكثر تعرض للقروض ذات المخاطر العالية زاد تراكم الديون غير المدفوعة وقلت الربحية. كما أوضح (Athana Soglou, 2005)⁽¹⁷⁹⁾ وآخرون بناءً على الدليل المقدم من النظام المصرفي اليوناني بان لنوعية القروض أمراً ذا شأن في الأداء المصرفي وان مخصصات خسائر القروض العالية مرتبطة بربحية أقل. ويضيف (Jessup , 1980)⁽¹⁸⁰⁾ أنه مهما كانت الضمانات المقدمة للقروض ينبغي ألا تزيد القيمة الكلية للقروض عن نسبة معينة من الموارد المتاحة ، وأن كانت النسبة تتوقف على مدى الاستقرار الذي تتصف به وودائع المصرف. كما توصلت دراسة (Judes . Doliente, 2005) التي أجريت على

177 - نادية أبو فخره ، "تقييم فاعلية مناهج إدارة الأصول والخصوم في البنوك المصرية" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، سنة 1988م ، ص 45.

* جودة الأصول تعني :- درجة التأكد من قدرة العميل المقترض او الجهة المصدرة للأوراق المالية التي تتضمنها المحفظة الاستثمارية للمصرف على سداد الالتزامات التي تستحق للمصرف دون تأخير .

178- Panay iotisp.ital , opcit , p 7

179 - Dimitry Sologoub , op . Cit , pp4-12.

180 - Jessup . p . Modrtn Bank Management . Minn : West pub , 1980.p .204.

نقلًا عن : منير إبراهيم هندي ، "مؤشرات استقرار النظام المصرفي" ، مرجع سابق ، ص 99.

أربع دول من جنوب شرق آسيا إلى أن العوامل الخاصة بالمصرف كالأصول السائلة ونوعية القروض ونفقات التشغيل ورأس المال هي محددات توسعات المصرف في جنوب شرق آسيا ، وأن الانخفاض في ربحية المصرف الذي حدث بعد 1997م في المنطقة انعكس على انخفاض ربحية المصرف وذلك بسبب العجز الكبير في سداد القروض كنتيجة لازمة العملة والعمل المصرفي في آسيا. وتوصلت دراسة (أحمد خليل ، 2000)⁽¹⁸¹⁾ التي تناولت أداء ثلاثة مصارف تجارية مصرية إلى أن حجم الديون المتعثرة ونسبة الديون المتعثرة للقروض ونسبة مخصص خسائر القروض لهما تأثير معنوي عن كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على الملكية. وفي دراسة أخرى قام بها (Molyneux , 1998)⁽¹⁸²⁾ التي تناولت أداء المصارف التجارية بالولايات المتحدة الأمريكية ، أثبتت أن معدل العائد على الأصول يتأثر بمعدل نمو القروض التجارية والصناعية من جهة، وكذلك بمزيج أصول المصرف من جهة أخرى.

وبناء على ذلك تم صياغة فروض البحث الخاصة بتركيبة الأصول (نوعية القروض والأصول السائلة والأصول الثابتة) وذلك على النحو الآتي :-

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع والأصول السائلة .
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع و نوعية القروض .
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع والأصول الثابتة .
- (3) مخاطر رأس المال مقاسه بإجمالي حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة.

من المعروف أن نسبة رأس المال المرتفعة تؤدي إلى تخفيض المخاطر الخاصة بالملكية مما يؤدي إلى انخفاض معدل العائد المطلوب بواسطة المستثمرين (لأن مخاطر منخفضة = أرباح منخفضة) . ومن ناحية أخرى فإن رأس المال المرتفع يؤدي إلى تخفيض الأرباح الصافية بعد الضرائب نتيجة حرمان المصرف من الوفر الضريبي الممكن الحصول عليه نتيجة اقتطاع مصروفات الفوائد. وبالرغم من ذلك إلا أن البيانات الخاصة بالمصارف في الولايات المتحدة والدراسات التي أجريت عليها في هذا الخصوص في الفترة من منتصف الثمانينات إلى آخرها مثل دراسة (Allen N . Berger ,1991)⁽¹⁸³⁾ أظهرت عكس النتائج السابق ذكرها ، فقد أظهرت حقيقة في غاية الاختلاف وهي أن القيمة الدفترية لرأس المال والأرباح ترتبطان ارتباط موجب ، وأن هذا الارتباط أو العلاقة هي علاقة جوهرية إحصائية. كما أن معظم

181 -نايف التميمي ، " قياس تأثير المحددات الداخلية والخارجية على ربحية البنوك التجارية الكويتية " ، القاهرة ، جامعة عين شمس ، رسالة ماجستير غير منشورة ، سنة 2202 ، ص23

182 -نفس المرجع السابق ، ص 24

183 -نادية ابو فخرة ، "دراسة العلاقة بين الربحية ورأس المال" مرجع سابق ، ص 288.

الدراسات التي استعملت نسبة رأس المال كمتغير تفسيري لربحية المصارف، فمثلاً قد لاحظ كل من (Bourke , 1989) ،
 2004 , Goddard , Molyneux and Thornton , 1992) وآخرون⁽¹⁸⁴⁾ بان هناك علاقة ايجابية بين الربحية ورأس المال،
 وتتفق نتائج دراسة (Hand Ley Paul , 1992) مع الدراسات السابقة في إن رأس مال المصرف يلعب دوراً رئيسياً في زيادة ربحية
 المصرف ، فقد أسفرت الدراسة التي تمت على عينة من المصارف العاملة في تايلاند إن استخدام القواعد القانونية المقررة والخاصة بملاءة
 رأسمال المصارف كانت من أهم العناصر التي أدت الي زيادة الربحية. وركزت دراسة (Allen N . Berger , 1994)⁽¹⁸⁵⁾ على بيان
 اثر تطبيق المعايير المقررة قانونياً لرأس المال على إعادة هيكلة أصول مصارف العينة محل الدراسة . وأكد (Gross , Steve , ogilive ,
 1990)⁽¹⁸⁶⁾ أيضاً في دراسة تم إجراؤها على المصارف في الولايات المتحدة أن الربحية ورأس المال جاءت على رأس المعايير
 الرئيسية المستخدمة في قياس نجاح المصرف ، إذ إنهما ينتجان عن محفظة ائتمان (قروض) جيدة ، ورقابة تكاليف فعالة ، بعدما كان الاعتماد
 الأساسي في البداية على الربحية وجودة الائتمان فقط. وبناءً على ذلك تم صياغة فرض البحث الخاص بمتغير مخاطر رأس المال على النحو
 الآتي:-

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية ومخاطر رأس المال"

(4) مخاطر الرافعة المالية

تشير دراسة (محمد مطر، 2003) أنه كلما ازداد اعتماد المنشأة على أموال الغير لتمويل استثماراتها فإن درجة الرفع المالي تزداد فيها.
 ويكون تأثير الرفع المالي على عائد الاستثمار (ROI) إيجابياً إذا ما نجحت إدارة المنشأة في استثمار الأموال المقترضة بحيث تحقق معدل
 استثمار يزيد على الفوائد المدفوعة لقاء الحصول عليها أي ان $(ROI < 1)$. ومن أجل المحافظة على الأمان المصرفي فقد أوصت دراسة
 (Benston, 2000)⁽¹⁸⁷⁾ على ضرورة تنظيم هيكله المصارف التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية ويكون ذلك بضرورة المحافظة على
 الهيكل المالي للمصارف التجارية من اجل كسب ثقة المتعاملين مع المصرف وتحقيق عوائد مجزية للمالكين من ناحية أخرى . ومن أجل

¹⁸⁴ - Panayiotis P .ital , opcit , p .9.

¹⁸⁵ -- Allen , Berger "Market Discipline in Banking " , Proceeding of a Confence on Bank structure and Compettion (Federal reserve bank of Chicago) , p.419-37,1991.

نقلًا عن نادبة أبو فخره ، "دراسة العلاقة بين الربحية ورأس المال" مرجع سابق ، ص 291.

¹⁸⁶ - Cross steve , ogiliveNigel 8 , HO Rose , "The 1980 S:A Decade of Contrast for Banking" , Boston : Bankers Magazine , Jan / feb . 1990 , v1 , p 45-52.

نقلًا عن نادبة أبو فخره ، "دراسة العلاقة بين الربحية ورأس المال" مرجع سابق ، ص 290 - 291.

الحفاظة على هذه الأهداف ، يرى الباحث ضرورة عمل موازنة بين الديون وحقوق الملكية حتى لا يتعرض المصرف لمخاطر الرفع المالي . أما دراسة (أيمن الرشدان ،1999م) فقد أظهرت أن زيادة استخدام الرافعة المالية يؤدي الي انخفاض الربحية والسبب في ذلك عدم مقدرة المصارف التجارية في توظيف ودائعها بدرجة كافية تلائم الزيادة الكبيرة في تلك الودائع . كما يرى (Robert ,2002) أنه إذا حصلت المنشأة على الديون وتمكنت الإدارة المالية فيها من تكوين هيكل التمويل الأمثل للمنشأة ، فان التكلفة المرجحة لرأس المال سوف تنخفض ،وعليه فان القيمة السوقية لأسهم المنشأة ستزداد بسبب انخفاض الأعباء المالية الثابتة.

وعند الاطلاع على التقارير السنوية للمصارف في ليبيا سنجد أن هذه المصارف لم تعتمد على الأسهم الممتازة في تمويل أصولها وبالتالي فإن أثر الرفع المالي في ليبيا يتوقف على نسبة الربح الكلي الذي تحققه المنشأة على مزيج الأموال وثبات سعر الفائدة على الودائع والأموال المقترضة فقط. وكما ذكر سابقا (ص69) فإن الرفع المالي يركز حول ثبات سعر فائدة الودائع والاقتراض وثبات الحد الأقصى لمعدل توزيع عائد الأسهم الممتازة ، مما يعني إن أي زيادة في الأرباح لن يستفيد منها سوى حملة الأسهم العادية مع الأخذ في الاعتبار ماينطوي عليه من مخاطر⁽¹⁸⁸⁾. وبما أن سعر الفائدة في ليبيا ثابت وأن المصارف في ليبيا لم تعتمد على الأسهم الممتازة في تمويل أصولها ، فأى زيادة في الأرباح لن يستفيد منها سوى حملة الأسهم العادية .

وبالتالي تم صياغة فرض البحث الخاص بمتغير مخاطر الرافعة المالية على النحو الآتي :

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية ومخاطر الرافعة المالية"

(5) مخاطر هامش الفائدة(مقاسا بحجم الفوائد المقبوضة إلى حجم الفوائد المدفوعة)

أظهرت دراسة (أبو فخره ، 1998) التي هدفت الي تحليل المخاطر المصرفية في المصارف التجارية المصرية . بان هناك نوعين من المخاطر المصرفية والتي تؤثر على التقلبات في الأرباح المصرفية وهي مخاطر سعر الفائدة ومخاطر رأس المال. وفي دراسة أخرى قام بها (Philip , 1989) التي هدفت إلى التعرف على أداء المصارف التجارية في اثني عشرة دولة في أوروبا وشمال أمريكا وأستراليا ، وبحثت في أثر مجموعة من العناصر على الربحية "نسبة رأس المال والسيولة وسعر الفائدة " حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة ايجابية ما بين نسبة السيولة والربحية ووجود علاقة ايجابية ما بين رأس المال والربحية وأيضا وجود علاقة ايجابية بين سعر الفائدة والربحية ، وتشير دراسة (Angbaz , 1997) التي قامت بفحص النظرية القائلة "إن المصارف ذات القروض العالية وذات مخاطر سعر الفائدة العالية سوف تلجأ الي إيجاد الفرق بين الفائدة على الودائع والفائدة على القروض لتحقيق هامش عال يساعد في زيادة ربحية المصرف وبالتالي زيادة رأس ماله

ويزيد من قدرته على تحمل مخاطر أكثر"، وكذلك إن حجم المصرف ونوعه وتوسعه والنشاطات التي يركز عليها لها أثر كبير على الربحية والمخاطر التي يتعرض لها المصرف ، وان المصرف والحجم الصغر أكثر حساسية لمخاطر أسعار الفائدة. أما دراسة (أمال الشيعي، 2004) التي ركزت على تحليل المخاطر المصرفية في المصارف التجارية الليبية ، توصلت إلى أن المصارف الليبية تتعرض لثلاث أنواع من المخاطر وهي (مخاطر السيولة و مخاطر الائتمان و مخاطر رأس المال) مع اختلاف تواجهها في المصارف، ولم يكن لمخاطر سعر الفائدة أي تأثير نظراً لثبات أسعار الفائدة في المصارف التجارية الليبية منذ فترة طويلة. ويجب التأكيد على أن هذه الدراسة تركز على مخاطر معدل الفائدة الناتج عن انخفاض الفوائد الدائنة التي قبضها المصرف خلال العام مقارنةً بحجم الفوائد المدينة التي دفعها المصرف خلال العام وليس دراسة مخاطر الفائدة الناتجة عن تقلبات في أسعار الفائدة. نظراً لثبات أسعار الفائدة في المصارف التجارية الليبية منذ فترة طويلة. وبالتالي تم صياغة فرض البحث الخاص بمتغير مخاطر هامش الفائدة على النحو الآتي :-

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية ومخاطر هامش الفائدة"

(6) النشاطات خارج الميزانية العمومية:-

تشير بعض الدراسات إلى أهمية الدخل غير المتعلق بالفوائد (صافي الدخل من الرسوم والعمولات) ، فعلى سبيل المثال توصل (Peterson, 2000)⁽¹⁸⁹⁾ إلى ضرورة الاهتمام بالدخل غير المتعلق بالفوائد وذلك لجوهرية تأثيره على ربحية المصرف من جهة ، ولأنه أقل تأثيراً بتقلبات السوق من جهة أخرى ، مقارنة بالدخل المتعلق بالفوائد. أما (Feldman 1999)⁽¹⁹⁰⁾ فقد أشار إلى تزايد الدخل غير المتعلق بالفوائد خلال التسعينات ، حيث تحولت المصارف من التركيز على فوائد القروض كعنصر أساسي للدخل إلى عناصر أخرى تتعلق بخدمات التمويل العقاري وصناديق الاستثمار... الخ وبطبيعة الحال ، تقل المخاطرة نظراً للتنوع في هذه الخدمات ، وقد توصل إلى أن معدل الزيادة في الدخل غير المتعلق بالفوائد قد تزايد من 27% إلى 43% خلال الفترة من 1984 حتى 1998م بالنسبة للمصارف صغيرة الحجم ، كما تزايد من 15% إلى 23% خلال نفس الفترة بالنسبة للمصارف كبيرة الحجم. وفي دراسة أخرى وجد (Dimitry Sologoube 2006) أن صافي الدخل من الرسوم والعمولات الناتجة من بنود خارج الميزانية يؤثر إيجابياً على الربحية ، وهذه النتيجة تؤكد ماتوصلت إليه الدراسات السابقة من إن المصارف الأكثر تنوعاً تكتسب أرباح أعلى ، كما يؤكد الباحث أن المصارف كبيرة الحجم

منشغلة بشكل كبير في نشاطات بعيدة عن الميزانية العمومية. أما دراسة (Aggelerg Feldman, 1998)⁽¹⁹¹⁾ التي تناولت ربحية عينة من المصارف الأمريكية خلال الفترة من 1992 حتى 1997 ، توصلت إلى أن الدخل غير المتعلق بالفوائد قد تزايد خلال فترة البحث بنسبة 34% ، بينما تزايد الدخل المتعلق بالفوائد بنسبة 12% فقط ، مما يشير إلى ضرورة الاهتمام بالدخل غير المتعلق بالفوائد كمصدر مهم لزيادة الربحية . وقد وجدت الدراسة أن نسبة الدخل غير المتعلق بالفوائد إلى إجمالي الإيرادات قد ازدادت خلال فترة البحث بمعدل 27% بالنسبة للمصارف كبيرة الحجم ، بينما ازدادت خلال نفس الفترة بمعدل 12% فقط بالنسبة للمصارف صغير الحجم. وبالتالي تم صياغة فرض البحث الخاص بمتغير النشاطات خارج الميزانية العمومية على النحو الآتي :-

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية والنشاطات خارج الميزانية العمومية"

(7) تكلفة الودائع (مقاساً بحجم الفوائد المدفوعة إلى إجمالي الودائع) .

كما ذكرنا سابقاً إن المصارف لا تحصل على الودائع المرغوب فيها مجاناً فهي تتكبد تكاليف معينة للحصول على مثل هذه الودائع وتلتخص هذه التكاليف في المصاريف الإدارية والخدمية التي تعتمد على الكفاءة الإدارية للمصرف، وعلى التطور التكنولوجي التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية ، ومصاريف الفوائد التي يدفعها المصرف للمودعين ، هذا بالإضافة إلى التغيرات التي تحصل بين فترة وأخرى في المصارف التجارية في المجالات الأخرى كمخصصات خسائر القروض وأقساط التأمين على الودائع إن وجدت، والتي غالباً ما تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الوديعة ، وبذلك فإن قبول أي وديعة من قبل المصرف يجب أن يكون مرهوناً بقدرة المصرف على توظيف هذه الوديعة واستعمالها استعمالاً مربحاً وبخلاف ذلك سيتعرض المصرف للخسائر⁽¹⁹²⁾. وقد توصلت نتائج دراسة أيمن الرشدان لمحددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية إلى أن تكلفة الودائع لها تأثير عكسي على الربحية في المصارف التجارية الأردنية ، إذ إن زيادة حجم الفوائد المدفوعة على الودائع لدى تلك المصارف يؤدي إلى انخفاض ربحيتها.

وبالتالي تم صياغة فرض البحث الخاص بمتغير تكلفة الودائع على النحو الآتي :-

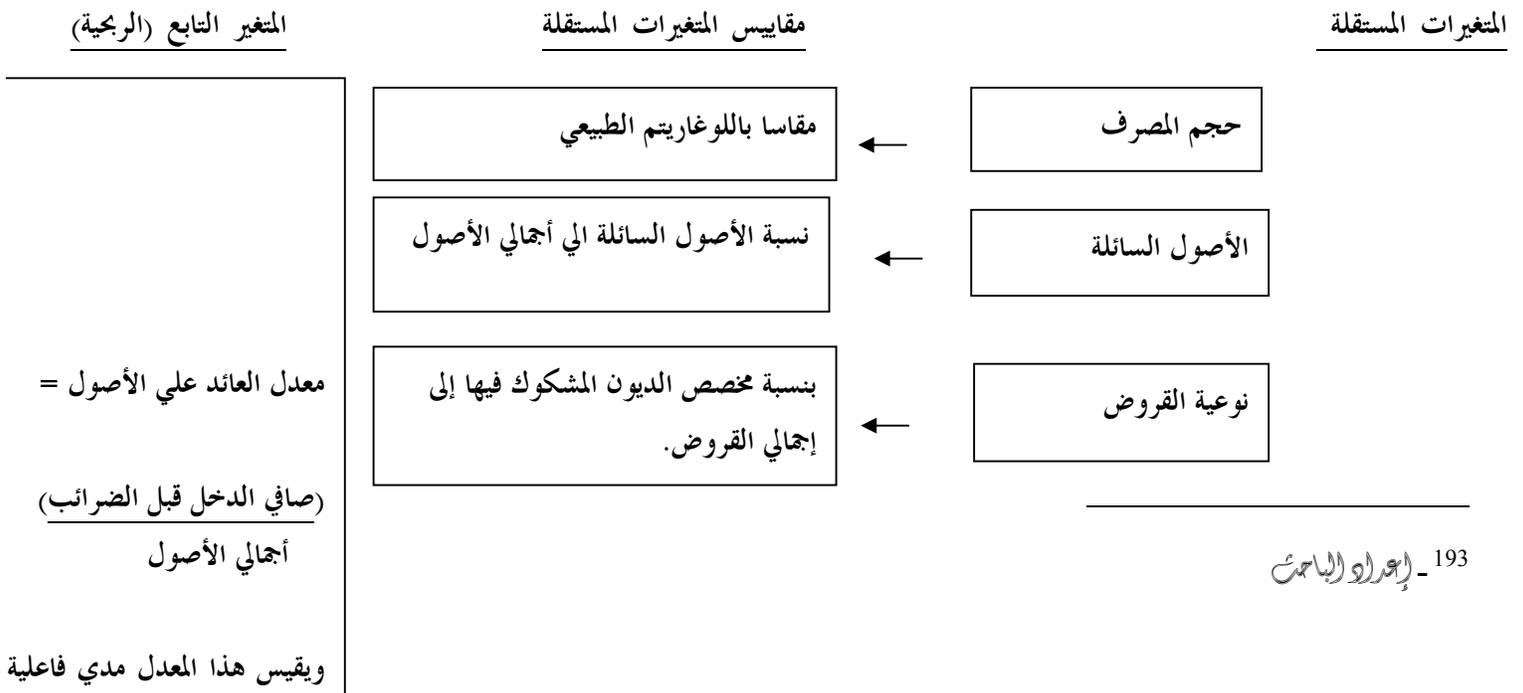
"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية وتكلفة الودائع".

191 - نفس المرجع السابق ، ص 23

192 - عبدالمعزم السيد علي ، "النقود والمصارف والأسواق المالية" ، عمان : دار الحامد للنشر ، سنة 2001 ، ص 177.

بعد دراسة الأدب المتعلق بموضوع محددات الربحية في المصارف التجارية واستعراض الدراسات السابقة وما توصلت إليه من نتائج نجد أن هذه النتائج قد تختلف من دولة إلى أخرى ، منها ما أظهرته الدراسات السابقة بأنه محدد مهم ومنها ما هو غير مهم أو قليل الأهمية في تفسير التغير في ربحية المصارف . فالنظم المصرفية حول العالم تختلف الى حد كبير في الحجم والعمل ، و تعمل في بيئات اقتصادية مختلفة وتشريعات قانونية مختلفة ، ولهذا لا يتوقع أن تكون النتائج التجريبية نفسها بين البلدان .وعلى ضوء ذلك تم تحديد المتغيرات الخاصة بالدراسة في الشكل الآتي :-

الشكل رقم (2-3-3) - المتغيرات المستقلة والمتغير التابع⁽¹⁹³⁾



نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول	←	نسبة الأصول الثابتة
نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة.	←	مخاطر رأس المال
نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول	←	الرافعة المالية
مقاسا بحجم الفوائد المدفوعة إلى إجمالي الودائع	←	مخاطر هامش الفائدة
نسبة حجم الفوائد المقبوضة إلى حجم الفوائد المدفوعة	←	تكلفة الودائع
نسبة صافي الدخل من الرسوم والعمولات إلى إجمالي الأصول	←	النشاطات خارج الميزانية

الفصل الثالث

الإطار العملي للدراسة

المبحث الأول

مجتمع وأسلوب الدراسة

مقدمة:-

يتناول هذا المبحث الأسلوب التطبيقي المتبع في الدراسة من حيث مجتمع وعينة الدراسة ومحتويات وأسلوب جمع البيانات وأسلوب التحليل

الإحصائي المستخدم لاختبار فرضيات الدراسة.

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:-

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف التجارية والتي تتكون من عشرة مصارف تجارية بالإضافة إلى المصارف الأهلية "مصرف الجمهورية، والمصرف التجاري الوطني، ومصرف الوحدة، ومصرف الصحاري، ومصرف الأمة، ومصرف التجارة والتنمية، ومصرف الأمان للتجارة والاستثمار، ومصرف الوفاء، مصرف الإجماع العربي، والمصارف الأهلية"

أما عينة الدراسة تتكون من المصارف التجارية ذات الملكية العامة لتمييزها بالانتشار الجغرافي الأوسع على مستوى البلاد، واستحواذ هذه المصارف على حوالي 90% من إجمالي الودائع، يضاف إلى ذلك مصرف التجارة والتنمية ذو الملكية الخاصة لتمييز نشاطه وخدماته الحديثة. وبذلك فان عينة الدراسة يتكون من :-

1-مصرف الجمهورية.

2-المصرف التجاري الوطني.

3-مصرف الوحدة.

4-مصرف الصحاري.

5-مصرف الأمة.

6-مصرف التجارة والتنمية .

مع ملاحظة أنه تم دمج مصرف الأمة مع مصرف الجمهورية في شهر 4 لسنة 2008.

أداة تجميع البيانات:-

تم تجميع البيانات الخاصة بالدراسة في شكل سلسلة زمنية تغطي إحدى عشرة سنة مالية متتابة، تبدأ من 1995م حتى عام 2005م ، وقد اعتمدت هذه الدراسة في الحصول على البيانات المطلوبة للبحث من القوائم المالية للمصارف التجارية لعينة البحث عن السنوات المالية الخاصة بفترة البحث .

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة :-

بعد تجميع متغيرات الدراسة من القوائم المالية والتقارير السنوية المنشورة عن مصرف ليبيا المركزي، ثم استخدام الأساليب الإحصائية الآلية:-

معامل تضخم التباين (Variance In Fiation Factor) :-

إن من إحدى المشاكل المهمة التي تواجه الانحدار المتعدد هي إمكانية وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة، فإذا كان الارتباط بين المتغيرات المستقلة قويا، فإن ذلك يؤدي إلى تضالٍ مصداقية معاملات الانحدار، ويتم الكشف عن الارتباط الخطي المتعدد (Detection of Muticollinearity) بين المتغيرات المستقلة عن طريق استخراج معامل تضخم التباين (Varionce In Fiaton Factor) والذي يرمز لها بالرمز (VIF).

من الحلول المقترحة لمعالجة مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة هو :-

(1) - استخدام بيانات إضافية (Additional data) :-

بما أن مشكلة الارتباط الخطي المتعدد هي في الأساس مشكلة بيانات عينة، لذا فإن هذه الطريقة تعالج المشكلة بزيادة البيانات المستعملة أي بزيادة حجم العينة.

(2) - إسقاط بعض المتغيرات (Dropping Variables) :-

من الطرق المستخدمة أيضا لمعالجة مشكلة الارتباط الخطي المتعدد هي إسقاط المتغير المستقل الذي يرتبط بعلاقة خطية قوية مع المتغيرات المستقلة الأخرى (ص 244، فتحي بوسدره). ونظرا لصعوبة الحصول على بيانات إضافية، فإن هذه الدراسة سوف تستخدم الاقتراح الثاني وهو إسقاط بعض المتغيرات المستقلة.

طرق إسقاط بعض المتغيرات المستقلة :-

تعد مشكلة اختيار "أفضل" مجموعة من المتغيرات المستقلة (المفسرة) التي يجب أن يتضمنها نموذج الانحدار الخاص بالظاهرة محل الدراسة أحد الصعوبات التي تواجه الباحث في التطبيقات القياسية. ولقد تم استخدام أسلوب التدرج الخلفي (Stepwise -Backeard) في بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد، والذي يعتمد على توفيق نموذج بجميع المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع كخطوة إجرائية أولى، ثم إجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة لمعالجة مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة وذلك بإسقاط أقل المتغيرات المستقلة معنوية (أضعف تأثير بين المتغيرات المستقلة على المتغير التابع اعتمادا على قيمة "P -Value")، ثم توفيق نموذج الانحدار المتعدد آخر بين المتغير التابع والمتبقي من المتغيرات المستقلة، وهكذا حتى يتم الحصول على أفضل علاقة خطية تربط المتغير التابع خطيا مع المتغيرات المستقلة

معامل الارتباط المتعدد (Coefficient of Multiple Correlation)

وهو عبارة عن المقياس الإحصائي المستخدم بشكل واسع لقياس العلاقة بين المتغير التابع "y" والمتغيرات المستقلة x k- (1K.....,X2,X1) مجتمعة.

$$R = \frac{\sum x_i y_i - n \bar{x} \bar{y}}{\sqrt{\sum x_i^2 - n \bar{x}^2} \sqrt{\sum y_i^2 - n \bar{y}^2}}$$

حيث إن :-

\bar{x} تمثل الوسط الحسابي لقيم x

\bar{y} تمثل الوسط الحسابي لقيم y

R ترمز لمعامل الارتباط بيرسون ، حيث ان :-

$$-1 \leq R \leq 1$$

مع ملاحظة أنه عندما يحتوي نموذج الانحدار علي متغير مستقل واحد أي عندما (K-1=1) فإن R سيكون هو نفسه r. فإذا كانت العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة قوية وموجبة فإن قيمة (R) تقترب من (1) وإذا كانت العلاقة قوية وسالبة عكسية ، فإن قيمة (R) تقترب من (-1) وكلما اقتربت قيم (R) من الصفر فيعني ذلك أن العلاقة ضعيفة ، وهنا نستطيع القول إنه كلما تقترب النقاط من خط الانحدار أو تقع على خط الانحدار فإن قيمة (R) تقترب من الواحد وكلما ابتعدت النقاط عن خط الانحدار فإن قيمة (R) تقترب من الصفر .

-وعندما نتحدث على الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة فيقصد بها الارتباط الخطي غير التام (Imperfect) وليس الارتباط الخطي التام (Perfect) .

- ويقصد بالارتباط الخطي التام أنه توجد علاقة تامة بين المتغير التابع (y) والمتغيرات المستقلة (X K-1 , ,X2,X1) ولا توجد متغيرات أخرى تؤثر في (Y) ، وفي هذه الحالة يكون معامل الارتباط المتعدد بين المتغير والمتغيرات المستقلة مجتمعة هي (R=1+) .

-أما حالة وجود علاقة خطية غير تامة بين المتغير التابع (Y) وبقية المتغيرات المستقلة ، فيعني ذلك أنه توجد متغيرات أخرى تؤثر في المتغير التابع بالإضافة للمتغيرات المستقلة ولكن هذه المتغيرات لا تظهر في النموذج ، ويرمز لها بالرمز (e_i) ويطلق عليها الخطأ العشوائي الذي يمثل المتغيرات الأخرى التي لم تظهر في نموذج الانحدار .

وهنا معامل الارتباط المتعدد يقع ما بين $-1 < R < 1$

وهذه الدراسة تبحث علي الارتباط الخطي المتعدد غير التام وليس الارتباط الخطي المتعدد التام الذي يكون من المستحيل ظهوره في مثل هذا النوع من الدراسات.

معامل التحديد المتعدد R^2

وهو عبارة عن نسبة التغير في المتغير التابع (Y) الذي يمكن تفسيره نسبة التغير في المتغيرات المستقلة (X₁, X₂, ..., X_{K-1})، أي نسبة تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع .

تحليل التباين Analysis of Variance

وقد تم استخدامه لاختبار مدى وجود تأثير معنوي للمتغير المستقل على المتغير التابع عندما تكون القيمة الإحصائية المستخدمة هي قيمة توزيع F عند مستوى أهمية $\alpha=0.05$.

وفيما يأتي جدول تحليل التباين في اتجاه واحد (One-way Analysis of Variance)

جدول رقم (3-1-1)-تحليل التباين الأحادي (Anova Table) :

مصدر الاختلافات S.O.V Source of variation	مجموع المربعات "ss" Sum of squares	درجات الحرية df Degree of freedom	متوسط المربعات mss Mean squares	قيمة F المحسوبة Computed f
--	---------------------------------------	---	------------------------------------	-------------------------------

بين المعاملات regression	SSr	K-1	$MST = \frac{SSr}{K-1}$	$= \frac{MST}{MSe}$
داخل المعاملات "الخطأ العشوائي" Random Error	SSe	K(n-1)	$MSe = \frac{SSe}{n-k}$	
Total المجموع	SST	(Kn-1)		

المبحث الثاني

- اختبار فرضيات الدراسة:-

أولا :- بالنسبة للمصارف مجتمعة .

الكشف عن الارتباط الخطي المتعدد واختيار أفضل نموذج:-

جدول رقم (1-2-3) معامل تضخم التباين (Vif) ومستوي المعنوية (Sig) للمصارف مجتمعة

يحتوي الجدول رقم (1-2-3) علي ثلاثة نماذج انحدار متعدد

-النموذج الأول:- يحتوي النموذج الأول علي نتائج الانحدار المتعدد الذي يجمع المتغير التابع (الربحية) وجميع المتغيرات المستقلة، حيث نلاحظ أن معامل تضخم التباين (Vif) لكل من إجمالي الأصول (Vif= 13.63) ، ومخاطر الرافعة المالية (Vif = 10.12) أكبر من

يدل ذلك

(10) ، مما

مشكلة

على أن هناك

متعدد بين

ارتباط خطي

المستقلة ،

المتغيرات

هذه

وللتخلص من

من

المشكلة لابد

إحدى

إسقاط

المستقلة

هذه المتغيرات

الأصول

(إجمالي

الرافعة

أو مخاطر

يتم

المالية)، حيث

المتغيرات

إسقاط أقل

النماذج	النموذج الأول		النموذج الثاني		النموذج الثالث	
	Sig	Vif	Sig	Vif	Sig	Vif
المتغيرات المستقلة						
إجمالي الأصول	.597	13.63	.551	3.93	----	---
نسبة الأصول السائلة	.001	3.20	.001	2.80	.000	2.73
نسبة الأصول الثابتة	.033	1.60	.030	1.59	.029	1.50
نوعية القروض	.000	3.17	.000	2.86	.000	2.79
مخاطر رأس المال	.000	2.4	.000	2.10	.000	2.04
الرافعة المالية	.805	10.12	----	----	----	----
مخاطر هامش الفائدة	.000	5.54	.000	5.45	.000	3.00
تكلفة الودائع	.086	3.80	.078	3.27	.055	1.61
النشاطات خارج الميزانية	.000	2.50	.000	2.40	.000	2.47

المستقلة معنوية ، وعند اختبار مستوى المعنوية نلاحظ أن المتغير المستقل (الرافعة المالية) هو أقل المتغيرات المستقلة معنوية (Sig = .805)

مما يترتب عليه إسقاط هذا المتغير أولاً. ثم نقوم بتوفيق نموذج انحدار متعدد آخر بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة باستثناء المتغير المستقل

(والرافعة المالية) الذي تم إسقاطه، وهذا مما يوضحه النموذج الثاني.

النموذج الثاني:-

نلاحظ في النموذج الثاني أن معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة أقل من (10) مما يدل أنه لا توجد علاقة خطية مرتفعة غير تامة ، تربط بين المتغيرات المستقلة ، كما أن قيمة (P-Value) تنخفض كلما تم حذف متغير مستقل ليس له تأثير معنوي ، وقد تم إسقاط أقل المتغيرات معنوية وهو إجمالي الأصول (P-Value =0.551) حتى تتحصل على أفضل نموذج يربط المتغير التابع مع المتغيرات المستقلة . وبذلك يكون النموذج الثالث هو أفضل نموذج انحدار متعدد يربط المتغير التابع والمتغيرات المستقلة (نسبة الأصول السائلة و نسبة الأصول الثابتة و نوعية القروض و مخاطر رأس المال و مخاطر معدل الفائدة و تكلفة الودائع و نشاطات خارج الميزانية) .

• ملخص معنوية نموذج الانحدار التدريجي.

جدول رقم(3-2-2) ملخص معنوية نموذج الانحدار التدريجي للمصارف مجتمعة

النموذج	R	R ²	P-Value
رقم (3)	.869	.754	.000

تشير نتائج تحليل الانحدار أن المتغيرات المستقلة الذي يتضمنها هذا النموذج لها علاقة ذات دلالة معنوية بالمتغير التابع (P-Value =.000) حيث وجد أن المتغيرات المستقلة المكونة للنموذج تفسر (R² = %75.4) من المتغيرات التي تطرأ علي المتغير التابع (الربحية) أما (%24.6) من تلك المتغيرات ترجع إلى تأثير عوامل أخرى ، كما تشير النتائج أيضا ، إلى أن الارتباط بين المتغير التابع (الربحية) والمتغيرات المستقلة (نسبة الأصول السائلة و نسبة الأصول الثابتة و نوعية القروض و المخاطر رأس المال و مخاطر معدل الفائدة و تكلفة الودائع و نشاطات خارج الميزانية) هو عبارة عن ارتباط قوى (R =0.869)

• نتائج تحليل الانحدار التدريجي

جدول رقم (3-2-3) نتائج تحليل الانحدار التدريجي للمصارف مجتمعة

النموذج	المعاملات غير الخطاء	المعاملات	اختبار(T)	مستوي المعنوية
---------	----------------------	-----------	-----------	----------------

(Sig)		المعيارية	العشوائي	المعيارية	
.573	-.566		.001	-6.76 ^{E-04}	Constant (3)
.000	-3.616	-.316	.003	-1.22 ^{E-02}	نسبة الأصول السائلة
.029	2.213	.148	.031	6.945 ^{E-02}	نسبة الأصول الثابتة
.000	-5.252	-.464	.005	-2.74 ^{E-02}	نوعية القروض
.000	4.848	.367	.005	2.620 ^{E-02}	مخاطر رأس المال
.000	5.637	.519	.044	.248	مخاطر هامش الفائدة
.055	1.941	.130	.064	.125	تكلفة الودائع
.000	7.427	.618	.113	.840	نشاطات خارج الميزانية

من خلال نتائج تحليل الانحدار التدريجي، الموضحة في الجدول رقم (3-2) - (3) يتضح ما يأتي:-
- الفرضية الأولى: (لا توجد علاقة ذات

إحصائية بين حجم المصرف وبين الربحية)

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين ربحية المصارف التجارية وحجم المصرف مقاسا باللوغاريتم الطبيعي لأجمالي الأصول ولكن ليست ذات دلالة إحصائية (P – Value =0.551) عند مستوى معنوية 5% وتعزى الدراسة عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية إلي محدودية الفرص الاستثمارية في الدولة وذلك لغياب دور سوق الأوراق المالية وعدم توافر الضمانات الكافية التي تشجع المصارف على منح المزيد من الائتمان مما أثر ذلك على تركيبة أصول المصارف التجارية. وبما أن العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية (P – Value =0.551) عند مستوى معنوية 5%، أذاً يتم قبول الفرضية الرئيسية" وهي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف وبين الربحية

الفرضية الثانية "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة والربحية"

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين ربحية المصارف التجارية ونسبة الأصول السائلة ذات دلالة إحصائية (P – Value =.000) عند مستوى معنوية 1%، حيث إن زيادة الأصول السائلة بنسبة 1% سوف يؤدي إلى انخفاض الربحية بنسبة 12.2%. وبما أن العلاقة ذات دلالة إحصائية (P- Value =.000) عند مستوى معنوية 1% إذاً يتم رفض الفرضية الرئيسية وقبول الفرضية البديلة وهي "توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة و ربحية المصارف التجارية".

الفرضية الثالثة " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول الثابتة و ربحية المصارف التجارية "

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين ربحية المصارف التجارية ونسبة الأصول الثابتة ذات دلالة إحصائية (P- Value =0.029) عند مستوى معنوية 1% ، حيث إن زيادة الأصول الثابتة بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة الربحية بنسبة 6.9%. وبما أن العلاقة طردية ذات دلالة إحصائية أذاً يتم رفض الفرضية الرئيسية وقبول الفرضية الفرعية وهي "توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف التجارية ونسبة الأصول الثابتة".

الفرضية الرابعة:- "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوعية القروض وربحية المصارف التجارية"

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين نوعية القروض وربحية المصارف التجارية ذات دلالة إحصائية (P- Value =.000) عند مستوى معنوية 1%، حيث أن زيادة النوعية الرديئة من القروض بنسبة (1%) إلى انخفاض الربحية بنسبة (2.74%). وبما أن العلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية إذاً يتم رفض الفرضية الرئيسية وقبول الفرضية الفرعية وهي "توجد علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف التجارية ونوعية القروض".

الفرضية الخامسة "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال وربحية المصارف التجارية"

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين مخاطر رأس المال وربحية المصارف التجارية ذات دلالة إحصائية (P- Value =.000) عند مستوى معنوية 1%، حيث إن زيادة مخاطر رأس المال بنسبة (1%) سوف يؤدي إلى زيادة الربحية بنسبة (2.62%). وبما أن العلاقة طردية ذات دلالة إحصائية، أذاً يتم رفض الفرضية الرئيسية وقبول الفرضية الفرعية وهي "توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال وربحية المصارف التجارية".

الفرضية السادسة:- "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الرافعة المالية وبين الربحية"

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين مخاطر الرافعة المالية وربحية المصارف التجارية ولكن ليست ذات دلالة إحصائية (P- Value =.714) عند مستوى معنوية 5%.

وبما أن العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية، أذاً يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الرافعة المالية وربحية المصارف التجارية".

الفرضية السابعة:- "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر هامش الفائدة وبين الربحية"

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين مخاطر هامش الفائدة وربحية المصارف التجارية ذات دلالة إحصائية (P- Value =.000) عند مستوى معنوية 1% ، حيث زيادة مخاطر هامش الفائدة بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة الربحية بنسبة (24.8%). وبما

أن العلاقة طردية ذات دلالة إحصائية، لذلك يتم رفض الفرضية الرئيسية وقبول الفرضية الفرعية وهي " توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر هامش الفائدة وربحية المصارف التجارية "

الفرضية الثامنة:- " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تكلفة الودائع والربحية".

بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين تكلفة الودائع وربحية المصارف التجارية ذات دلالة إحصائية (P- Value =0.05) عند

النماذج	النموذج الأول	النموذج الثاني	النموذج الثالث
مستوى معنوية 5%			
، حيث إن زيادة الودائع			
ذات التكلفة بنسبة			
1% سوف يؤدي إلي			
زيادة الربحية بنسبة			
(12.5%) وبما أن			
العلاقة طردية ذات دلالة			

إحصائية ، إذاً يتم رفض الفرضية الرئيسية وقبول الفرضية الفرعية وهي " توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تكلفة الودائع وربحية المصارف التجارية "

الفرضية التاسعة:- "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النشاطات خارج الميزانية والربحية".

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين النشاطات خارج الميزانية وربحية المصارف التجارية ذات دلالة إحصائية (P- Value

=.000) عند مستوى معنوية 1% ، حيث أن زيادة النشاطات خارج الميزانية بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة الربحية بنسبة(14%).

وبما أن العلاقة طردية ذات دلالة إحصائية، لذلك يتم رفض الفرضية الرئيسية وقبول الفرضية الفرعية وهي " توجد علاقة طردية ذات دلالة

إحصائية بين النشاطات خارج لميزانية وربحية المصارف التجارية " .

ثانيا:- مصرف الوحدة

الكشف عن الارتباط الخطي المتعدد واختيار أفضل نموذج

Sig	Vif	Sig	Vif	Sig	Vif	المتغيرات المستقلة	جدول رقم (3-2-4)
.016	2.446	.025	2.447	.039	2.455	إجمالي الأصول	معامل تضخم التباين (Vif)
-----	-----	-----	-----	.881	11.126	نسبة الأصول السائلة	ومستوى المعنوية (Sig)
.075	3.167	.099	3.869	.158	4.330	نسبة الأصول الثابتة	لمصرف الوحدة
.094	1.956	.119	2.385	1.50	2.461	نوعية القروض	يحتوى الجدول رقم (3-3)
.001	4.142	.002	4.362	.064	18.842	مخاطر رأس المال	(4-2) على ثلاثة نماذج
-----	-----	.729	4.535	.774	18.883	الرافعة المالية	انحدار متعدد
.001	3.733	.002	4.352	.003	4.356	مخاطر هامش الفائدة	-النموذج الأول:- يحتوي
.020	8.968	.029	8.972	.045	9.200	تكلفة الودائع	النموذج الأول علي نتائج
.024	9.193	.037	9.312	.054	9.423	النشاطات خارج الميزانية	الانحدار المتعدد الذي يجمع

المتغير التابع (الربحية) وجميع المتغيرات المستقلة، حيث نلاحظ أن معامل تضخم التباين (Vif) لكل من نسبة الأصول السائلة (Vif= 11.126)، ومخاطر رأس المال (Vif=18.842)، ومخاطر الرافعة المالية (Vif = 18.883) أكبر من (10)، مما يدل على وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة، وللتخلص من هذه المشكلة لابد من إسقاط إحدى هذه المتغيرات المستقلة (نسبة الأصول السائلة أو مخاطر رأس المال أو مخاطر الرافعة المالية)، حيث يتم إسقاط أقل المتغيرات المستقلة معنوية، وعند اختبار مستوى المعنوية، نلاحظ أن المتغير المستقل (نسبة الأصول السائلة) هو أقل المتغيرات المستقلة معنوية (Sig = .881) مما يترتب عليه إسقاط هذا المتغير أولاً. ثم نقوم بتوفيق نموذج انحدار متعدد آخر بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة باستثناء المتغير المستقل (نسبة الأصول السائلة) الذي تم إسقاطه، وهذا ما يوضحه النموذج الثاني.

النموذج الثاني :- نلاحظ في النموذج الثاني أن معامل تضخم التباين (Vif) لجميع المتغيرات المستقلة أقل من (10) مما يدل أنه لا توجد علاقة خطية مرتفعة غير تامة، تربط بين المتغيرات المستقلة، كما نلاحظ انخفاض قيمة (P-Value) كلما تم حذف متغير مستقل ليس له تأثير معنوي، وبذلك سيتم إسقاط أقل المتغيرات معنوية وهو الرافعة المالية (P-Value = 0.729) حتى نحصل علي أفضل نموذج يربط

المتغير التابع مع المتغيرات المستقلة. وبذلك يكون النموذج الثالث هو أفضل نموذج انحدار متعدد تدرجي يربط المتغير التابع (الربحية) والمتغيرات المستقلة (نسبة الأصول الثابتة، ونوعية القروض، و مخاطر رأس المال، و مخاطر هامش الفائدة، و تكلفة الودائع، و نشاطات خارج الميزانية).

• ملخص معنوية نموذج الانحدار التدرجي.

جدول رقم (3-2-5) ملخص معنوية نموذج الانحدار التدرجي لمصرف الوحدة

النموذج	R	R ²	P-Value
رقم (3)	.962	.926	.001

تشير نتائج تحليل الانحدار أن المتغيرات المستقلة الذي يتضمنها هذا النموذج لها علاقة ذات دلالة معنوية بالمتغير التابع (P-Value =001) حيث وجد أن المتغيرات المستقلة المكونة للنموذج تفسر (R²=%92.6) من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (الربحية)، أما 7.4% من تلك المتغيرات ترجع إلي تأثير عوامل أخرى ، كما تشير النتائج أيضا ، بأن الارتباط بين المتغير التابع (الربحية) والمتغيرات المستقلة (نسبة الأصول الثابتة ، نوعية القروض ، المخاطر ، رأس المال مخاطر هامش الفائدة ، تكلفة الودائع ، نشاطات خارج الميزانية) هو عبارة عن ارتباط قوى (R =0.962)

- نتائج تحليل الانحدار التدرجي واختبار الفرضيات

النموذج	المعاملات غير المعيارية	الخطأ العشوائي	المعاملات المعيارية	اختبار (T)	مستوي المعنوية (Sig)
Constant (3)	-6.43 ^{E-02}	.023		-2.846	.022
إجمالي الأصول	3.317 ^{E-03}	.001	.454	3.022	.016
نسبة الأصول الثابتة	5.824 ^{E-02}	.029	.350	2.043	.075

094.	-1.899	-.255	.016	-3.02^{E-02}	نوعية القروض	جدول رقم
.001	-5.090	.996	.016	-8.28^{E-02}	مخاطر رأس المال	(3-2-6) نتائج تحليل
.001	5.583	1.037	.056	.315	مخاطر هامش الفائدة	الانحدار التدريجي لمصرف
.020	2.891	.832	.203	.586	تكلفة الودائع	الوحدة
.024	2.782	.811	1.158	3.222	نشاطات خارج الميزانية	- اختبار الفرضيات

- الفرضية الأولى: (لا توجد علاقة ذات إحصائية بين حجم المصرف وبين الربحية)

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين ربحية المصارف التجارية وحجم المصرف مقاسا باللوغاريتم الطبيعي ذات دلالة إحصائية (P – Value =0.016) عند مستوى معنوية 5%. حيث إن زيادة حجم المصرف بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة الربحية بنسبة 3317%.

وبما أن العلاقة ذات دلالة إحصائية أذاً يتم رفض الفرضية الرئيسية وقبول الفرضية البديلة وهي "توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف والربحية".

الفرضية الثانية "لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة والربحية"

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين ربحية المصارف التجارية ونسبة الأصول السائلة وأنها ليست ذات دلالة إحصائية (P – Value =0.824) عند مستوى معنوية 5%

وبما أن العلاقة ذات دلالة إحصائية إذاً يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي " لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة وربحية المصارف التجارية ".

-الفرضية الثالثة " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول الثابتة وربحية المصارف التجارية "

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين ربحية المصارف التجارية ونسبة الأصول الثابتة ليست ذات دلالة إحصائية (P- Value =0.075) عند مستوي معنوية 5%.

(مصرف الجمهورية) جدول رقم (3-2-7) معامل تضخم التباين (Vif) ومستوى المعنوية (Sig) لمصرف الجمهورية

النموذج الأول		النموذج الثاني		النموذج الثالث		النموذج الرابع		النموذج الخامس		النموذج السادس		
Sig	Vif	Sig	Vif	Sig	Vif	Sig	Vif	Sig	Vif	Sig	Vif	
.883	94.7	.818	43.7	.826	32.5	---	---	---	---	---	---	أجمالي الأصول
.716	43.5	.590	23.7	.526	14.6	.416	5.14	.320	4.37	1.91	.032	نسبة الأصول السائلة
.622	6.91	.596	6.84	.561	6.84	.534	6.83	.489	4.40	---	---	نسبة الأصول الثابتة
.876	45.3	.590	39.6	.751	26.2	.117	2.87	.030	1,69	1.52	.013	نوعية القروض
.997	70.8	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	مخاطر رأس المال
.922	10.9	.915	10.9	---	---	---	---	---	---	---	---	الرافعة المالية
.199	10.1	.138	8.84	.110	8.81	.089	8.80	.055	6.93	6.29	.060	مخاطر هامش الفائدة
.260	15.2	.206	14.1	.175	13.1	.153	13.1	.044	5.65	5.10	.047	تكلفة الودائع
.879	8.99	.868	9.31	.817	6.29	.873	6.29	---	---	---	---	نشاطات خارج الميزانية

وبما أن العلاقة طردية ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية إذاً يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف التجارية ونسبة الأصول الثابتة " .

الفرضية الرابعة: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوعية القروض وربحية المصارف التجارية "

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين نوعية القروض وربحية المصارف التجارية ليست ذات دلالة إحصائية (P- Value =0.094) عند مستوى معنوية 5%.

وبما أن العلاقة عكسية ليست ذات دلالة إحصائية إذاً يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي "لا توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف التجارية ونوعية القروض " .

الفرضية الخامسة "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال وربحية المصارف التجارية "

أظهرت نتائج الدراسة أنه هناك علاقة عكسية بين مخاطر رأس المال وربحية المصارف التجارية ذات دلالة إحصائية (P- Value =0.001) عند مستوى معنوية 1% ، حيث إن زيادة مخاطر رأس المال بنسبة (1%) سوف تؤدي إلى انخفاض الربحية بنسبة (8.28%)

وبما أن العلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية، إذاً يتم رفض الفرضية الرئيسية وقبول الفرضية البديلة وهي " توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال وربحية المصارف التجارية " .

الفرضية السادسة:-"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية وربحية المصارف التجارية "

- أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين الرافعة المالية وربحية المصارف التجارية ولكن ليست ذات دلالة إحصائية (P- Value =0.729) عند مستوى معنوية 5%. وبما أن العلاقة عكسية ليست ذات دلالة إحصائية، إذاً يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي " لا

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية وربحية المصارف التجارية "

الفرضية السابعة:- "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر هامش الفائدة وبين الربحية "

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين مخاطر هامش الفائدة وربحية المصارف التجارية ذات دلالة إحصائية (P- Value =0.000) عند مستوى معنوية 1%، حيث أن زيادة مخاطر هامش الفائدة و بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة الربحية بنسبة (248%) .

وبما أن العلاقة طردية ذات دلالة إحصائية، إذاً يتم رفض الفرضية الرئيسية وقبول الفرضية البديلة وهي " توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر هامش الفائدة وربحية المصارف التجارية "

الفرضية الثامنة:- " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تكلفة الودائع وبين الربحية ".

بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين تكلفة الودائع وربحية المصارف التجارية وأنها ذات دلالة إحصائية (P- Value 0.020) عند مستوى معنوية 5%، حيث أن زيادة الودائع ذات التكلفة بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة الربحية بنسبة (58.6%). وبما أن العلاقة طردية ذات دلالة إحصائية، إذاً يتم رفض الفرضية الرئيسية وقبول الفرضية البديلة وهي " توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تكلفة الودائع وربحية المصارف التجارية "

الفرضية التاسعة:-"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النشاطات خارج الميزانية وبين الربحية"

بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين النشاطات خارج الميزانية وربحية المصارف التجارية ذات دلالة إحصائية (P- 0.024) عند مستوى معنوية 5%، حيث أن زيادة الودائع ذات التكلفة بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة الربحية بنسبة (32%). وبما أن العلاقة طردية وذات دلالة إحصائية، إذاً يتم رفض الفرضية الرئيسية وقبول الفرضية البديلة وهي " توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين النشاطات خارج الميزانية وربحية المصارف التجارية "

ثالثاً:- (مصرف الجمهورية)

الكشف عن الارتباط الخطي المتعدد واختيار أفضل نموذج

-النموذج الأول:- يحتوي النموذج الأول على نتائج الانحدار المتعدد الذي يجمع المتغير التابع (الربحية) وجميع

المتغيرات المستقلة، حيث نلاحظ أن معامل تضخم التباين (Vif) لكل من إجمالي الأصول (Vif= 94.7)، نسبة الأصول السائلة (Vif= 43.5)، ونوعية القروض (Vif= 45.3)، ومخاطر رأس المال (Vif=70.8)، ومخاطر الرافعة المالية (Vif = 10.9)، ومخاطر هامش الفائدة (Vif = 10.1) وتكلفة الودائع (Vif = 15.2) أكبر من (10)، مما يدل على أن هناك مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة، وللتخلص من هذه المشكلة لابد من إسقاط إحدى هذه المتغيرات المستقلة (إجمالي الأصول أو نسبة الأصول السائلة أو نوعية القروض أو مخاطر رأس المال أو مخاطر الرافعة المالية أو مخاطر هامش الفائدة أو تكلفة الودائع)، وعلى هذا سيتم إسقاط أقل المتغيرات المستقلة معنوية، فعند اختبار مستوى المعنوية نلاحظ أن المتغير المستقل (مخاطر رأس المال) هو أقل المتغيرات المستقلة معنوية (Sig

997) مما يترتب عليه إسقاط هذا المتغير أولاً. ثم نقوم بتوفيق نموذج انحدار متعدد آخر بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة باستثناء المتغير المستقل (مخاطر رأس المال) الذي تم إسقاطه ، وهذا ما يوضحه النموذج الثاني

النموذج الثاني: - نلاحظ في النموذج الثاني أن معامل تضخم التباين (VIF) لكل من إجمالي الأصول ($Vif=43.7$) نسبة الأصول السائلة ($Vif=23.7$) ، ونوعية القروض ($Vif=39.6$) ، ومخاطر الرافعة المالية ($Vif=10.9$) وتكلفة الودائع ($Vif=14.1$) لايزال أكبر من (10) مما يترتب عليه إسقاط أقل المتغيرات المستقلة معنوية وهو مخاطر الرافعة المالية ($Sig=.915$) ، ثم نقوم بتوفيق نموذج انحدار متعدد آخر بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مع استثناء مخاطر رأس المال ومخاطر الرافعة المالية وهذا ما يوضحه النموذج الثالث.

النموذج الثالث: - نلاحظ في هذا النموذج أن معامل تضخم التباين (VIF) لكل من إجمالي الأصول ($Vif=32.7$) نسبة الأصول السائلة ($Vif=14.6$) ، ونوعية القروض ($Vif=26.2$) ، وتكلفة الودائع ($Vif=13.8$) لايزال أكبر من (10) ، مما يترتب عليه إسقاط المتغير المستقل إجمالي الأصول لأنه أقل معنوية ($Sig=.826$) ، ثم نقوم بتوفيق نموذج انحدار متعدد آخر بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مع استثناء مخاطر رأس المال ومخاطر الرافعة المالية وإجمالي الأصول وهذا ما يوضحه النموذج الرابع.

النموذج الرابع: - نلاحظ في هذا النموذج أن معامل تضخم التباين (VIF) لتكلفة الودائع ($Vif=13.8$) لايزال أكبر من (10) مما يترتب عليه إسقاط هذا المتغير ، ثم نقوم بتوفيق نموذج انحدار متعدد آخر بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مع استثناء مخاطر رأس المال ومخاطر الرافعة المالية وإجمالي الأصول وهذا ما يوضحه النموذج الخامس.

النموذج الخامس: - نلاحظ في النموذج الخامس أن معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة أقل من (10) مما يدل أنه لا توجد علاقة خطية مرتفعة غير تامة تربط بين المتغيرات المستقلة ، كما نلاحظ انخفاض قيمة (P-Value) كلما تم حذف متغير مستقل ليس له تأثير معنوي ، وبذلك سيتم إسقاط أقل المتغيرات معنوية وهو نسبة الأصول الثابتة ($P-Value=0.489$) حتى نتحصل على أفضل نموذج يربط المتغير التابع مع المتغيرات المستقلة. وبذلك يكون النموذج السادس هو أفضل نموذج انحدار متعدد تدريجي يربط المتغير التابع (الربحية) والمتغيرات المستقلة (نسبة الأصول السائلة ونوعية القروض ومخاطر هامش الفائدة وتكلفة الودائع).

• ملخص معنوية نموذج الانحدار التدريجي.

جدول رقم (3-2-8) ملخص معنوية نموذج الانحدار التدريجي لمصرف الجمهورية

النموذج	R	R ²	P-Value
رقم (6)	.796	.633	.018

تشير نتائج تحليل الانحدار إلى أن المتغيرات المستقلة الذي يتضمنها هذا النموذج لها علاقة ذات دلالة معنوية بالمتغير التابع (P-Value =.018) حيث وجد أن المتغيرات المستقلة المكونة للنموذج تفسر (R²=%63.3) من المتغيرات التي تطرأ علي المتغير التابع (الربحية) أما 36.7% من تلك المتغيرات ترجع إلي تأثير عوامل أخرى ، كما تشير النتائج أيضا ، بأن الارتباط بين المتغير التابع (الربحية) والمتغيرات المستقلة (نسبة الأصول السائلة ونوعية القروض ومخاطر هامش الفائدة وتكلفة الودائع) هو عبارة عن ارتباط قوى (R =.796)

-نتائج تحليل الانحدار التدريجي واختبار الفرضيات

جدول رقم (3-2-9) نتائج تحليل الانحدار التدريجي لمصرف الجمهورية:-

النموذج	المعاملات غير المعيارية	الخطأ العشوائي	المعاملات المعيارية	اختبار (T)	مستوي المعنوية (Sig)
Constant (6)	8.698 ^{E-03}	.007		1.170	.267
نسبة الأصول السائلة	-1.20 ^{E-02}	.007	-.620	-2.453	.032
نوعية القروض	-8.06 ^{E-02}	.027	-.669	-2.965	.013
مخاطر هامش الفائدة	.343	.163	.963	2.100	.060
تكلفة الودائع	.416	.186	.924	2.239	.047

-اختبار الفرضيات

- الفرضية الأولى: (لا توجد علاقة ذات إحصائية بين حجم المصرف وبين الربحية)

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين ربحية المصارف التجارية وحجم المصرف مقاسا باللوغاريتم الطبيعي ليست ذات دلالة إحصائية (P –Value =0.716) عند مستوى معنوية 5%. وبما أن العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية أذاً يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف والربحية".

- الفرضية الثانية "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة والربحية" أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين ربحية المصارف التجارية ونسبة الأصول السائلة ذات دلالة إحصائية ($P - Value = 0.032$) عند مستوى معنوية 5% ، حيث أن زيادة نسبة الأصول السائلة بنسبة (1%) سوف تؤدي إلى انخفاض الربحية بنسبة (1.81%) . وبما أن العلاقة ذات دلالة إحصائية إذاً يتم رفض الفرضية الرئيسية وقبول الفرضية البديلة وهي " توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة وربحية المصارف التجارية

- الفرضية الثالثة " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول الثابتة وربحية المصارف التجارية "

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين ربحية المصارف التجارية ونسبة الأصول الثابتة ليست ذات دلالة إحصائية (P- Value =0.489) عند مستوى معنوية 5%. وبما أن العلاقة طردية ليست ذات دلالة إحصائية، إذاً يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول الثابتة وربحية المصارف التجارية " .

- الفرضية الرابعة: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوعية القروض وربحية المصارف التجارية "

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين نوعية القروض وربحية المصارف التجارية ذات دلالة إحصائية (P- Value =0.013) عند مستوى معنوية 5%، حيث إن زيادة النوعية الرديئة من القروض بنسبة (1%) سوف تؤدي إلى انخفاض الربحية بنسبة (8.06%). وبما أن العلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية، إذاً يتم رفض الفرضية الرئيسية وقبول الفرضية البديلة وهي "توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف التجارية ونوعية القروض".

الفرضية الخامسة "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال وربحية المصارف التجارية "

- أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين مخاطر رأس المال وربحية المصارف التجارية ليست ذات دلالة إحصائية (P- Value =0.819) عند مستوى معنوية 5% .وبما أن العلاقة عكسية ليسه ذات دلالة إحصائية، إذاً يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال وربحية المصارف التجارية "

- الفرضية السادسة:- "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية وربحية المصارف التجارية "

(مصرف التجاري الوطني)

جدول رقم (3-2-10) معامل تضخم التباين (Vif) ومستوى المعنوية (Sig) للمصرف التجاري الوطني:-

النموذج السابع		النموذج السادس		النموذج الخامس		النموذج الرابع		النموذج الثالث		النموذج الثاني		النموذج الأول		
Sig	Vif	Sig	Vif	Sig	Vif	Sig	Vif	Sig	Vif	Sig	Vif	Sig	Vif	
---	---	.199	4.097	.066	5.413	.134	5.950	.208	6.799	.321	11.68 2	.383	12.52 9	إجمالي الأصول
---	---	---	---	---	---	---	---	.810	3.581	.887	4.465	.910	14.46	نسبة الأصول السائلة
.000	1.263	.001	4.115	.000	4.132	.001	4.257	.003	4.989	.014	7.557	.023	7.567	نسبة الأصول الثابتة
---	---	---	---	.140	2.173	.116	2.189	.134	2.257	.161	2.264	.202	2.348	نوعية القروض
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	.894	2.405	.912	2.508	مخاطر رأس المال
---	---	---	---	---	---	.250	1.754	.369	2.126	.412	2.544	.528	3.418	الرافعة المالية
.072	4.597	.032	7.183	.041	7.348	.042	7.356	.066	9.055	.086	9.147	.114	9.193	مخاطر هامش الفائدة
.051	4.556	.029	10.623	.015	11.03	.035	12.21 2	.054	14.33	.072	14.50 9	.125	18.04	تكلفة الودائع
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	.961	7.585	نشاطات خارج الميزانية

- أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين الرافعة المالية وربحية المصارف التجارية ولكن ليست ذات دلالة إحصائية (P- Value =0.865) عند مستوى معنوية 5%. وبما أن العلاقة عكسية ليست ذات دلالة إحصائية، إذا يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية وربحية المصارف التجارية "

الفرضية السابعة:- "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر هامش الفائدة وبين الربحية "

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين مخاطر هامش الفائدة وربحية المصارف التجارية ليست ذات دلالة إحصائية (P- Value =0.06) عند مستوى معنوية 5%. وبما أن العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية، إذاً يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي " توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر هامش الفائدة وربحية المصارف التجارية "

الفرضية الثامنة:- " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تكلفة الودائع وبين الربحية ".

بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين تكلفة الودائع وربحية المصارف التجارية وأنها ذات دلالة إحصائية (P- Value 0.047) عند مستوى معنوية 5%، حيث إن زيادة الودائع ذات التكلفة بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة الربحية بنسبة (34.3%). وبما أن العلاقة طردية ذات دلالة إحصائية، إذاً يتم رفض الفرضية الرئيسية وقبول الفرضية البديلة وهي " توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تكلفة الودائع وربحية المصارف التجارية "

الفرضية التاسعة:- "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النشاطات خارج الميزانية وبين الربحية"

بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين النشاطات خارج الميزانية وربحية المصارف التجارية ولكن ليست ذات دلالة إحصائية (P- Value =0.782) عند مستوى معنوية 5% .

وبما أن العلاقة طردية ذات دلالة إحصائية، إذاً يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النشاطات خارج الميزانية وربحية المصارف التجارية "

ثالثاً:- (مصرف التجاري الوطني)

النموذج الأول:- يحتوي النموذج الأول على نتائج الانحدار المتعدد الذي يجمع المتغير التابع (الربحية) وجميع المتغيرات المستقلة، حيث نلاحظ أن معامل تضخم التباين (Vif) لكل من إجمالي الأصول (Vif= 12.53) نسبة الأصول السائلة (Vif= 14.45) ، وتكلفة

الودائع ($Vif = 18.04$) أكبر من (10) ، مما يدل ذلك على أن هناك مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة ، وللتخلص من هذه المشكلة لابد من إسقاط إحدي هذه المتغيرات المستقلة (إجمالي الأصول أو نسبة الأصول السائلة أو تكلفة الودائع)، وسيتم إسقاط أقل المتغيرات المستقلة معنوية ، وعند اختبار مستوي المعنوية نلاحظ أن المتغير المستقل (النشاطات خارج الميزانية) هو أقل المتغيرات المستقلة معنوية ($Sig = .961$) مما يترتب عليه إسقاط هذا المتغير أولاً. ثم نقوم بتوفيق نموذج انحدار متعدد آخر بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة باستثناء المتغير المستقل (النشاطات خارج الميزانية) الذي تم إسقاطه، وهذا ما يوضحه النموذج الثاني

النموذج الثاني :- نلاحظ في النموذج الثاني أن معامل تضخم التباين (VIF) لكل من إجمالي الأصول ($Vif = 11.68$) وتكلفة الودائع ($Vif = 14.51$) لا تزال أكبر من (10) مما يترتب عليه إسقاط أقل المتغيرات المستقلة معنوية وهو مخاطر رأس المال ($Sig = .894$) ، ثم نقوم بتوفيق نموذج انحدار متعدد آخر بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مع استثناء النشاطات خارج الميزانية ومخاطر رأس المال وهذا ما يوضحه النموذج الثالث.

النموذج الثالث:- نلاحظ في هذا النموذج أن معامل تضخم التباين (VIF) لتكلفة الودائع فقط ($Vif = 14.33$) لا تزال أكبر من (10)، مما يترتب عليه إسقاط المتغير المستقل نسبة الأصول السائلة، لأنه أقل المتغيرات معنوية ($Sig = .810$) ، ثم نقوم بتوفيق نموذج انحدار متعدد آخر بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مع استثناء النشاطات خارج الميزانية و مخاطر رأس المال ونسبة الأصول السائلة وهذا ما يوضحه النموذج الرابع.

النموذج الرابع:- نلاحظ في هذا النموذج أن معامل تضخم التباين (VIF) لتكلفة الودائع أصبح ($Vif = 12.21$) لا تزال أكبر من (10) مما يترتب عليه إسقاط المتغير المستقل مخاطر الرافعة المالية لأنه أقل المتغيرات معنوية ($Sig = .250$) ، ثم نقوم بتوفيق نموذج انحدار متعدد آخر بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مع استثناء النشاطات خارج الميزانية و مخاطر رأس المال ونسبة الأصول السائلة ومخاطر الرافعة المالية وهذا ما يوضحه النموذج الخامس.

النموذج الخامس:- نلاحظ أن معامل تضخم التباين (VIF) لتكلفة الودائع لا تزال أكبر من (10) في النموذج الخامس والسادس أيضا مما يترتب على ذلك إسقاط أقل المتغيرات المستقلة معنوية، حيث نجد أن المتغير نوعية القروض أقل المتغيرات المستقلة معنوية ($Sig = .140$) مما يترتب عليه إسقاط هذا المتغير وهذا ما يوضحه النموذج السادس.

أما في النموذج السادس نلاحظ أن مستوى المعنوية للمتغير المستقل إجمالي الأصول هي ($Sig = .199$) مما يترتب عليه إسقاط هذا المتغير وهذا ما يوضحه النموذج السابع. أما في النموذج السابع نلاحظ أن معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة أقل من (10)، وذلك بعد إسقاط المتغير المستقل إجمالي الأصول مما يدل على أنه لا توجد علاقة خطية مرتفعة غير تامة تربط بين المتغيرات المستقلة، وبذلك يكون النموذج السابع هو أفضل نموذج انحدار متعدد تدرجي يربط المتغير التابع (الربحية) والمتغيرات المستقلة (نسبة الأصول الثابتة ومخاطر هامش الفائدة وتكلفة الودائع).

• ملخص معنوية نموذج الانحدار التدرجي.

جدول رقم (3-2-11) ملخص معنوية نموذج الانحدار التدرجي للمصرف التجاري الوطني

النموذج	R	R ²	P-Value
رقم (7)	.873	.762	.000

تشير نتائج تحليل الانحدار إلى أن المتغيرات المستقلة الذي يتضمنها هذا النموذج لها علاقة ذات دلالة معنوية بالمتغير التابع (P-Value = 0.00) حيث وجد أن المتغيرات المستقلة المكونة للنموذج تفسر ($R^2 = 76.2\%$) من المتغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (الربحية) أما 23.8% من تلك المتغيرات ترجع إلى تأثير عوامل أخرى، كما تشير النتائج أيضا، إلى إن الارتباط بين المتغير التابع (الربحية) والمتغيرات المستقلة (نسبة الأصول السائلة ونوعية القروض ومخاطر هامش الفائدة وتكلفة الودائع) هو عبارة عن ارتباط قوى ($R = 0.873$)

نتائج تحليل الانحدار التدرجي واختبار الفرضيات

جدول رقم (3-2-12) نتائج تحليل الانحدار التدرجي للمصرف التجاري الوطني

النموذج	المعاملات المعيارية	الخطأ العشوائي	المعاملات المعيارية	اختبار (T)	مستوي المعنوية (Sig)
Constant (3)	-1.22 ^{E-02}	.005		-2.331	.038
نسبة الأصول الثابتة	.356	.058	.970	6.126	.000

مخاطر هامش الفائدة	.222	.113	.596	1.972	.072
تكلفة الودائع	.189	.087	.653	2.170	.051

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: (لا توجد علاقة ذات إحصائية بين حجم المصرف وبين الربحية)

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين ربحية المصارف التجارية وحجم المصرف مقاسا باللوغاريتم الطبيعي ليست ذات دلالة إحصائية ($P - Value = 0.199$) عند مستوى معنوية 5%، وبما أن العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية، أذاً يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف والربحية".

الفرضية الثانية "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة والربحية":-

أظهرت نتائج الدراسة بأن هناك علاقة عكسية بين ربحية المصارف التجارية ونسبة الأصول السائلة إلا أنها ليست ذات دلالة إحصائية ($P - Value = 0.319$) عند مستوى معنوية 5% . وبما أن العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية إذاً يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة وربحية المصارف التجارية"

الفرضية الثالثة " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول الثابتة وربحية المصارف التجارية "

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين ربحية المصارف التجارية ونسبة الأصول الثابتة وأنها ذات دلالة إحصائية ($P - Value = 0.000$) عند مستوى معنوية 5%، حيث إن زيادة نسبة الأصول الثابتة بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة الربحية بنسبة 35.6%. وبما

أن العلاقة طردية ذات دلالة إحصائية، إذاً يتم رفض الفرضية الرئيسية وقبول الفرضية البديلة وهي "توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول الثابتة وربحية المصارف التجارية " .

الفرضية الرابعة: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوعية القروض وربحية المصارف التجارية "

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين نوعية القروض وربحية المصارف التجارية ليست ذات دلالة إحصائية (P- Value =0.566) عند مستوى معنوية 5%. وبما أن العلاقة عكسية ليست ذات دلالة إحصائية إذاً يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي "لا توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف التجارية ونوعية القروض".

الفرضية الخامسة "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال وربحية المصارف التجارية"

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين مخاطر رأس المال وربحية المصارف التجارية إلا أنها ليست ذات دلالة إحصائية (P- Value =0.366) عند مستوى معنوية 5%، وبما أن العلاقة طردية ليست ذات دلالة إحصائية، إذاً سيتم قبول الفرضية الرئيسية وهي "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال وربحية المصارف التجارية "

الفرضية السادسة:-"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية وربحية المصارف التجارية"

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين الرافعة المالية وربحية المصارف التجارية ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية (P- Value =0.176) عند مستوى معنوية 5%، وبما أن العلاقة عكسية ليست ذات دلالة إحصائية، إذاً يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية وربحية المصارف التجارية "

الفرضية السابعة:- "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر هامش الفائدة وبين الربحية "

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين مخاطر هامش الفائدة وربحية المصارف التجارية إنها ليست ذات دلالة إحصائية (P- Value =0.072) عند مستوى معنوية 5%. وبما أن العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية، إذاً يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر هامش الفائدة وربحية المصارف التجارية "

الفرضية الثامنة:- " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تكلفة الودائع وبين الربحية " .

(مصرف الأمة)

جدول رقم (3-2-13) معامل تضخم التباين (Vif) ومستوي المعنوية (Sig) لمصرف الأمة

النموذج التاسع		النموذج الثامن		النموذج السابع		النموذج السادس		النموذج الخامس		النموذج الرابع		النموذج الثالث		النموذج الثاني		النموذج الأول		
Sig	Vif	Sig	Vif	Sig	Vif	Sig	Vif	Sig	Vif	Sig	Vif	Sig	Vif	Sig	Vif	Sig	Vif	
---	---	.23	1.1	.12	1.2	.078	10.6	.043	14.2	.042	16.3	.041	29.8	.075	33.1	.108	33.9	أجمالي الأصول
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	.337	6.00	.388	6.08	.464	9.56	نسبة الأصول السائلة
---	---	---	---	---	---	.179	9.01	.134	9.23	.176	.941	.275	10.0	.357	10.8	.577	18.6	نسبة الأصول الثابتة
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	.502	3.25	.251	10.2	.272	11.5	.332	14.8	نوعية القروض
---	---	---	---	.21	1.3	.088	1.65	.196	1.86	.305	2.04	.193	2.49	.528	5.76	.548	6.47	مخاطر رأس المال
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	.782	7.63	.765	9.33	الرافعة المالية
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	.873	5.11	مخاطر هامش الفائدة
---	---	---	---	---	---	---	---	.256	3.85	.206	4.80	.129	9.23	.151	9.97	.223	13.7	تكلفة الودائع
.04	1.0	.02	1.1															نشاطات خارج الميزانية

(مصرف الصحاري)

جدول رقم (3-2-13) معامل تضخم التباين (Vif) ومستوي المعنوية (Sig) لمصرف الصحاري

النموذج السابع		النموذج السادس		النموذج الخامس		النموذج الرابع		النموذج الثالث		النموذج الثاني		النموذج الأول		النماذج
Sig	Vif	Sig	Vif											
---	---	---	---	---	---	.175	21.7	.143	27.5	.583	79.4	.635	114.1	أجمالي الأصول
.055	2.96	.016	4.71	.009	5.28	.011	5.39	.015	5.39	.066	8.00	.110	8.94	نسبة الأصول السائلة
.071	6.57	.020	11.2	.021	11.7	.113	15.7	.119	15.8	.153	15.9	.189	16.46	نسبة الأصول الثابتة
.002	3.42	.001	3.69	.003	4.19	.002	6.32	.072	60.9	.107	63.2	.139	64.77	نوعية القروض
---	---	---	---	---	---	---	---	.468	31.8	.672	40.9	.690	41.56	مخاطر رأس المال
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	.923	8.83	الرافعة المالية
---	---	---	---	.187	16.8	.145	16.8	.146	17.0	.251	19.9	.292	19.96	مخاطر هامش الفائدة
---	---	.122	2.34	.081	3.85	.034	18.8	.036	24.4	.157	40.9	.206	45.98	تكلفة الودائع
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	.695	39.3	.770	46.89	نشاطات خارج الميزانية

بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين تكلفة الودائع وربحية المصارف التجارية وذات دلالة إحصائية ($P\text{- Value} = 0.05$) عند مستوى معنوية 5%، حيث إن زيادة الودائع ذات التكلفة بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة الربحية بنسبة (18.9%). وبما أن العلاقة طردية ذات دلالة إحصائية إذاً يتم رفض الفرضية الرئيسية وقبول الفرضية البديلة وهي "توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تكلفة الودائع وربحية المصارف التجارية"

الفرضية التاسعة:- "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النشاطات خارج الميزانية وبين الربحية"

بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين النشاطات خارج الميزانية وربحية المصارف التجارية ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية ($P\text{- Value} = 0.615$) عند مستوى معنوية 5%، وبما أن العلاقة طردية ذات دلالة إحصائية إذاً يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النشاطات خارج الميزانية وربحية المصارف التجارية"

رابعاً:- (مصرف الصحاري)

النموذج الأول:- يحتوي النموذج الأول على نتائج الانحدار المتعدد الذي يجمع المتغير التابع (الربحية) وجميع

المتغيرات المستقلة، حيث نلاحظ أن معامل تضخم التباين (Vif) لكل من إجمالي الأصول ($Vif = 114.12$) نسبة الأصول الثابتة ($Vif = 16.46$)، ونوعية القروض ($Vif = 64.77$) ومخاطر رأس المال ($Vif = 41.56$) ومخاطر هامش الفائدة ($Vif = 19.96$) وتكلفة الودائع ($Vif = 45.98$) والنشاطات خارج الميزانية ($Vif = 46.89$) أكبر من (10)، مما يدل على إن هناك مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة، وللتخلص من هذه المشكلة لابد من إسقاط إحدى هذه المتغيرات المستقلة (إجمالي الأصول أو نسبة الأصول الثابتة أو نوعية القروض أو مخاطر رأس المال أو مخاطر هامش الفائدة أو تكلفة الودائع أو النشاطات خارج الميزانية)، وسيتم إسقاط أقل المتغيرات المستقلة معنوية، وعند اختبار مستوى المعنوية نلاحظ أن المتغير المستقل (مخاطر الرافعة المالية) هو أقل المتغيرات المستقلة معنوية ($Sig = .923$) مما يترتب عليه إسقاط هذا المتغير أولاً، ثم نقوم بتوفيق نموذج انحدار متعدد آخر بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة باستثناء المتغير المستقل (مخاطر الرافعة المالية) الذي تم إسقاطه، وهذا ما يوضحه النموذج الثاني.

النموذج الثاني:- نلاحظ في النموذج الثاني أن معامل تضخم التباين (VIF) لكل من إجمالي الأصول ($Vif = 79.38$) نسبة الأصول الثابتة ($Vif = 15.92$)، ونوعية القروض ($Vif = 63.17$) ومخاطر رأس المال ($Vif = 40.97$) ومخاطر هامش الفائدة ($Vif = 19.92$) وتكلفة الودائع ($Vif = 40.96$) والنشاطات خارج الميزانية ($Vif = 39.26$) لاتزال أكبر من (10) مما يترتب عليه

إسقاط المتغير المستقل النشاطات خارج الميزانية لأنه أقل المتغيرات معنوية ($Sig = .695$) ، ثم نقوم بتوفيق نموذج انحدار متعدد آخر بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مع استثناء مخاطر الرافعة المالية و النشاطات خارج الميزانية وهذا ما يوضحه النموذج الثالث.

النموذج الثالث: - نلاحظ في هذا النموذج أن معامل تضخم التباين (VIF) لكل من إجمالي الأصول ($Vif = 27.53$) نسبة الأصول الثابتة ($Vif = 15.76$) ، ونوعية القروض ($Vif = 60.94$) ومخاطر رأس المال ($Vif = 31.82$) ومخاطر هامش الفائدة ($Vif = 17.01$) وتكلفة الودائع ($Vif = 24.41$) لاتزال أكبر من (10) مما يترتب عليه إسقاط أقل المتغير المستقل معنوية وهو مخاطر رأس المال ($Sig = .468$) ، ثم نقوم بتوفيق نموذج انحدار متعدد آخر بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مع استثناء مخاطر الرافعة المالية و النشاطات خارج الميزانية ومخطر رأس المال وهذا ما يوضحه النموذج الرابع.

النموذج الرابع: - نلاحظ في هذا النموذج أن معامل تضخم التباين (VIF) لكل من إجمالي الأصول ($Vif = 21.735$) نسبة الأصول الثابتة ($Vif = 15.73$) ، ومخاطر هامش الفائدة ($Vif = 16.93$) وتكلفة الودائع ($Vif = 23.98$) لاتزال أكبر من (10) مما يترتب عليه إسقاط أقل المتغير المستقل معنوية وهو إجمالي الأصول ($Sig = .175$) ، ثم نقوم بتوفيق نموذج انحدار متعدد آخر بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مع استثناء مخاطر الرافعة المالية و النشاطات خارج الميزانية ومخطر رأس المال وإجمالي الأصول وهذا ما يوضحه النموذج الخامس.

النموذج الخامس: - نلاحظ في هذا النموذج أن معامل تضخم التباين (VIF) لكل من نسبة الأصول الثابتة ($Vif = 11.71$) ، ومخاطر هامش الفائدة ($Vif = 16.839$) وتكلفة الودائع ($Vif = 18.75$) لاتزال أكبر من (10) مما يترتب عليه إسقاط أقل المتغير المستقل معنوية وهو مخاطر هامش الفائدة ($Sig = .187$) ، ثم نقوم بتوفيق نموذج انحدار متعدد آخر بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مع استثناء مخاطر الرافعة المالية و النشاطات خارج الميزانية ومخاطر رأس المال وإجمالي الأصول ومخاطر هامش الفائدة وهذا ما يوضحه النموذج السادس.

النموذج السادس: - نلاحظ في هذا النموذج أن معامل تضخم التباين لنسبة الأصول الثابتة ($Vif = 11.71$) فقط لاتزال أكبر من (10) مما يترتب عليه إسقاط المتغير المستقل تكلفة الودائع لأنه أقل معنوية ($Sig = .122$) ، ثم نقوم بتوفيق نموذج انحدار متعدد آخر بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مع استثناء مخاطر الرافعة المالية و النشاطات خارج الميزانية ومخطر رأس المال وإجمالي الأصول ومخاطر هامش الفائدة وتكلفة الودائع وهذا ما يوضحه النموذج السابع.

النموذج السابع:- نلاحظ أن معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة في هذا النموذج أقل من (10) مما يدل أنه لا توجد علاقة خطية مرتفعة غير تامة تربط بين المتغيرات المستقلة ، وبذلك يكون النموذج السابع هو أفضل نموذج انحدار متعدد تدرجي يربط المتغير التابع (الربحية) والمتغيرات المستقلة (نسبة الأصول السائلة ونسبة الأصول الثابتة ونوعية القروض).

• ملخص معنوية نموذج الانحدار التدرجي .

جدول رقم (3-2-14) ملخص معنوية نموذج الانحدار التدرجي لمصرف الصحاري

النموذج	R	R ²	P-Value
رقم (7)	.834	.695	.002

تشير نتائج تحليل الانحدار إلى أن المتغيرات المستقلة الذي يتضمنها هذا النموذج لها علاقة ذات دلالة معنوية بالمتغير التابع (P-Value =0.02) حيث وجد أن المتغيرات المستقلة المكونة للنموذج تفسر (R²=%69.5) من المتغيرات التي تطرأ علي المتغير التابع (الربحية) أما 30.5% من تلك المتغيرات ترجع إلي تأثير عوامل أخرى ، كما تشير النتائج أيضا ، إلى أن الارتباط بين المتغير التابع (الربحية) والمتغيرات المستقلة (نسبة الأصول السائلة ونوعية القروض ومخاطر هامش الفائدة وتكلفة الودائع) هو عبارة عن ارتباط قوى (R =0.834)

جدول رقم (3-2-15) نتائج تحليل الانحدار التدرجي لمصرف الصحاري

النموذج	المعاملات غير المعيارية	الخطأ العشوائي	المعاملات المعيارية	اختبار (T)	مستوي المعنوية (Sig)
Constant (7)	3.33 ^{E-02}	.007		4.801	.000
نسبة الأصول السائلة	-1.90 ^{E-02}	.009	-.583	-2.124	.055
نسبة الأصول الثابتة	-5.83	.294	-.810	-1.984	.071
نوعية القروض	-6.51 ^{E-02}	.016	-1.172	-3.977	.002

نتائج تحليل الانحدار التدرجي واختبار الفرضيات اختبار الفرضيات الفرضية الأولى: (لا

توجد علاقة ذات إحصائية بين حجم المصرف وبين الربحية)

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين ربحية المصارف التجارية وحجم المصرف مقاسا باللوغاريتم الطبيعي ليست ذات دلالة إحصائية ($P - Value = 0.613$) عند مستوى معنوية 5%. وبما أن العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية أذاً يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف والربحية".

الفرضية الثانية "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة والربحية" أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين ربحية المصارف التجارية ونسبة الأصول السائلة ذات دلالة إحصائية ($P - Value = 0.05$) عند مستوى معنوية 5%. حيث إن زيادة نسبة الأصول السائلة بنسبة 1% سوف يؤدي إلى انخفاض الربحية بنسبة 1.9%. وبما أن العلاقة ذات دلالة إحصائية إذاً يتم رفض الفرضية الرئيسية وقبول الفرضية البديلة وهي "توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة وربحية المصارف التجارية".

الفرضية الثالثة " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول الثابتة وربحية المصارف التجارية "

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين ربحية المصارف التجارية ونسبة الأصول الثابتة ليست ذات دلالة إحصائية ($P - Value = 0.071$) عند مستوى معنوية 5%. وبما أن العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية إذاً سيتم قبول الفرضية الرئيسية وهي "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول الثابتة وربحية المصارف التجارية".

الفرضية الرابعة: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوعية القروض وربحية المصارف التجارية "

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين نوعية القروض وربحية المصارف التجارية ذات دلالة إحصائية ($P - Value = 0.002$) عند مستوى معنوية 5%. حيث أن زيادة النوعية الرديئة من القروض بنسبة 1% سوف يؤدي إلى انخفاض الربحية بنسبة 6.5%. وبما أن العلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية إذاً يتم رفض الفرضية الرئيسية وقبول الفرضية البديلة وهي "توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف التجارية ونوعية القروض".

الفرضية الخامسة "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال وربحية المصارف التجارية "

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين مخاطر رأس المال وربحية المصارف التجارية ليست ذات دلالة إحصائية ($P - Value = 0.612$) عند مستوى معنوية 5%.

وبما أن العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية، إذاً يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال وربحية المصارف التجارية "

الفرضية السادسة:-"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية وربحية المصارف التجارية

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين الرافعة المالية وربحية المصارف التجارية ولكن ليست ذات دلالة إحصائية (P- Value =0.848) عند مستوى معنوية 5%. وبما أن العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية، إذاً يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية وربحية المصارف التجارية "

الفرضية السابعة:- " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر هامش الفائدة وبين الربحية "

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين مخاطر هامش الفائدة وربحية المصارف التجارية ليست ذات دلالة إحصائية (P- Value =0.331) عند مستوى معنوية 5%. وبما أن العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية، إذاً يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر هامش الفائدة وربحية المصارف التجارية "

الفرضية الثامنة:- " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تكلفة الودائع وبين الربحية ".

بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين تكلفة الودائع وربحية المصارف التجارية ليست ذات دلالة إحصائية (P- Value 0.122) عند مستوى معنوية 5%. وبما أن العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية، إذاً يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تكلفة الودائع وربحية المصارف التجارية "

الفرضية التاسعة:-"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النشاطات خارج الميزانية وبين الربحية"

بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين النشاطات خارج الميزانية وربحية المصارف التجارية ولكن ليست ذات دلالة إحصائية (P- Value =0.195) عند مستوى معنوية 5%. وبما أن العلاقة ذات دلالة إحصائية، إذاً يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النشاطات خارج الميزانية وربحية المصارف التجارية "

سادسا:-(مصرف الأمة)

-النموذج الأول:-يحتوي النموذج الأول علي نتائج الانحدار المتعدد الذي يجمع المتغير التابع (الربحية) وجميع

المتغيرات المستقلة، حيث نلاحظ أن معامل تضخم التباين (Vif) لكل من إجمالي الأصول (Vif= 33.90) نسبة الأصول الثابتة (Vif= 18.61) ، ونوعية القروض (Vif= 14.77) وتكلفة الودائع (Vif = 13.73) أكبر من (10) ، مما يدل ذلك على أن هناك مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة ، وللتخلص من هذه المشكلة لابد من إسقاط إحدى هذه المتغيرات المستقلة (إجمالي الأصول أو نسبة الأصول الثابتة أو نوعية القروض أو تكلفة الودائع)، وسيتم إسقاط أقل المتغيرات المستقلة معنوية وهو مخاطر هامش الفائدة (Sig =.873) . ثم نقوم بتوفيق نموذج انحدار متعدد آخر بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة باستثناء المتغير المستقل (مخاطر هامش الفائدة) الذي تم إسقاطه، وهذا ما يوضحه النموذج الثاني.

النموذج الثاني :- نلاحظ في النموذج الثاني أن معامل تضخم التباين (VIF) لكل من إجمالي الأصول (Vif= 33.05) نسبة الأصول الثابتة (Vif= 10.81) ، ونوعية القروض (Vif= 11.52) لاتزال أكبر من (10) مما يترتب عليه إسقاط المتغير المستقل مخاطر الرافعة المالية لأنه أقل المتغيرات معنوية (Sig =.782) ، ثم نقوم بتوفيق نموذج انحدار متعدد آخر بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مع استثناء (مخاطر هامش الفائدة مخاطر الرافعة المالية) وهذا ما يوضحه النموذج الثالث.

النموذج الثالث :- نلاحظ في هذا النموذج أن معامل تضخم التباين (VIF) لكل من إجمالي الأصول (Vif= 29.76) نسبة الأصول الثابتة (Vif= 10.04) ، ونوعية القروض (Vif= 10.17) أكبر من (10) مما يترتب عليه إسقاط أقل المتغير المستقل معنوية وهو نسبة الأصول السائلة (Sig =.337) ، ثم نقوم بتوفيق نموذج انحدار متعدد آخر بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مع استثناء (مخاطر هامش الفائدة و مخاطر الرافعة المالية ونسبة الأصول السائلة) وهذا ما يوضحه النموذج الرابع.

النموذج الرابع :- نلاحظ في هذا النموذج أن معامل تضخم التباين (VIF) لإجمالي الأصول فقط (Vif= 16.28) أكبر من (10) مما يترتب عليه إسقاط المتغير المستقل نوعية القروض لأنه أقل مستوي معنوية (Sig =.502) ، ثم نقوم بتوفيق نموذج انحدار متعدد آخر بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مع استثناء (مخاطر هامش الفائدة ومخاطر الرافعة المالية ونسبة الأصول السائلة ونوعية القروض) وهذا ما يوضحه النموذج الخامس.

النموذج الخامس :- نلاحظ في هذا النموذج أن معامل تضخم التباين (VIF) لإجمالي الأصول (Vif= 14.23) لازال أكبر من (10) مما يترتب عليه إسقاط أقل المتغير المستقل معنوية وهي تكلفة الودائع (Sig =.256) ، ثم نقوم بتوفيق نموذج انحدار متعدد آخر بين المتغير التابع

والتغيرات المستقلة مع استثناء (مخاطر هامش الفائدة ومخاطر الرافعة المالية ونسبة الأصول السائلة ونوعية القروض وتكلفة الودائع) وهذا ما يوضحه النموذج السادس.

النموذج السادس: - نلاحظ في هذا النموذج أن معامل تضخم التباين لإجمالي الأصول ($Vif = 10.57$) فقط لازال أكبر من (10) مما يترتب عليه إسقاط المتغير المستقل نسبة الأصول الثابتة لأنه أقل معنوية ($Sig = .179$) ، ثم نقوم بتوفيق نموذج انحدار متعدد آخر بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مع استثناء (مخاطر هامش الفائدة ومخاطر الرافعة المالية ونسبة الأصول السائلة ونوعية القروض وتكلفة الودائع ونسبة الأصول الثابتة) وهذا ما يوضحه النموذج السابع.

النموذج السابع: - نلاحظ في النموذج السابع أن معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة أقل من (10) مما يدل أنه لا توجد علاقة خطية مرتفعة غير تامة تربط بين المتغيرات المستقلة ، كما نلاحظ انخفاض قيمة (P -Value) كلما تم حذف متغير مستقل ليس له تأثير معنوي ، وبذلك سيتم إسقاط أقل المتغيرات معنوية وهو مخاطر رأس المال ($Sig = 0.207$). ثم نقوم بتوفيق نموذج انحدار متعدد آخر بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مع استثناء (مخاطر هامش الفائدة ومخاطر الرافعة المالية ونسبة الأصول السائلة ونوعية القروض وتكلفة الودائع ونسبة الأصول الثابتة ومخاطر رأس المال) وهذا ما يوضحه النموذج الثامن

النموذج الثامن: - نلاحظ في النموذج الثامن أن أقل المتغيرات معنوية هو إجمالي الأصول ($Sig = 0.231$) وبالتالي سيتم إسقاطه ، وبذلك يكون النموذج التاسع هو أفضل نموذج انحدار متعدد تدريجي يربط المتغير التابع (الربحية) والمتغيرات المستقلة (النشاطات خارج الميزانية).
ملخص معنوية نموذج الانحدار التدريجي .

جدول رقم (3-2-16) ملخص معنوية نموذج الانحدار التدريجي لمصرف الأمة

النموذج	R	R ²	P-Value
رقم (9)	.514	.264	.042

تشير نتائج تحليل الانحدار إلى إن المتغيرات المستقلة الذي يتضمنها هذا النموذج لها علاقة ذات دلالة معنوية بالمتغير التابع (P -Value = 0.042) حيث وجد أن المتغيرات المستقلة المكونة للنموذج تفسر ($R^2 = 26.4\%$) من المتغيرات التي تطرأ علي المتغير التابع (الربحية) أما

63.6% من تلك المتغيرات ترجع إلى تأثير عوامل أخرى ، كما تشير النتائج أيضا ، إلى أن الارتباط بين المتغير التابع (الربحية) والمتغيرات المستقلة (نسبة الأصول السائلة ونوعية القروض ومخاطر هامش الفائدة وتكلفة الودائع) هو عبارة عن ارتباط قوى ($R = 0.514$)

- نتائج تحليل الانحدار التدريجي واختبار الفرضيات

جدول رقم (3-2-17) نتائج تحليل الانحدار التدريجي واختبار الفرضيات لمصرف الأمة

اختبار الفرضيات	النموذج	المعاملات غير المعيارية	الخطأ العشوائي المعيارية	المعاملات المعيارية	اختبار (T)	مستوي المعنوية (Sig)
الفرضية الأولى: (لا توجد علاقة ذات إحصائية بين حجم	Constant (3)	-3.332^{E-02}	.001		3.838	.002
المصرف وبين الربحية)	نشاطات خارج الميزانية	-.590	.263	-.514	-2.239	.042

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين ربحية المصارف التجارية وحجم المصرف مقاسا باللوغاريتم الطبيعي ليسه ذات دلالة إحصائية ($P - Value = 0.231$) عند مستوى معنوية 5%. وبما أن العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية إذاً يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف والربحية".

الفرضية الثانية "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة والربحية"

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين ربحية المصارف التجارية ونسبة الأصول السائلة ليست ذات دلالة إحصائية ($P - Value = 0.252$) عند مستوى معنوية 5%.

وبما أن العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية إذاً يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة وربحية المصارف التجارية ".

الفرضية الثالثة " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول الثابتة وربحية المصارف التجارية "

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين ربحية المصارف التجارية ونسبة الأصول الثابتة ليست ذات دلالة إحصائية ($P - Value = 0.386$) عند مستوى معنوية 5%.

وبما أن العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية إذاً يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول الثابتة وربحية المصارف التجارية".

الفرضية الرابعة: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوعية القروض وربحية المصارف التجارية"

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين نوعية القروض وربحية المصارف التجارية ليست ذات دلالة إحصائية (P- Value =0.583) عند مستوى معنوية 5%. وبما أن العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية إذاً يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف التجارية ونوعية القروض".

الفرضية الخامسة: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال وربحية المصارف التجارية"

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين مخاطر رأس المال وربحية المصارف التجارية ليست ذات دلالة إحصائية (P- Value =0.463) عند مستوى معنوية 5%. وبما أن العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية، إذاً يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال وربحية المصارف التجارية".

الفرضية السادسة:- "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية وربحية المصارف التجارية"

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين الرافعة المالية وربحية المصارف التجارية ولكن ليست ذات دلالة إحصائية (P- Value =0.163) عند مستوى معنوية 5%. وبما أن العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية، إذاً يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية وربحية المصارف التجارية".

الفرضية السابعة:- "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر هامش الفائدة وبين الربحية"

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين مخاطر هامش الفائدة وربحية المصارف التجارية ليست ذات دلالة إحصائية (P- Value =0.987) عند مستوى معنوية 5%. وبما أن العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية، إذاً يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر هامش الفائدة وربحية المصارف التجارية".

الفرضية الثامنة:- "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تكلفة الودائع وبين الربحية".

بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين تكلفة الودائع وربحية المصارف التجارية ليسه ذات دلالة إحصائية (P- Value 0.826) عند مستوى معنوية 5%. وبما إن العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية إذاً يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تكلفة الودائع وربحية المصارف التجارية "

الفرضية التاسعة:- "لا توجد علاقته ذات دلالة إحصائية بين النشاطات خارج الميزانية وبين الربحية"

بينت نتائج الدراسة بأن هناك علاقة	النموذج الأول		المتغيرات المستقلة
وربحية المصارف التجارية ذات دلالة	Sig	Vif	إجمالي الأصول
(=) عند مستوى معنوية 5%. حيث أن	.000	488121	

عكسية بين النشاطات خارج الميزانية
 إحصائية (P- Value 0.042)
 زيادة النشاطات خارج الميزانية بنسبة
 بنسبة 59%. وبما أن العلاقة عكسية
 1% سوف يؤدي إلى انخفاض الربحية

ذات دلالة إحصائية إذا سيتم رفض الفرضية الرئيسية وقبول الفرضية البديلة وهي "توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين النشاطات خارج الميزانية وربحية المصارف التجارية " .

سابعاً:- (مصرف التجارة والتنمية)

نتائج تحليل الانحدار التدريجي واختبار الفرضيات جدول رقم (3-2-18) نتائج تحليل الانحدار التدريجي لمصرف التجارة والتنمية

.000	112.16	نسبة الأصول السائلة
.000	70.69	نسبة الأصول الثابتة
.038	4.39	نوعية القروض
.000	63.99	مخاطر رأس المال
.000	78.07	الرافعة المالية
.001	237.59	مخاطر هامش الفائدة
.000	30.49	تكلفة الودائع
.000	4.37	النشاطات خارج الميزانية

-النموذج الأول:- يحتوي النموذج الأول علي نتائج الانحدار المتعدد الذي يجمع المتغير التابع (الربحية) وجميع

المتغيرات المستقلة، حيث نلاحظ أن معامل تضخم التباين (Vif) لكل من إجمالي الأصول (Vif= 488121) ونسبة الأصول السائلة (Vif= 112.16) ونسبة الأصول الثابتة (Vif= 70.69) ، ومخاطر رأس المال (Vif= 63.99) ومخاطر الرافعة المالية (Vif = 78.07) ومخاطر هامش الفائدة (Vif = 237.59) وتكلفة الودائع (Vif = 30.49) أكبر من (10) ، مما يدل على أن هناك مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة ، وللتخلص من هذه المشكلة لابد من إسقاط إحدى هذه المتغيرات المستقلة (إجمالي الأصول أو نسبة الأصول الثابتة أو نوعية القروض أو تكلفة الودائع)، وسيتم إسقاط المتغيرات المستقلة التي ليس لها دلالة إحصائية، ولكن نلاحظ في هذا النموذج أن جميع المتغيرات المستقلة ذات دلالة إحصائية وكلها عند مستوى معنوية 1% فيما عدا المتغير المستقل نوعية القروض فهو ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% وبالتالي فلا يمكن إسقاط إحدى المتغيرات للتخلص من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة وبالتالي لا يمكن تحديد محددات الربحية لهذا المصرف.

● ملخص معنوية نموذج الانحدار التدريجي

جدول رقم (3-2-19) ملخص معنوية نموذج الانحدار التدريجي لمصرف التجارة والتنمية

P-Value	R square	R	النموذج
.001	.926	.962	رقم (1)

• نموذج الانحدار التدريجي واختبار الفرضيات

جدول رقم (3-2-20) نموذج الانحدار التدريجي لمصرف التجارة والتنمية

النموذج	المعاملات غير المعيارية	الخطأ العشوائي	المعاملات المعيارية	اختبار (T)	مستوي المعنوية (Sig)
Constant (1)	-1.22 ^{E-07}	.000		-.001	1.00
نسبة الأصول السائلة	3.632 ^{E-02}	.004	1.054	8.944	.000
نسبة الأصول الثابتة	.431	.070	.574	6.140	.000
نوعية القروض	4.233 ^{E-02}	.017	.059	2.549	.038
مخاطر رأس المال	-6.13 ^{E-02}	.007	-.756	-8.495	.000
الرافعة المالية	-7.01 ^{E-02}	.003	-2.216	-22.55	.000
مخاطر هامش الفائدة	1.113	.186	1.026	5.985	.001
تكلفة الودائع	.815	.110	.453	7.372	.000
نشاطات خارج الميزانية	1.168	.028	.968	41.663	.000

النتائج والتوصيات

أولاً:- النتائج.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات الربحية سواء كان سلباً لتفاديها أو التقليل منها أو كان إيجابياً لمحاولة زيادتها وتعظيمها، وكذلك الوصول إلى نتائج من شأنها المحافظة على أرباح المصارف التجارية وتحسين ربحيتها ومعالجة العوامل التي تؤدي إلى تحقيق خسائر أو تخفيض الربحية . وبناء على ما تم استعراضه في هذه الدراسة من إطار نظري وتحليل مالي وإحصائي سوف يتم استخلاص نتائج الدراسة ومقارنتها بالأدب المحاسبي والدراسات السابقة. بالإضافة إلى اقتراح بعض التوصيات في ضوء نتائج الدراسة التي يمكن أن تسهم في رفع كفاءة الأداء في المصارف التجارية الليبية

أولاً:- نتائج الدراسة.

المصارف المتغيرات	المصارف	مصرف الوحدة	مصرف الجمهورية	مصرف التجاري الوطني	مصرف الصحاري	مصرف الأمة	المصارف مجتمعة
حجم المصرف	R	طردية	طردية	عكسية	طردية	طردية	عكسية
	P-Value	.016	.716	.199	.613	.232	.551

نسبة الأصول السائلة	R P-Value	عكسية .824	عكسية .032	عكسية .319	عكسية .05	عكسية .252	عكسية .000
نسبة الأصول الثابتة	R P-Value	طردية .075	طردية .489	طردية .000	عكسية .071	طردية .386	طردية .029
نوعية القروض	R P-Value	عكسية .094	عكسية .013	طردية .566	عكسية .002	طردية .583	عكسية .000
مخاطر رأس المال	R P-Value	عكسية .001	عكسية .819	طردية .366	طردية .612	عكسية .463	طردية .000
مخاطر الرافعة المالية	R P-Value	عكسية .729	عكسية .865	عكسية .176	طردية .848	طردية .163	عكسية .714
مخاطر هامش الفائدة	R P-Value	طردية .001	طردية .060	طردية .072	طردية .331	طردية .987	طردية .000
تكلفة الودائع	R P-Value	طردية .020	طردية .047	طردية .050	عكسية .122	عكسية .826	طردية .050
النشاطات خارج الميزانية	R P-Value	طردية .024	طردية .489	طردية .615	طردية .195	عكسية .042	طردية .000

(1) - أظهرت نتائج الدراسة أنه توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف والربحية في مصرف الوحدة وليست ذات دلالة إحصائية في مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري ومصرف الأمة وتأتي هذه النتيجة متوافقة مع الأدب المحاسبي بأن الحجم الكبير للمصرف واتساع دائرة نشاطه يؤدي إلى تحقيق بعض الوفورات الاقتصادية ، والتي تتمثل في انخفاض تكلفة الخدمات المقدمة وكذلك ازداد تنوع العمليات التي يقوم بها وبالتالي تنوع المخاطر التي يتعرض لها ، كما أوضحت هذه الدراسة بأن هناك علاقة عكسية بين حجم والربحية ولكن ليست ذات دلالة إحصائية في كل من المصرف التجاري والمصارف مجتمعة ، وقد يرجع السبب إلى انخفاض كفاءة إدارات المنشآت في استغلال الأموال المستثمرة ، وانخفاض إنتاجية الموظفين ، كما قد يعود السبب أيضا إلى عدم وجود فرص استثمارية وذلك نظرا عدم وجود سوق مالي نشط في ليبيا .

(2) - بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة وربحية المصارف التجارية في كل من مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري والمصارف المجتمعة كما أظهرت النتائج أيضا أن العلاقة عكسية ولكن ليست ذات دلالة إحصائية بين كل من نسبة الأصول السائلة والربحية في مصرف الوحدة والمصرف التجاري الوطني ومصرف الأمة وتأتي هذه النتيجة متناسقة ومتوافقة مع أدبيات الفكر المصرفي بأن الربحية والسيولة قوتان تسيران في اتجاهين متضادين مع بقاء العوامل الأخرى علي حالها فإذا زادت إحدهما

كانت الزيادة علي حساب الأخرى ،ومن خلال التقارير المالية والنشرات الاقتصادية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي أن المصارف التجارية في ليبيا تحتفظ بأصول سائلة كبيرة لم يتوافر لها المجال المناسب لتوظيفها وبالتالي فإن هذه المصارف لا تتعرض إلى أية مخاطر ، من حيث نقص السيولة أو عدم الإبقاء بالتزاماتها تجاه المودعين .

(3)- أوضحت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول الثابتة وربحية المصارف التجارية في المصرف التجاري الوطني عند مستوى معنوية 1% والمصارف مجتمعة عند مستوى معنوية 5% ومصرف الوحدة عند مستوى معنوية 10% ، كما أوضحت الدراسة أيضا أن العلاقة طردية ولكن ليست ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول الثابتة والربحية في كل من مصرف الجمهورية ومصرف الأمة. علي الرغم من أن المباني الفخمة تجذب العملاء للمصارف فأما لامتد المودعين إلا بالقليل من الضمان في المصرف لأنها اقل الأصول سيولة وفي نفس الوقت لا تحقق ربحاً بذاها لكنها تسهم في تدعيم الأنشطة الأخرى التي تمارسها المصارف بهدف الحصول على الأرباح، فهذه الأصول تصنف ضمن بند الأصول غير المدرة للربح الأما في واقع الحال توفر خدمات ضرورية للعملاء ، كما قد تزيد من إنتاجية الموظفين مما يجعلها مدرة للربح بشكل غير مباشر ، كما أن ما تشهده الساحة الاقتصادية الليبية من تحول واضح وتطورات هائلة في شتى المجالات ، إضافة إلى انخراط ليبيا في الاقتصاد العالمي والانضمام لمنظمة التجارة الدولية والتنافس الشديد بين الشركات العالمية من أجل الاستثمار في ليبيا وإنتاج سياسة اقتصادية منفتحة، دفع المصارف التجارية إلى التركيز علي تطوير التكنولوجيا المصرفية لرفع كفاءة عمليات التشغيل وتحسين الإنتاجية وتحسين مستوى وسرعة تقديم الخدمة للعملاء ، لزيادة الأرباح ، وأيضا التركيز على فخامة المباني لجذب عملاء ومستثمرين أكثر للمصارف.

كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن العلاقة بين نسبة الأصول الثابتة والربحية علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10% في مصرف الصحاري.

(4)- أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نوعية القروض وربحية المصارف التجارية في كل من مصرف الصحاري و المصارف مجتمعة عند مستوى معنوية 1% ومصرف الجمهورية عند مستوى معنوية 5% ومصرف الوحدة عند مستوى معنوية 10% ، كما أوضحت النتائج أيضا أن العلاقة بين نوعية القروض والربحية علاقة طردية ولكن ليست ذات دلالة إحصائية في كل من المصرف التجاري الوطني ومصرف الأمة . وتتفق هذه النتيجة مع الدراسات السابقة التي أشارت إلى أنه كلما كانت المؤسسات المالية أكثر تعرض للقروض ذات المخاطر العالية زاد تراكم الديون غير المدفوعة وقلت الربحية .

وعلى الرغم من الدور الكبير الذي لعبته المصارف التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية من خلال منح القروض والتسهيلات الائتمانية لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية إلا أنها تواجه صعوبات فيما يتعلق بعدم انتظام سداد القروض التي منحت لبعض الأفراد وبعض الجهات الاعتبارية العامة، وكذلك القروض التي منحت بضمان الخزانة العامة وبخاصة المشروعات والشركات التي تم الزحف عليها أو دمجها أو تصفيتها دون استرداد أموال المصارف من هذه الجهات .

(5)- توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال والربحية في مصرف الوحدة عند مستوى معنوية 1%، وأيضاً علاقة عكسية لكن ليست ذات دلالة إحصائية في كل من مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري ، كما أظهرت النتائج أيضاً أن العلاقة بين مخاطر رأس المال والربحية علاقة طردية ذات دلالة إحصائية في المصارف مجتمعة عند مستوى معنوية 1% وأيضاً علاقة عكسية ولكن ليست ذات دلالة إحصائية في كل من المصرف التجاري الوطني ومصرف الصحاري ، وطبقاً للقواعد المصرفية المقررة والمألوفة في القطاع المصرفي فإن نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول (CAR) المرتفعة تكون مرتبطة بمعدل عائد على إجمالي الأصول منخفض (ROA) وقد استقرت المناقشات التي تمت بشأن تلك العلاقة العكسية بين الربحية ورأس المال وذلك في ظل توافر سوق رأس المال الكاملة ، وفي ظل الاقتراض الخاص بتناسق المعلومات بين المصرف ومستثمريه. فمن المعروف إن نسبة رأس المال المرتفعة تؤدي إلى تخفيض المخاطر الخاصة بالملكية مما يؤدي إلى انخفاض معدل العائد المطلوب بواسطة المستثمرين (لان مخاطر منخفضة = أرباح منخفضة) . ومن ناحية أخرى فإن رأس المال المرتفع يؤدي إلى تخفيض الأرباح الصافية بعد الضرائب نتيجة حرمان المصرف من الوفر الضريبي الممكن الحصول عليه نتيجة اقتطاع مصروفات الفوائد.

(6)- بينت نتائج الدراسة أن العلاقة بين مخاطر الرافعة المالية والربحية عكسية ولكن ليست ذات دلالة إحصائية في كل من مصرف الوحدة ومصرف الجمهورية والمصرف التجاري الوطني والمصارف مجتمعة ، كما أظهرت نتائج الدراسة بأن هناك علاقة طردية وأيضاً ليسه ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الرافعة المالية والربحية في مصرف الصحاري ومصرف الأمة ، مما يدل أن المصارف لم تستفد من التأثير الإيجابي للرافعة المالية على الربحية وبالتالي يتبين أن المصارف التجارية لم تنجح في استثمار الأموال المقترضة بمعدل عائد يزيد عن الفائدة المدفوعة عليها نظراً لغياب سوق الأوراق المالية ، مما أصبحت هذه المصارف مجمع للمدخرات دون إمكانية استخدام هذه الأموال.

(7) - أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر هامش الفائدة والربحية في مصرف الوحدة والمصارف مجتمعة عند مستوى معنوية 1%، ومصرف الجمهورية والمصرف التجاري الوطني عند مستوى معنوية 10%، كما أظهرت الدراسة علاقة ارتباط طردية لكن ليست ذات دلالة إحصائية في كل من مصرف الصحاري ومصرف الأمة. مما تؤكد هذه النتيجة أن المصارف ذات القروض العالية وذات مخاطر سعر الفائدة العالية سوف تلجأ إلى إيجاد الفرق بين الفائدة على الودائع والفائدة على القروض لتحقيق هامش عالي "، إلى أن تحقيق هامش الفائدة الكبير يساعد في زيادة ربحية المصرف وبالتالي زيادة رأس ماله ويزيد من قدرته على تحمل مخاطر أكثر وكذلك إن حجم المصرف ونوعه وتوسعه والنشاطات التي يركز عليها لها أثر كبير على الربحية والمخاطر التي يتعرض لها المصرف وإن المصرف والحجم الصغر أكثر حساسية لمخاطر أسعار الفائدة.

كما يجب أن تؤكد بان هذه الدراسة ركزت على مخاطر هامش الفائدة الناتج عن انخفاض الفوائد الدائنة التي قبضها المصرف خلال العام مقارنةً بحجم الفوائد المدينة التي دفعها المصرف خلال العام وليس دراسة مخاطر الفائدة الناتجة عن تقلبات في أسعار الفائدة. نظراً لثبات أسعار الفائدة في المصارف التجارية الليبية منذ فترة طويلة.

(8) - أوضحت نتائج الدراسة أن هناك ارتباط طردياً ذات دلالة إحصائية بين تكلفة الودائع وربحية المصارف التجارية عند مستوى معنوية 5% في كل من مصرف الوحدة ومصرف الجمهورية والمصرف التجاري الوطني والمصارف مجتمعة وعلاقة عكسية ليست ذات دلالة إحصائية في كل من مصرف الصحاري ومصرف الأمة

(9) - أظهرت نتائج الدراسة أنه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين النشاطات خارج الميزانية وربحية المصارف التجارية في المصارف مجتمعة وعند مستوى معنوية 1% وفي مصرف الوحدة عند مستوى معنوية 5%، كما أوضحت الدراسة أيضاً بأنة توجد علاقة ارتباط طردية لكن ليست ذات دلالة إحصائية في كل من مصرف الجمهورية والمصرف التجاري الوطني ومصرف الصحاري. أما العلاقة في مصرف الأمة فكانت علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية 5%. وتأتي نتيجة العلاقة الطردية متناسقة ومتوافقة مع نتائج الدراسات السابقة حيث أشارت بعض الدراسات إلى أهمية الدخل غير المتعلق بالفوائد (صافي الدخل من الرسوم والعمولات)، وعلى ضرورة الاهتمام بالدخل غير المتعلق بالفوائد وذلك لجوهرية تأثيره على ربحية المصرف من جهة، ولأنه أقل تأثيراً بتقلبات السوق من جهة أخرى، مقارنة بالدخل المتعلق بالفوائد.

ثانيا: التوصيات

(1)- يجب التوجه نحو زيادة الاندماج المصرفي بين المصارف التجارية ، حتى تتمكن من الاستفادة من مزايا كبر حجم المصرف التي تكمن في تحقيق الوفورات الداخلية وتنوع الأصول للوصول إلى درجة معقولة من المخاطر لتحقيق عائدا مرضيا للملاك والقيام بدورها في خدمة الاقتصاد القومي مع ملاحظة أن هذه المزايا لن تتحقق بالقدر المناسب إلا عندما يتم تنشيط سوق الأوراق المالية لتنويع قنوات الاستثمار أمام المصارف التجارية.

(2)- العناية بدراسة أوضاع العملاء الراغبين في الاقتراض من المصرف للتأكد من قدرة هؤلاء العملاء علي الوفاء بالتزامهم وأخذ الضمانات الكافية والملائمة للحيلولة دون تعثر هؤلاء العملاء وفقد المصرف لجزء من التسهيلات كديون متعثرة ، مما يضطره لتكوين مخصصات ديون مشكوك فيها لمواجهة الديون الرديئة والتي يكون لها أثر سلبي علي ربحية المصرف

(3)- يجب العمل علي زيادة حجم التسهيلات الائتمانية لما لذلك من أثر على زيادة صافي الفوائد وبالتالي زيادة ربحية المصارف التجارية، ولا يتم ذلك إلا باتباع أسس علمية يجب إتباعها ويجب أن تكون التسهيلات الائتمانية في حدود طبيعة النشاط المصرفي ، كما يجب تحديد أولويات القروض طبقا لمفهوم وظيفة المصارف التجارية حيث يكون الإقراض نحو النشاط التجاري ثم الخدمي ثم الصناعي.

(4)- زيادة استثمار المصارف التجارية في البنود خارج الميزانية لتحقيق لها معدلا منخفضا من المخاطر وخصوصا في أوقات الكساد الاقتصادي إذ تعد من أفضل الأدوات المالية المستقرة والمتمتعة بهامش معقول من الأمان وأيضا زيادة وعي العملاء بالآثار التمييزية التي يحدثها استثمارهم في البنود خارج الميزانية من حيث تدنيه المخاطر

(5)- دعوة السوق المالي الليبي إلى توفير البيئة المناسبة لعمل المشتقات فيه، حيث إن معظم عقود المشتقات التي تقوم المصارف التجارية بالاستثمار فيها تتم في أسواق عالمية ، فمن خلال توفير البيئة المناسبة سيتم توجه هذه المصارف للداخل وبالتالي الانتعاش الاقتصادي في الدولة .

(6)- خلق نظام مصرفي يعمل في إطار تنافسي ، مما يؤدي إلى تحسن الخدمات المصرفية وتوسيعها لتشمل مجالات جديدة ، ونشر الوعي المصرفي لدى الجمهور وتشجيعهم علي التعامل مع المصارف في كافة معاملاتهم التجارية ، مما يحفز هذه المصارف على تطوير واتساع خدماتها المصرفية .

- (7)- يجب العمل على زيادة حجم الرافعة المالية إلى أقصى حد ممكن وذلك لأنه كلما زادت نسبة المديونية "الرافعة المالية" أدى ذلك إلى زيادة الربحية شريطة وجود قدرة للمصرف على توظيف هذه الأموال بمعدلات فائدة أكبر من تلك التي يدفعها للمودعين.
- (8)- يجب عدم اعتماد المصارف التجارية في ليبيا على المصدر التقليدي للدخل أي الفروقات بين الفوائد الدائنة والعمولات المقبوضة من المقترضين والمدفوعة للمودعين ، بل عليها التركيز على الإيرادات الأخرى المتأتية من الخدمات المصرفية المتنوعة لتحقيق معدلات ربحية مرتفعة دون التضحية بالسيولة والأمان.
- (9)- يجب القيام بمراجعة مستمرة لأحجام الأصول التي تحقق الإيرادات والتعرف على الاستثمارات المناسبة في الأوقات المناسبة كما يجب إيلاء الأصول السائلة مزيدا من الاهتمام لما لها من تأثير على ربحية التجارية العاملة في ليبيا مقاسه بمعدل العائد على الأصول،
- (10)- التركيز على تطوير التكنولوجيا المصرفية لرفع كفاءة عمليات التشغيل وتحسين الإنتاجية وتحسين مستوى وسرعة تقديم الخدمة للعملاء ، لزيادة الأرباح ، وأيضا التركيز على فحامة المباني لجذب عملاء ومستثمرين أكثر للمصارف مما يجعلها مدرة للربح بشكل غير مباشر.

المراجع:-

أولا: الكتب:-

- (1) أبو الفتوح على فضالة ، " التحليل المالي وإدارة الأموال " ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، سنة 1999 .
- (2) جمعة خليفة الحاسي وآخرون ، " المحاسبة المتوسطة " ، بنغازي : منشورات جامعة قار يونس ، الطبعة الرابعة ، سنة 2006 . -
- (3) جمعة خليفة الحاسي ، " المحاسبة التطبيقية - أقسام - بضاعة أمانة - البيع بالتقسيط " ، بنغازي - ليبيا ، منشورات جامعة قار يونس ، الطبعة الثالثة ، 2004 ،

- (4) حسين جميل البديري، " البنوك - مدخل محاسبي وإداري "، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، سنة 2000 ف.
- (5) حمزة محمود الزبيدي، " إدارة المصارف - استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان "، عمان: مؤسسة الوراق للنشر سنة النشر 2000 ف.
- (6) خالد أمين، " إدارة العمليات المصرفية - المحلية والدولية " عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، سنة 2006 .
- (7) خالد على الدليمي " النقود والمصارف - النظرية النقدية "، مصراته: دار الانيس للطباعة والنشر والتوزيع، سنة 1998 .
- (8) ريتشارد شرويدو، وآخرون - مفهوم الربح الشامل " نظرية المحاسبة "، ترجمة خالد كاجيحي، إبراهيم فال، السعودية: دار المريخ للنشر، سنة 2007.
- (9) رضوان حلوة حنان، " النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير " عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الأولى سنة 2003.
- (10) زياد سليم رمضان، " الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك "، عمان: دار وائل للنشر، سنة 2006 م.
- (11) سليم حمودة، " التحليل المالي "، بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، سنة 1993 م.
- (12) صلاح الدين حسن السيسي، " إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف الاقتصادية "، (بيروت: دار الوسام، 1998 ف) .
- (13) طارق حماد، "تقييم أداء البنوك التجارية - تحليل العائد والمخاطرة "، الإسكندرية الدار الجامعية للنشر، الجزء الثالث، سنة 2001 .
- (14) عادل احمد حشيش، " اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي - دراسة للمبادئ الحاكمة لاقتصاديات النقود والبنوك والائتمان "، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للتوزيع، سنة 2004 م .
- (15) عبد المنعم السيد على، " النقود والمصارف والاسواق المالية "، عمان: دار الحامد للنشر، سنة 2001 ..
- (16) عبد المنعم السيد على " النقود والمصارف والأسواق المالية "، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2004 ف.
- (17) عقيل جاسم عبد الله، " النقود والبنوك - منهج نقدي ومصرفي "، عمان: دار الحامد للنشر، سنة 1998 م .
- (18) على عطية عبد السلام، " المصارف التجارية في ليبيا بين التخصصة والإصلاح "، بنغازي: منشورات مركز البحوث العلوم الاقتصادية، سنة 2004.
- (19) فلاح حسن الحسيني، " إدارة البنوك - مدخل كمي وإستراتيجي معاصر " عمان: دار وائل للنشر سنة 2009.

- (20) محمد سويلم ، "ادارة البنوك وصناديق الاستثمار وبورصات الاوراق المالية" ، القاهرة : دار الجبل للنشر ، سنة 1998
- (21) محمد عباس حجازي ، "نظرية المحاسبة" ، القاهرة:الدار الهندسية للطباعة والنشر سنة 2000 .
- (22) محمد كمال الحمزاوي ، "اقتصاديات الائتمان المصرفي - دراسة تطبيقية لنشاط الائتماني واهم محدداته " ، الإسكندرية : منشأة المعارف للنشر ، الطبعة الثانية ، سنة 2000.
- (23) محمد مطر، "إدارة الاستثمار - الإطار النظري والتطبيقات العملية " ، عمان، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، سنة 1999.
- (24) محمد مطر ، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني" ، الأردن : دار وائل للنشر ، سنة 2003
- (25) مفلح عقل ، "مقدمة في الإدارة المالية " . عمان , معهد الدراسات المصرفية ، سنة 1989 .
- (26) منير إبراهيم هندي ، "إدارة البنوك التجارية - مدخل اتخاذ القرارات" الإسكندرية : المكتب العربي الحديث ، 2000ف.
- (27) منير إبراهيم هندي، "السلسلة الفكر الحديث في مجال الإدارة المالية " ، الإسكندرية :دار المعارف للتوزيع ، سنة 1993 .
- (28) منير إبراهيم هندي، " أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال - الأوراق المالية وصناديق الاستثمار " ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية " ، سنة 1993 .
- (29) منير إبراهيم هندي ، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل ، الإسكندرية ، دار المعارف للنشر ، سنة 1998.
- (30) ميلود جمعة حاسية ، "النقود والمصارف والنشاط الاقتصادي" ، بنغازي ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية للنشر ، الطبعة الثانية ، سنة 1995م .

(ب) : الدوريات والنشرات والتقارير

- (1) إعداد مركز البحوث المالية والمصرفية ، "اطار لتحليل القوائم المالية - الرفع المالي والعائد على حقوق الملكية" ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، المجلد الثامن ، العدد الرابع ، السنة الثامنة ، ديسمبر 2000م .
- (2) ثريا الفلاح ، "الاندماج المصرفي في ليبيا - التجربة والتطبيق " ، مجلة المصارف والمال ، جمعية المصارف الليبية ، العدد العاشر ، الصيف ، 2008 .

(3) حسني خريوش ، "العوامل المؤثرة على درجة الامان المصرفي الاردني - دراسة ميدانية" ، الاردن ، (مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 18، العدد 2، سنة 2004).

(4) خليل الشماع ، "المبادلة بين العائد والمخاطرة من العليات المصرفية" ، جمعية المصارف الليبية ، مجلة المصارف والمال ، سنة 2009 .

(5) عائشة الحاجي ، " القطاع المصرفي الليبي - تحول جوهري وواعد " ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، (بيروت: العدد 309) اغسطس 2006ف.

(6) عادل عبد الله الكيلاني ، "إصلاح الجهاز المصرفي الليبي نقطة البداية نحو الخصخصة" ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد 285 ، أغسطس ، 2004ف

(7) عبدالحليم محسن ، " مفهوم وقياس مؤشر الكفاءة المالية للبنوك التجارية - البنوك التجارية السعودية كحالة تطبيقية " ، مجلة التعاون ، الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي للنشر ، العدد 35، يونيو 2001م.

(8) عبد الرازق العامل ، " قانون المصارف الجديد وتوزيع الأرباح " ، مجلة التجارة والتنمية ، (بنغازي، العدد 10 ، أبريل 2005ف).

(9) علي عطية عبد السلام ، "المصارف التجارية في ليبيا بين الخصخصة والإصلاح" مركز بحوث العلوم الاقتصادية (بنغازي، أبحاث مختارة من : مؤتمر الخصخصة في لاقتصاد الليبي ، 19-20/6/2004).

(10) عيد أحمد وآخرون ، " إستراتيجية إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية - دراسة تحليلية من منظور تأميني " ، القاهرة : جامعة بني سويف ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، العدد الرابع ، سنة 2006.

(11) فؤاد شاكر " المصارف العربية - إنجازات جديدة وتحديات جديدة) مجلة اتحاد المصارف العربية ، (العدد 239؛نوفمبر 2000ف).

(12) فاخر يوفرنه، وآخرون، " سوق الأوراق المالية الليبي وأثره علي تشكيل ورسم السياسات العامة في ليبيا"، بحث مقدم الي المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا : بطرابلس وذلك بتاريخ 2006/6/12

(13) فرحات بن قداره ، " ليبيا - عودة قوية إلى الساحة الدولية وهيكلية شاملة للقطاع المصرفي " ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، (بيروت العدد 317، إبريل 2007).

(14) مصطفى عبد السلام مسعود ، بقة الشريف ، "المصارف التجارية الليبية التطوير والتفعيل" ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، يوليو 2002.

(15) مصطفى مسعود، "المصارف التجارية الليبية العامة - الواقع والمتوقع" ، مجلة إتحاد المصارف العربية ، (بيروت : العدد 277 ، ديسمبر 2003 ف .).

(16) محمد طرنيش، "أخبار من ليبيا"، جمعية المصارف الليبية : مجلة المصارف والمال ، العدد الحادى عشر ، الربيع 2009

(17) محمود بادى وآخرون ، " المصارف التجارية الليبية ورأس المال المصرفي وفق معايير لجنة بازل"، بنغازي:مجلة البحوث الاقتصادية،المجلد الثامن عشر،العدد الأول ، يونيو 2007.

(18) محمد كمال الحمزاوي ،"أطار التحليل القوائم المالية- الرفع المالي والعائد على حقوق الملكية" ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، المجلد الثامن ، العدد الرابع - السنة الثامنة ديسمبر 2000م.

(19) منى ممدوح المولا ، "العوامل المؤثرة على ادارة المخاطر في القطاع المصرفي الاردني" ، القاهرة ، مجلة المحاسبة والادارة والتامين ، العدد الستون ، سنة 2003م .

(20) منى ممدوح المولا ، "العوامل المؤثرة على ادارة المخاطر في القطاع المصرفي الاردني" ، القاهرة ، مجلة المحاسبة والادارة والتامين ، العدد الستون ، سنة 2003م.

(21) - منى ممدوح المولا ، "العوامل المؤثرة على ادارة المخاطر" ، قسم العلوم المالية والمصرفية ، جامعة اليرموك ، "مجلة المحاسبة والادارة والتامين" ، العدد 160 ، سنة 2005م.

(22) منير إبراهيم هندي ، "مؤشرات استقرار النظام المصرفي - دراسة تطبيقية على دولة قطر" ، قطر : دار الشرق للطباعة ، العدد الرابع ، سنة 1993.

(23) مكرم القطب ، " استخدام الحاسوب في مجال منح الائتمان " دورة في مصرف ليبيا المركزي ، معهد الدراسات المصرفية والمالية /

بنغازي :بتاريخ 2007/11/11

(24) محمد الشكرى ، " القطاع المصرفي الليبي - الواقع والطموح " ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، الموسم الثقافي لشهر رمضان لسنة 1375 و . ر (2007 ف)

(25) نادية ابو فخرة مكاوي ، " تحليل المخاطر المصرفية في البنوك التجارية المصرية (نموذج تجريبي) " ، بحث منشور ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، القاهرة ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، ابريل 1998 .

(26) نصر الدين هندي ، " نحو زيادة فعالية دور المراجعة الإدارية في البنوك المصرية " ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة بسوهاج - جامعة الوادي ، المجلد السادس عشر - العدد الثاني ، ديسمبر 2002 .

(27) نادية ابو فخرة ، " دراسة العلاقة بين الربحية وراس المال في البنوك التجارية المصرية " المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، (القاهرة : العدد الثاني ، 1997م).

(28) نهاد إبراهيم باشا ، " ربحية المصارف التجارية " ، مجلة المصارف العربية ، بيروت (العدد 80 ، أغسطس ، 1987)

(29) هنلى كلود ، " ارقي المصارف اداء " ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، عمان ، مجلد 7 ، عدد 3 ، 1999 .

(30) د. وليد زكريا صيام ، حسني على خريوش ، " العوامل المؤثرة في ربحية البنوك التجارية في الأردن " ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، الجامعة الهاشمية ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد والإدارة ، المجلد 16 ، العدد 2 ، 2002 م .

(31) يحيى ابوطالب ، " تحليل وتقييم الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية دولياً ومحلياً " ، مجلة المصارف العربية ، بيروت : العدد 140 ، المجلد الثاني عشر ، اغسطس ، سنة 1992 م .

(ج) - الرسائل العلمية:-

(1) امال الشبخي ، " تحليل المخاطر المصرفية في المصارف التجارية الليبية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة قاريونس ، مكتبة الدراسات العليا ، سنة 2004م .

(2) احمد خليل ، " تحليل ودراسة اثر الديون المتعثرة على النتائج المالية للبنوك التجارية مع التطبيق على البنوك المصرية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، عين شمس ، سنة 2000 .

- (3) أيمن احمد دايس الراشدان ، محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة ال البيت ، الأردن سنة 1999م .
- (4) باسل أبو زعيتير ؛ " العوامل المؤثرة علي ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين" فلسطين : رسالة ماجستير غير منشورة ؛ سنة 2006 .
- (5) بنان سعيد ، "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية:دراسة حالي البنك الإسلامي الأردني وبنك البركة الإسلامي" جامعة آل البيت ، الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2006 ، ص62
- (6) حسن السيد سلمان ، "التكامل في ادارة الاصول والخصوم بالبنوك المصرية في ظل اقتصاد السوق وسياسات التحرير" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة : جامعة القاهرة ، سنة 1997م .
- (7) حسن محمد ، "تقييم الهياكل المالية في شركات القطاع العام الصناعية" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الإسكندرية ، سنة 1992 .
- (8) رسمية أبو موسى " أثر جودة الخدمة علي الربحية ورضا العملاء في المصارف الأردنية- دراسة مقارنة بين بنك الإسكان والبنك الإسلامي الأردني" الاردن،جامعة آل البيت ،رسالة ماجستير في قسم التمويل والمصارف ، غير منشورة ،سنة 2000،
- (9) عادل عياد الفلاح ، "دراسة العلاقة بين الربحية وراس المال في المصارف التجارية الليبية " ، رسالة ماجستير غير منشورة : جامعة قاريونس ، كلية الاقتصاد ، سنة2005.
- (10) عبد السلام التواني ، " نموذج مقترح لتقييم الأداء متعدد الأبعاد في المصارف التجارية - دراسة تطبيقية في ليبيا " القاهرة : جامعة عين شمس : رسالة ماجستير غير منشورة ، سنة 2009 ،
- (11) عبد العاطي محمد منسى ،، " استراتيجيات ادارة مخاطر أسعار الفائدة المرتبطة بأصول وخصوم البنوك التجارية المصرية " ، القاهرة : جامعة القاهرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، سنة 1997
- (12) محمد قرشى ، تقييم أداء المؤسسات المصرفية " ، الجزائر: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة،سنة 2000
- (13) مروان غانم ، " تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية " ،جامعة آل البيت ، الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة ،2000

(14) نايف التميمي : "قياس تأثير المحددات الداخلية والخارجية على ربحية البنوك التجارية الكويتية" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، جامعة عين شمس ، سنة 2002م.

(15) نادية ابو فخر ، "تقييم فاعلية مناهج ادارة الاصول والخصوم في البنوك المصرية" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، سنة 1988 م .

(16) وفاء يوسف احمد ، "اطار محاسبي مقترح للرقابة الفورية على المخاطر في البنوك التجارية" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، القاهرة ، جامعة عين شمس ، سنة 2005م.

(17) يمان العبد المالك ، " أثر البنود خارج الميزانية علي ربحية البنوك التجارية الأردنية " ، الأردن : جامعة آل البيت رسالة ماجستير غير منشورة ، سنة 2006.

(ج) : النشرات والتقارير

(1) مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، السادس والأربعون، 2002 .

(2) مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الثامن والأربعين، 2004

(3) مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الواحد والخمسون، 2007.

(4) مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، إدارة البحوث والإحصاء، المجلد 44، الرابع الثالث لسنة 2004

(5) مصرف ليبيا المركزي ، "السياسة الائتمانية والائتمان المصرفي في ليبيا" ، منشورات مصرف ليبيا المركزي ، المجلد 46، الربع الثالث لسنة 2006

(6) التقرير القطري رقم 2007/149، صندوق النقد الدولي ، واشنطن العاصمة ، مايو 2007. [online] .

(7) الجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير المحاسبية الدولية، سنة 1999.

ثانيا المراجع الأجنبية:-

(1) Angbazo, Lazrus, "Commercial Bank Net Interest Margins, Default Risk, Interest – Rate Risk, and Off –Balance Sheet Banking". Journal Of Banking and Finance. Vol. 21.No .1.1997.

(2) Asli Demirgüç-Kunt and Harry Huizinga, "Determinants of commercial bank interest margins and profitability: some international evidence", The World Bank Economic Review, Volume 13, Number 2, May 1999.

(3) Allen, Berger "Market Discipline in Banking", Proceeding of a Confence on Bank structure and Competition (Federal reserve bank of Chicago), 1991.

(4) Berger, "The Relationship Between Capital and Earnings in Banking", 1995.

(5) Coit, Craig I, and Karr, John, "Performance Measurement in the Banking Industry : Results of a BAI Survey", Bank Accounting and Finance, vol .10, NO.3, 1997.

(6) Cross steve, ogiliveNigel 8, HO Rose, "The 1980 S:A Decade of Contrast for Banking", Boston : Bankers Magazine, Jan / feb 1990, v1.

(7) Dimitry Sologoub, "The Determinants of Bank Interest Margins and Profitability: Case of Ukraine", BOFIT/CEFIR Workshop on Transition Economics, in Helsinki, April 7-8, 2006, Venue: Bank of Finland, Rauhankatu 19.

(8) Feldman, R, "Banking : Non INTEREST In come : Apotential for profists, Risk Reduction and some Exaggerated Claims", Fedgazette v .11, ISS .4., OCT .1999.

(9) Joseph F.sinkey, "Commercial Bank Financial Management", prentice Hell, USA, 1997.

(10) Jagitiani, Julapa & Khanthavit, Anya, "Scale and Scope Economies at Large Banks :Including Off Balance Sheet Products and Regulatory Effects(1984-1991)", journal of Finance and Banking, Vol .20.1996.-

(11) Jude S. Doliente, "Determinants of Bank Net Interest Margins in Southeast Asia," Applied Financial Economics Letters, Vol. 1, No. 1, 2005.

(12) Jessup . p . Modrtn Bank Management . Minn : West pub, 1980.

- (13) Philips Bourke , "Concentration and other Determinants of Bank Profitability Europe , North American and Australia , Journal of Banking and Finance , vol .13,1989.
- (14) Panayiotis P .et al., 2006. "Determinants of Bank Profitability in the South Eastern European Region," Working Papers 47, Bank of Greece
- (15) Paul Handley , "Banking in Asia Thailand Profits Before Anands Rules" , Thailand : Far Eastern , Economic Review Sep . 1992, v 1.
- (16) Robert M . Clinger "Financial Leverage and the privately held com – pany – Live oak Capital advisors , 2002 , Inc
- (17) Samy Ben Naceur, "THE DETERMINANTS OF THE TUNISIAN BANKING INDUSTRY PROFITABILITY: PANEL EVIDENCE", The ERF 10th Annual Conference, 2003.

الملحق

انحدار متعدد لجميع المصارف

Regression

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.869 ^a	.756	.730	.003612	.963

a. Predictors: (Constant), اطات خارج الميزانيه, مخاطر معدل الفائدة, تكلفة الودائع المدفوعة, إجمالي الودائع, نسبة إجمالي الودائع, نسبة الاصول الثابته, مخاطر رأس المال, الرافعة المالية, نوعية القروض, نسبة الاصول السائلة, إجمالي الأصول

b. Dependent Variable: معدل العائد علي الأصول

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.003	9	.000	29.540	.000 ^a
	Residual	.001	86	.000		
	Total	.005	95			

a. Predictors: (Constant), نشاطات خارج الميزانيه, مخاطر معدل الفائدة, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نسبة الاصول الثابته, مخاطر رأس المال, الرافعة المالية, نوعية القروض, نسبة الاصول السائلة, إجمالي الأصول

b. Dependent Variable: معدل العائد علي الأصول

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	-3.08E-04	.001		-.226	.821		
	إجمالي الأصول	-1.31E-04	.000	-.104	-.530	.597	.073	13.633
	نسبة الاصول السائلة	-1.21E-02	.004	-.314	-3.288	.001	.311	3.211
	نسبة الاصول الثابته	6.879E-02	.032	.146	2.167	.033	.625	1.600
	نوعية القروض	-2.73E-02	.006	-.462	-4.863	.000	.315	3.178
	مخاطر رأس المال	2.502E-02	.006	.350	4.203	.000	.409	2.443
	الرافعة المالية	1.438E-03	.006	.042	.248	.805	.099	10.131
	مخاطر معدل الفائدة	.273	.060	.572	4.557	.000	.180	5.545
	تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع	.173	.099	.181	1.739	.086	.263	3.801
	نشاطات خارج الميزانيه	.848	.115	.623	7.353	.000	.395	2.529

a. Dependent Variable: معدل العائد علي الأصول

انحدار تدريجي لجميع المصارف

Regression

Model Summary^d

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.869 ^a	.756	.730	.003612	
2	.869 ^b	.755	.733	.003593	
3	.869 ^c	.754	.735	.003579	.957

- a. Predictors: (Constant), اطات خارج الميزانيه, مخاطر معدل الفائدة, تكلفة الودائع المدفوعة, نسبة الودائع, نسبة إجمالي الودائع, نسبة الاصول الثابته, مخاطر رأس المال , الرافعة المالية, نوعية القروض, نسبة الاصول السائلة , إجمالي الأصول
- b. Predictors: (Constant), اطات خارج الميزانيه, مخاطر معدل الفائدة, تكلفة الودائع المدفوعة, نسبة الودائع, نسبة إجمالي الودائع, نسبة الاصول الثابته, مخاطر رأس المال , نوعية القروض, نسبة الاصول السائلة , إجمالي الأصول
- c. Predictors: (Constant), اطات خارج الميزانيه, مخاطر معدل الفائدة, تكلفة الودائع المدفوعة, نسبة الودائع, نسبة إجمالي الودائع, نسبة الاصول الثابته, مخاطر رأس المال , نوعية القروض, نسبة الاصول السائلة
- d. Dependent Variable: معدل العائد علي الأصول

ANOVA^d

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.003	9	.000	29.540	.000 ^a
	Residual	.001	86	.000		
	Total	.005	95			
2	Regression	.003	8	.000	33.587	.000 ^b
	Residual	.001	87	.000		
	Total	.005	95			
3	Regression	.003	7	.000	38.615	.000 ^c
	Residual	.001	88	.000		
	Total	.005	95			

- a. شاططات خارج الميزانيه, مخاطر معدل الفائدة, تكلفة الودائع المدفوعة إلي إجمالي الودائع, نسبة الودائع, نسبة الاصول الثابته, مخاطر رأس المال , الرافعة المالية, نوعية القروض, نسبة الاصول السائلة , إجمالي الأصول
- b. شاططات خارج الميزانيه, مخاطر معدل الفائدة, تكلفة الودائع المدفوعة إلي إجمالي الودائع, نسبة الودائع, نسبة الاصول الثابته, مخاطر رأس المال , نوعية القروض, نسبة الاصول السائلة , إجمالي الأصول
- c. شاططات خارج الميزانيه, مخاطر معدل الفائدة, تكلفة الودائع المدفوعة إلي إجمالي الودائع, نسبة الودائع, نسبة الاصول الثابته, مخاطر رأس المال , نوعية القروض, نسبة الاصول السائلة
- d. Dependent Variable: معدل العائد علي الأصول

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	-3.08E-04	.001		-.226	.821		
	إجمالي الأصول	-1.31E-04	.000	-.104	-.530	.597	.073	13.633
	نسبة الاصول السائلة	-1.21E-02	.004	-.314	-3.288	.001	.311	3.211
	نسبة الاصول الثابته	6.879E-02	.032	.146	2.167	.033	.625	1.600
	نوعية القروض	-2.73E-02	.006	-.462	-4.863	.000	.315	3.178
	مخاطر رأس المال	2.502E-02	.006	.350	4.203	.000	.409	2.443
	الرافعة المالية	1.438E-03	.006	.042	.248	.805	.099	10.131
	مخاطر معدل الفائدة	.273	.060	.572	4.557	.000	.180	5.545
	الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع	.173	.099	.181	1.739	.086	.263	3.801
2	(Constant)	-3.00E-04	.001		-.222	.825		
	إجمالي الأصول	-7.94E-05	.000	-.063	-.598	.551	.251	3.982
	نسبة الاصول السائلة	-1.18E-02	.003	-.306	-3.425	.001	.352	2.840
	نسبة الاصول الثابته	6.935E-02	.031	.147	2.202	.030	.628	1.592
	نوعية القروض	-2.78E-02	.005	-.470	-5.267	.000	.353	2.832
	مخاطر رأس المال	2.555E-02	.006	.358	4.620	.000	.469	2.131
	مخاطر معدل الفائدة	.271	.059	.568	4.587	.000	.183	5.458
	الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع	.164	.092	.171	1.784	.078	.305	3.274
	نشاطات خارج الميزانيه	.845	.114	.621	7.422	.000	.402	2.488
3	(Constant)	-6.76E-04	.001		-.566	.573		
	نسبة الاصول السائلة	-1.22E-02	.003	-.316	-3.616	.000	.365	2.738
	نسبة الاصول الثابته	6.945E-02	.031	.148	2.213	.029	.628	1.592
	نوعية القروض	-2.74E-02	.005	-.464	-5.252	.000	.358	2.797
	مخاطر رأس المال	2.620E-02	.005	.367	4.848	.000	.488	2.049
	مخاطر معدل الفائدة	.248	.044	.519	5.637	.000	.330	3.035
	الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع	.125	.064	.130	1.941	.055	.620	1.613
	نشاطات خارج الميزانيه	.840	.113	.618	7.427	.000	.403	2.479

a. Dependent Variable: معدل العائد علي الأصول

Excluded Variables^f

Model	Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics		
					Tolerance	VIF	Minimum Tolerance
2	.042 ^a	.248	.805	.027	9.871E-02	10.131	7.335E-02
3	-.034 ^b	-.368	.714	-.039	.338	2.959	.229
	-.063 ^b	-.598	.551	-.064	.251	3.982	.183

a. Predictors in the Model: (Constant), نسبة الاصول الثابته, إجمالي الودائع, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نسبة الاصول السائلة, إجمالي الأصول, مخاطر رأس المال, نوعية القروض, مخاطر معدل الفائدة, نشاطات خارج الميزانيه, مخاطر معدل الفائدة, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نسبة الاصول السائلة, إجمالي الأصول

b. Predictors in the Model: (Constant), نسبة الاصول الثابته, إجمالي الودائع, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نسبة الاصول السائلة, إجمالي الأصول, مخاطر رأس المال, نوعية القروض, نسبة الاصول السائلة

c. Dependent Variable: معدل العائد علي الأصول

انحدار متعدد لمصرف الوحدة

Regression

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.963 ^a	.928	.819	.001797	2.512

a. Predictors: (Constant), نشاطات خارج الميزانية, نوعية القروض, إجمالي الأصول, نسبة, تكلفة الودائع المدفوعة, مخاطر رأس المال, تكلفة الودائع المدفوعة, مخاطر معدل الفائدة, نسبة الأصول الثابتة, مخاطر رأس المال, إجمالي الودائع, الرافعة المالية

b. Dependent Variable: معدل العائد علي الأصول

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	9	.000	8.558	.008 ^a
	Residual	.000	6	.000		
	Total	.000	15			

a. Predictors: (Constant), مخاطر, نسبة الأصول السائلة, مخاطر, إجمالي الأصول, نسبة, تكلفة الودائع المدفوعة, مخاطر رأس المال, تكلفة الودائع المدفوعة, مخاطر معدل الفائدة, نسبة الأصول الثابتة, مخاطر رأس المال, إجمالي الودائع, الرافعة المالية

b. Dependent Variable: معدل العائد علي الأصول

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	-5.42E-02	.042		-1.300	.241		
	إجمالي الأصول	3.298E-03	.001	.452	2.627	.039	.407	2.455
	نسبة الأصول السائلة	2.910E-03	.019	.057	.157	.881	.090	11.126
	نسبة الأصول الثابتة	6.142E-02	.038	.369	1.614	.158	.231	4.330
	نوعية القروض	-3.36E-02	.020	-.284	-1.650	.150	.406	2.461
	مخاطر رأس المال	-8.96E-02	.040	-1.079	-2.264	.064	.053	18.842
	الرافعة المالية	-1.30E-02	.043	-.143	-.301	.774	.053	18.883
	مخاطر معدل الفائدة	.324	.070	1.067	4.657	.003	.230	4.356
	الودائع المدفوعة إلي إجمالي الودائع	.593	.234	.843	2.531	.045	.109	9.200
	نشاطات خارج الميزانية	3.194	1.338	.804	2.386	.054	.106	9.423

a. Dependent Variable: معدل العائد علي الأصول

انحدار تدريجي لمصرف الوحدة

Regression

Model Summary^d

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.963 ^a	.928	.819	.001797	
2	.963 ^b	.927	.844	.001667	
3	.962 ^c	.926	.861	.001573	2.461

- a. Predictors: (Constant), نسبة القروض, إجمالي الأصول, نسبة السائبة خارج الميزانية, نوعية القروض, إجمالي الأصول, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, الرافعة المالية
- b. Predictors: (Constant), مخاطر, إجمالي الأصول, نسبة القروض, إجمالي الأصول, مخاطر رأس المال, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, الرافعة المالية
- c. Predictors: (Constant), مخاطر, إجمالي الأصول, نوعية القروض, إجمالي الأصول, مخاطر رأس المال, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, معدل الفائدة, نسبة الأصول الثابتة
- d. Dependent Variable: معدل العائد على الأصول

ANOVA^d

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	9	.000	8.558	.008 ^a
	Residual	.000	6	.000		
	Total	.000	15			
2	Regression	.000	8	.000	11.182	.002 ^b
	Residual	.000	7	.000		
	Total	.000	15			
3	Regression	.000	7	.000	14.318	.001 ^c
	Residual	.000	8	.000		
	Total	.000	15			

- a. Predictors: (Constant), مخاطر, نسبة الأصول السائبة, إجمالي الأصول, نوعية القروض, إجمالي الأصول, مخاطر رأس المال, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, الرافعة المالية
- b. Predictors: (Constant), مخاطر, إجمالي الأصول, نسبة القروض, إجمالي الأصول, مخاطر رأس المال, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, الرافعة المالية
- c. Predictors: (Constant), مخاطر, إجمالي الأصول, نوعية القروض, إجمالي الأصول, مخاطر رأس المال, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, معدل الفائدة, نسبة الأصول الثابتة
- d. Dependent Variable: معدل العائد على الأصول

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	-5.42E-02	.042		-1.300	.241		
	إجمالي الأصول	3.298E-03	.001	.452	2.627	.039	.407	2.455
	نسبة الاصول السائلة	2.910E-03	.019	.057	.157	.881	.090	11.126
	نسبة الاصول الثابته	6.142E-02	.038	.369	1.614	.158	.231	4.330
	نوعية القروض	-3.36E-02	.020	-.284	-1.650	.150	.406	2.461
	مخاطر رأس المال	-8.96E-02	.040	-1.079	-2.264	.064	.053	18.842
	الرافعة المالية	-1.30E-02	.043	-.143	-.301	.774	.053	18.883
	مخاطر معدل الفائدة	.324	.070	1.067	4.657	.003	.230	4.356
	الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع	.593	.234	.843	2.531	.045	.109	9.200
2	(Constant)	-5.86E-02	.029		-2.030	.082		
	إجمالي الأصول	3.309E-03	.001	.453	2.847	.025	.409	2.447
	نسبة الاصول الثابته	6.337E-02	.033	.380	1.899	.099	.258	3.869
	نوعية القروض	-3.30E-02	.019	-.279	-1.777	.119	.419	2.385
	مخاطر رأس المال	-8.42E-02	.018	-1.013	-4.764	.002	.229	4.362
	الرافعة المالية	-7.07E-03	.020	-.078	-.361	.729	.220	4.535
	مخاطر معدل الفائدة	.323	.064	1.066	5.017	.002	.230	4.352
	الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع	.587	.215	.834	2.736	.029	.111	8.972
	نشاطات خارج الميزانيه	3.171	1.234	.798	2.569	.037	.107	9.312
3	(Constant)	-6.43E-02	.023		-2.846	.022		
	إجمالي الأصول	3.317E-03	.001	.454	3.022	.016	.409	2.446
	نسبة الاصول الثابته	5.824E-02	.029	.350	2.043	.075	.316	3.167
	نوعية القروض	-3.02E-02	.016	-.255	-1.899	.094	.511	1.956
	مخاطر رأس المال	-8.28E-02	.016	-.996	-5.090	.001	.241	4.142
	مخاطر معدل الفائدة	.315	.056	1.037	5.583	.001	.268	3.733
	الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع	.586	.203	.832	2.891	.020	.112	8.968
	نشاطات خارج الميزانيه	3.222	1.158	.811	2.782	.024	.109	9.193

a. Dependent Variable: معدل العائد علي الأصول

Excluded Variables^c

Model	Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics			
					Tolerance	VIF	Minimum Tolerance	
2	.057 ^a	.157	.881	.064	8.988E-02	11.126	5.296E-02	
3	نسبة الاصول السائلة	-.039 ^b	-.230	.824	-.087	.374	2.672	.106
	الرافعة المالية	-.078 ^b	-.361	.729	-.135	.220	4.535	.107

a. Predictors in the Model: (Constant), مخاطر رأس المال, نسبة الاصول الثابته, مخاطر معدل الفائدة, إجمالي الأصول, نوعية القروض, إجمالي الأصول, نشاطات خارج الميزانيه, نوعية القروض, الرافعة المالية

b. Predictors in the Model: (Constant), مخاطر رأس المال, نسبة الاصول الثابته, مخاطر معدل الفائدة, إجمالي الأصول, نوعية القروض, إجمالي الأصول, نشاطات خارج الميزانيه, نوعية القروض, الرافعة المالية

c. Dependent Variable: معدل العائد علي الأصول

انحدار متعدد لمصرف الجمهورية

Regression

Model Summary^a

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.809 ^a	.655	.137	.002364	1.416

a. Predictors: (Constant), إجمالي الأصول الثابتة, نسبة الأصول الثابتة, إجمالي الأصول, نشاطات خارج الميزانية, نسبة الأصول السائلة, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع لر معدل الفائدة, الرافعة المالية, نسبة الأصول السائلة, نوعية القروض, مخاطر رأس المال

b. Dependent Variable: معدل العائد علي الأصول

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	9	.000	1.265	.401 ^a
	Residual	.000	6	.000		
	Total	.000	15			

a. Predictors: (Constant), مخاطر معدل الفائدة, إجمالي الأصول, نشاطات خارج الميزانية, نسبة الأصول الثابتة, إجمالي الأصول, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, مخاطر رأس المال, الرافعة المالية, نسبة الأصول السائلة, نوعية القروض, مخاطر رأس المال

b. Dependent Variable: معدل العائد علي الأصول

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	-6.01E-02	.332		-.181	.862		
	إجمالي الأصول	2.253E-03	.015	.359	.154	.883	.011	94.69
	نسبة الاصول السائلة	-1.77E-02	.046	-.604	-.382	.716	.023	43.46
	نسبة الاصول الثابتة	.361	.695	.328	.520	.622	.145	6.91
	نوعية القروض	-3.16E-02	.195	-.263	-.163	.876	.022	45.32
	مخاطر رأس المال	9.473E-04	.226	.008	.004	.997	.014	70.75
	الرافعة المالية	3.639E-03	.036	.081	.102	.922	.091	10.93
	مخاطر معدل الفائدة	.393	.272	1.103	1.444	.199	.099	10.14
	الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع	.524	.421	1.162	1.243	.260	.066	15.18
	نشاطات خارج الميزانية	-.190	1.199	-.114	-.159	.879	.111	8.99

a. Dependent Variable: معدل العائد علي الأصول

انحدار تدريجي لمصرف الجمهورية

Regression

Model Summary^a

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.809 ^a	.655	.137	.002364	
2	.809 ^b	.655	.260	.002189	
3	.809 ^c	.654	.352	.002049	
4	.807 ^d	.652	.420	.001938	
5	.807 ^e	.651	.476	.001842	
6	.796 ^f	.633	.499	.001801	1.273

- a. Predictors: (Constant), نشاطات خارج الميزانيه, نسبة الاصول الثابته, إجمالي الأصول, لمر معدل الفائدة, الرافعة المالية, نسبة الاصول السائلة, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع نوعية القروض, مخاطر رأس المال
- b. Predictors: (Constant), نشاطات خارج الميزانيه, نسبة الاصول الثابته, إجمالي الأصول, لمر معدل الفائدة, الرافعة المالية, نسبة الاصول السائلة, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع نوعية القروض
- c. Predictors: (Constant), نشاطات خارج الميزانيه, نسبة الاصول الثابته, إجمالي الأصول, ر معدل الفائدة, نسبة الاصول السائلة, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نوعية القروض
- d. Predictors: (Constant), نشاطات خارج الميزانيه, نسبة الاصول الثابته, مخاطر معدل الفائدة, نسبة الاصول السائلة, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نوعية القروض
- e. Predictors: (Constant), نسبة الاصول الثابته, مخاطر معدل الفائدة, نسبة الاصول السائلة, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نوعية القروض
- f. Predictors: (Constant), لمر معدل الفائدة, نسبة الاصول السائلة, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نوعية القروض
- g. Dependent Variable: معدل العائد علي الأصول

ANOVA^g

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	9	.000	1.265	.401 ^a
	Residual	.000	6	.000		
	Total	.000	15			
2	Regression	.000	8	.000	1.660	.259 ^b
	Residual	.000	7	.000		
	Total	.000	15			
3	Regression	.000	7	.000	2.162	.151 ^c
	Residual	.000	8	.000		
	Total	.000	15			
4	Regression	.000	6	.000	2.810	.080 ^d
	Residual	.000	9	.000		
	Total	.000	15			
5	Regression	.000	5	.000	3.730	.036 ^e
	Residual	.000	10	.000		
	Total	.000	15			
6	Regression	.000	4	.000	4.741	.018 ^f
	Residual	.000	11	.000		
	Total	.000	15			

- a. Predictors: (Constant), نشاطات خارج الميزانية, نسبة الاصول الثابته, إجمالي الأصول, مخاطر معدل الفائدة, الرافعة المالية, نسبة الاصول السائلة, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نوعية القروض, مخاطر رأس المال
- b. Predictors: (Constant), نشاطات خارج الميزانية, نسبة الاصول الثابته, إجمالي الأصول, مخاطر معدل الفائدة, الرافعة المالية, نسبة الاصول السائلة, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نوعية القروض
- c. Predictors: (Constant), نشاطات خارج الميزانية, نسبة الاصول الثابته, إجمالي الأصول, مخاطر معدل الفائدة, نسبة, الاصول السائلة, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نوعية القروض
- d. Predictors: (Constant), نشاطات خارج الميزانية, نسبة الاصول الثابته, مخاطر معدل الفائدة, نسبة الاصول السائلة, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نوعية القروض
- e. Predictors: (Constant), الاصول الثابته, مخاطر معدل الفائدة, نسبة الاصول السائلة, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نوعية القروض
- f. Predictors: (Constant), ر معدل الفائدة, نسبة الاصول السائلة, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نوعية, القروض
- g. Dependent Variable: معدل العائد علي الأصول

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	-6.01E-02	.332		-.181	.862		
	إجمالي الأصول	2.253E-03	.015	.359	.154	.883	.011	94.693
	نسبة الاصول السائلة	-1.77E-02	.046	-.604	-.382	.716	.023	43.461
	نسبة الاصول الثابته	.361	.695	.328	.520	.622	.145	6.911
	نوعية القروض	-3.16E-02	.195	-.263	-.163	.876	.022	45.321
	مخاطر رأس المال	9.473E-04	.226	.008	.004	.997	.014	70.751
	الرافعة المالية	3.639E-03	.036	.081	.102	.922	.091	10.931
	مخاطر معدل الفائدة	.393	.272	1.103	1.444	.199	.099	10.141
	الودائع المدفوعة إلي إجمالي الودائع	.524	.421	1.162	1.243	.260	.066	15.181
نشاطات خارج الميزانيه	-.190	1.199	-.114	-.159	.879	.111	8.991	
2	(Constant)	-5.91E-02	.225		-.263	.800		
	إجمالي الأصول	2.208E-03	.009	.351	.239	.818	.023	43.693
	نسبة الاصول السائلة	-1.75E-02	.032	-.600	-.555	.596	.042	23.701
	نسبة الاصول الثابته	.362	.640	.328	.565	.590	.146	6.831
	نوعية القروض	-3.14E-02	.168	-.260	-.186	.858	.025	39.641
	الرافعة المالية	3.647E-03	.033	.081	.110	.915	.092	10.901
	مخاطر معدل الفائدة	.393	.235	1.104	1.673	.138	.113	8.831
	الودائع المدفوعة إلي إجمالي الودائع	.524	.376	1.163	1.394	.206	.071	14.111
	نشاطات خارج الميزانيه	-.189	1.097	-.114	-.173	.868	.114	8.791
3	(Constant)	-4.47E-02	.171		-.261	.801		
	إجمالي الأصول	1.700E-03	.007	.270	.227	.826	.031	32.721
	نسبة الاصول السائلة	-1.54E-02	.023	-.526	-.662	.526	.069	14.591
	نسبة الاصول الثابته	.363	.599	.329	.606	.561	.146	6.831
	نوعية القروض	-4.21E-02	.128	-.350	-.328	.751	.038	26.231
	مخاطر معدل الفائدة	.394	.220	1.108	1.795	.110	.113	8.811
	الودائع المدفوعة إلي إجمالي الودائع	.518	.348	1.148	1.489	.175	.073	13.751
	نشاطات خارج الميزانيه	-.231	.966	-.138	-.239	.817	.129	7.771
	4	(Constant)	-6.23E-03	.026		-.243	.814	
نسبة الاصول السائلة		-1.11E-02	.013	-.381	-.853	.416	.194	5.141
نسبة الاصول الثابته		.366	.567	.332	.646	.534	.146	6.831
نوعية القروض		-6.97E-02	.040	-.578	-1.736	.117	.349	2.861
مخاطر معدل الفائدة		.397	.208	1.114	1.909	.089	.114	8.791
الودائع المدفوعة إلي إجمالي الودائع		.501	.321	1.111	1.559	.153	.076	13.131
5	(Constant)	-3.50E-03	.019		-.188	.854		
	نسبة الاصول السائلة	-1.20E-02	.011	-.409	-1.047	.320	.229	4.371
	نسبة الاصول الثابته	.311	.432	.282	.719	.489	.227	4.391
	نوعية القروض	-7.39E-02	.029	-.613	-2.523	.030	.591	1.691
	مخاطر معدل الفائدة	.381	.175	1.070	2.175	.055	.144	6.921
	الودائع المدفوعة إلي إجمالي الودائع	.461	.200	1.023	2.304	.044	.177	5.641
6	(Constant)	8.698E-03	.007		1.170	.267		
	نسبة الاصول السائلة	-1.81E-02	.007	-.620	-2.453	.032	.523	1.911
	نوعية القروض	-8.06E-02	.027	-.669	-2.965	.013	.656	1.521
	مخاطر معدل الفائدة	.343	.163	.963	2.100	.060	.159	6.291
	الودائع المدفوعة إلي إجمالي الودائع	.416	.186	.924	2.239	.047	.196	5.101

a. Dependent Variable: معدل العائد علي الأصول

Excluded Variables^f

Model	Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics		
					Tolerance	VIF	Minimum Tolerance
2	.008 ^a	.004	.997	.002	1.413E-02	70.757	1.056E-02
3	.020 ^b	.011	.992	.004	1.418E-02	70.539	1.160E-02
	.081 ^b	.110	.915	.042	9.173E-02	10.901	2.289E-02
4	-.185 ^c	-.172	.868	-.061	3.735E-02	26.774	3.404E-02
	-.007 ^c	-.012	.991	-.004	.122	8.165	7.602E-02
	.270 ^c	.227	.826	.080	3.055E-02	32.728	3.055E-02
5	-.127 ^d	-.130	.900	-.043	4.040E-02	24.750	4.040E-02
	.035 ^d	.072	.944	.024	.165	6.042	.126
	.146 ^d	.145	.888	.048	3.776E-02	26.483	3.776E-02
	-.081 ^d	-.164	.873	-.055	.159	6.288	7.612E-02
6	-.221 ^e	-.235	.819	-.074	4.129E-02	24.219	4.129E-02
	-.077 ^e	-.175	.865	-.055	.188	5.308	.155
	.346 ^e	.374	.716	.117	4.236E-02	23.608	4.236E-02
	.109 ^e	.285	.782	.090	.247	4.047	.122
	.282 ^e	.719	.489	.222	.227	4.398	.144

- a. Predictors in the Model: (Constant), نسبة الاصول, الرافعة المالية, نسبة الاصول, مخاطر معدل الفائدة, إجمالي الأصول, نشاطات خارج الميزانية, نسبة الاصول الثابتة, إجمالي الأصول, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نوعية القروض السائلة ,
- b. Predictors in the Model: (Constant), تكلفة, نسبة الاصول السائلة, مخاطر معدل الفائدة, إجمالي الأصول, نسبة الاصول الثابتة, إجمالي الأصول, نشاطات خارج الميزانية, نسبة الاصول الثابتة, إجمالي الأصول المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نوعية القروض الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نوعية القروض
- c. Predictors in the Model: (Constant), تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نسبة الاصول السائلة, مخاطر معدل الفائدة, نسبة الاصول الثابتة, إجمالي الأصول, مخاطر معدل الفائدة, نسبة الاصول الثابتة, إجمالي الأصول المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نوعية القروض إجمالي الودائع, نوعية القروض
- d. Predictors in the Model: (Constant), نوعية, إجمالي الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نسبة الاصول السائلة, مخاطر معدل الفائدة, نسبة الاصول الثابتة, إجمالي الأصول الثابتة, مخاطر معدل الفائدة, نسبة الاصول السائلة, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نوعية القروض
- e. Predictors in the Model: (Constant), نوعية القروض, إجمالي الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نسبة الاصول السائلة, مخاطر معدل الفائدة, نسبة الاصول الثابتة, إجمالي الأصول المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نوعية القروض
- f. Dependent Variable: معدل العائد على الأصول

انحدار متعدد لمصرف التجاري الوطني

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.929 ^a	.863	.657	.001756	2.059

a. Predictors: (Constant), تكلفة, نوعية القروض, مخاطر رأس المال, اذات خارج الميزانيه, مخاطر معدل الفائدة, إجمالي المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نسبة الاصول الثابته, الرافعة المالية, مخاطر معدل الفائدة, إجمالي الودائع, نسبة الاصول السائلة

b. Dependent Variable: معدل العائد علي الأصول

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	9	.000	4.186	.048 ^a
	Residual	.000	6	.000		
	Total	.000	15			

a. Predictors: (Constant), تكلفة الودائع المدفوعة إلى, نوعية القروض, مخاطر رأس المال, اذات خارج الميزانيه, مخاطر معدل الفائدة, إجمالي الودائع, نسبة الاصول السائلة

b. Dependent Variable: معدل العائد علي الأصول

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	9.591E-02	.124		.775	.468		
	إجمالي الأصول	-5.51E-03	.006	-.504	-.941	.383	.080	12.529
	نسبة الاصول السائلة	-2.43E-03	.021	-.068	-.118	.910	.069	14.456
	نسبة الاصول الثابته	.462	.153	1.260	3.026	.023	.132	7.567
	نوعية القروض	3.200E-02	.022	.332	1.433	.202	.426	2.348
	مخاطر رأس المال	-1.12E-02	.097	-.028	-.115	.912	.399	2.508
	الرافعة المالية	-4.61E-03	.007	-.188	-.670	.528	.293	3.418
	مخاطر معدل الفائدة	.316	.171	.848	1.849	.114	.109	9.193
	الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع	.331	.186	1.146	1.782	.125	.055	18.042
	نشاطات خارج الميزانيه	-4.91E-02	.960	-.021	-.051	.961	.132	7.585

a. Dependent Variable: معدل العائد علي الأصول

انحدار تدريجي لمصرف التجاري الوطني

Regression

Model Summary^h

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.929 ^a	.863	.657	.001756	
2	.929 ^b	.863	.705	.001626	
3	.929 ^c	.862	.742	.001523	
4	.928 ^d	.861	.769	.001442	
5	.915 ^e	.838	.757	.001478	
6	.892 ^f	.796	.722	.001579	
7	.873 ^g	.762	.702	.001635	1.454

- a. Predictors: (Constant), تكلفة القروض, نوعية القروض, مخاطر رأس المال , نسبة الاصول الثابتة, الرافعة المالية, مخاطر معدل الفائدة, إجمالي المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نسبة الاصول الثابتة, الرافعة المالية, مخاطر معدل الفائدة, إجمالي الودائع, نسبة الاصول السائلة
- b. Predictors: (Constant), مخاطر رأس المال , نوعية القروض, تكلفة الودائع المدفوعة إلى الودائع, نسبة الاصول الثابتة, الرافعة المالية, مخاطر معدل الفائدة, إجمالي الودائع, نسبة الاصول السائلة
- c. Predictors: (Constant), نوعية القروض, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نسبة الاصول الثابتة, الرافعة المالية, مخاطر معدل الفائدة, إجمالي الودائع, نسبة الاصول السائلة
- d. Predictors: (Constant), نوعية القروض, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نسبة الاصول الثابتة, الرافعة المالية, مخاطر معدل الفائدة, إجمالي الودائع
- e. Predictors: (Constant), نوعية القروض, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نسبة الاصول الثابتة, مخاطر معدل الفائدة, إجمالي الودائع
- f. Predictors: (Constant), الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نسبة الاصول الثابتة, مخاطر معدل الفائدة, إجمالي الودائع
- g. Predictors: (Constant), تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نسبة الاصول الثابتة, مخاطر معدل الفائدة
- h. Dependent Variable: معدل العائد علي الأصول

ANOVA^h

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	9	.000	4.186	.048 ^a
	Residual	.000	6	.000		
	Total	.000	15			
2	Regression	.000	8	.000	5.491	.018 ^b
	Residual	.000	7	.000		
	Total	.000	15			
3	Regression	.000	7	.000	7.149	.006 ^c
	Residual	.000	8	.000		
	Total	.000	15			
4	Regression	.000	6	.000	9.299	.002 ^d
	Residual	.000	9	.000		
	Total	.000	15			
5	Regression	.000	5	.000	10.331	.001 ^e
	Residual	.000	10	.000		
	Total	.000	15			
6	Regression	.000	4	.000	10.746	.001 ^f
	Residual	.000	11	.000		
	Total	.000	15			
7	Regression	.000	3	.000	12.783	.000 ^g
	Residual	.000	12	.000		
	Total	.000	15			

a. Predictors: (Constant), مخاطر رأس المال , نوعية القروض, تكلفة الودائع المدفوعة إلي , نسبة الودائع المدفوعة إلي , إجمالي الودائع, نسبة الأصول الثابتة, الرافعة المالية, مخاطر معدل الفائدة, إجمالي الأصول, نسبة الأصول السائلة

b. Predictors: (Constant), مخاطر رأس المال , نوعية القروض, تكلفة الودائع المدفوعة إلي إجمالي الودائع, نسبة, إجمالي الودائع, نسبة الأصول السائلة, الرافعة المالية, مخاطر معدل الفائدة, إجمالي الأصول, نسبة الأصول السائلة

c. Predictors: (Constant), عية القروض, تكلفة الودائع المدفوعة إلي إجمالي الودائع, نسبة الأصول الثابتة, الرافعة, المالية, مخاطر معدل الفائدة, إجمالي الأصول, نسبة الأصول السائلة

d. Predictors: (Constant), عية القروض, تكلفة الودائع المدفوعة إلي إجمالي الودائع, نسبة الأصول الثابتة, الرافعة, المالية, مخاطر معدل الفائدة, إجمالي الأصول

e. Predictors: (Constant), عية القروض, تكلفة الودائع المدفوعة إلي إجمالي الودائع, نسبة الأصول الثابتة, مخاطر معدل الفائدة, إجمالي الأصول

f. Predictors: (Constant), الودائع المدفوعة إلي إجمالي الودائع, نسبة الأصول الثابتة, مخاطر معدل الفائدة, إجمالي, الأصول

g. Predictors: (Constant), تكلفة الودائع المدفوعة إلي إجمالي الودائع, نسبة الأصول الثابتة, مخاطر معدل الفائدة

h. Dependent Variable: معدل العائد علي الأصول

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics		
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF	
1	(Constant)	9.591E-02	.124		.775	.468			
	إجمالي الأصول	-5.51E-03	.006	-.504	-.941	.383	.080	12.529	
	نسبة الاصول السائلة	-2.43E-03	.021	-.068	-.118	.910	.069	14.456	
	نسبة الاصول الثابته	.462	.153	1.260	3.026	.023	.132	7.567	
	نوعية القروض	3.200E-02	.022	.332	1.433	.202	.426	2.348	
	مخاطر رأس المال	-1.12E-02	.097	-.028	-.115	.912	.399	2.508	
	الرافعة المالية	-4.61E-03	.007	-.188	-.670	.528	.293	3.418	
	مخاطر معدل الفائدة	.316	.171	.848	1.849	.114	.109	9.193	
	الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع	.331	.186	1.146	1.782	.125	.055	18.042	
نشاطات خارج الميزانيه	-4.91E-02	.960	-.021	-.051	.961	.132	7.585		
2	(Constant)	9.744E-02	.111		.876	.410			
	إجمالي الأصول	-5.59E-03	.005	-.511	-1.068	.321	.086	11.682	
	نسبة الاصول السائلة	-1.56E-03	.011	-.043	-.147	.887	.224	4.465	
	نسبة الاصول الثابته	.463	.141	1.260	3.272	.014	.132	7.557	
	نوعية القروض	3.179E-02	.020	.330	1.565	.161	.442	2.264	
	مخاطر رأس المال	-1.22E-02	.088	-.030	-.138	.894	.416	2.405	
	الرافعة المالية	-4.79E-03	.005	-.195	-.871	.412	.393	2.544	
	مخاطر معدل الفائدة	.316	.158	.847	1.998	.086	.109	9.147	
	الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع	.327	.154	1.131	2.119	.072	.069	14.509	
3	(Constant)	8.646E-02	.073		1.184	.270			
	إجمالي الأصول	-5.12E-03	.004	-.469	-1.369	.208	.147	6.799	
	نسبة الاصول السائلة	-2.21E-03	.009	-.062	-.249	.810	.279	3.581	
	نسبة الاصول الثابته	.451	.108	1.229	4.193	.003	.200	4.989	
	نوعية القروض	3.163E-02	.019	.328	1.666	.134	.443	2.257	
	الرافعة المالية	-4.48E-03	.005	-.182	-.952	.369	.470	2.126	
	مخاطر معدل الفائدة	.313	.147	.841	2.128	.066	.110	9.055	
	الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع	.324	.144	1.123	2.260	.054	.070	14.334	
	4	(Constant)	9.361E-02	.064		1.473	.175		
إجمالي الأصول		-5.45E-03	.003	-.499	-1.645	.134	.168	5.950	
نسبة الاصول الثابته		.461	.094	1.257	4.905	.001	.235	4.257	
نوعية القروض		3.081E-02	.018	.320	1.741	.116	.457	2.189	
الرافعة المالية		-4.97E-03	.004	-.202	-1.229	.250	.570	1.754	
مخاطر معدل الفائدة		.298	.126	.798	2.369	.042	.136	7.356	
الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع		.311	.125	1.076	2.477	.035	.082	12.212	
5		(Constant)	.115	.063		1.847	.095		
		إجمالي الأصول	-6.67E-03	.003	-.610	-2.060	.066	.185	5.413
	نسبة الاصول الثابته	.481	.095	1.311	5.064	.000	.242	4.132	
	نوعية القروض	2.895E-02	.018	.301	1.601	.140	.460	2.173	
	مخاطر معدل الفائدة	.303	.129	.812	2.352	.041	.136	7.348	
	الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع	.359	.122	1.241	2.934	.015	.091	11.033	
	6	(Constant)	6.775E-02	.059		1.153	.273		
		إجمالي الأصول	-4.11E-03	.003	-.376	-1.366	.199	.244	4.097
		نسبة الاصول الثابته	.471	.101	1.284	4.652	.001	.243	4.115
مخاطر معدل الفائدة		.334	.136	.895	2.453	.032	.139	7.183	
الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع		.321	.128	1.111	2.504	.029	.094	10.623	
7		(Constant)	-1.22E-02	.005		-2.331	.038		
		نسبة الاصول الثابته	.356	.058	.970	6.126	.000	.792	1.263
		مخاطر معدل الفائدة	.222	.113	.596	1.972	.072	.218	4.597
		الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع	.189	.087	.653	2.170	.051	.219	4.556

Excluded Variables⁹

Model	Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics			
					Tolerance	VIF	Minimum Tolerance	
2	نشاطات خارج الميزانية	-.021 ^a	-.051	.961	-.021	.132	7.585	5.542E-02
3	نشاطات خارج الميزانية	-.031 ^b	-.082	.937	-.031	.138	7.272	5.543E-02
	مخاطر رأس المال	-.030 ^b	-.138	.894	-.052	.416	2.405	6.892E-02
4	نشاطات خارج الميزانية	.031 ^c	.160	.877	.056	.461	2.168	8.170E-02
	مخاطر رأس المال	-.044 ^c	-.243	.814	-.086	.519	1.928	7.543E-02
	نسبة الاصول السائلة	-.062 ^c	-.249	.810	-.088	.279	3.581	6.976E-02
5	نشاطات خارج الميزانية	.045 ^d	.229	.824	.076	.463	2.159	9.056E-02
	مخاطر رأس المال	.005 ^d	.026	.980	.009	.547	1.830	7.952E-02
	نسبة الاصول السائلة	-.161 ^d	-.716	.492	-.232	.339	2.954	8.484E-02
	الرافعة المالية	-.202 ^d	-1.229	.250	-.379	.570	1.754	8.189E-02
6	نشاطات خارج الميزانية	.032 ^e	.154	.880	.049	.464	2.155	9.408E-02
	مخاطر رأس المال	.034 ^e	.175	.865	.055	.553	1.809	8.342E-02
	نسبة الاصول السائلة	-.088 ^e	-.370	.719	-.116	.352	2.844	8.965E-02
	الرافعة المالية	-.178 ^e	-.988	.347	-.298	.574	1.741	8.392E-02
	نوعية القروض	.301 ^e	1.601	.140	.452	.460	2.173	9.064E-02
7	نشاطات خارج الميزانية	.106 ^f	.518	.615	.154	.507	1.972	.154
	مخاطر رأس المال	.142 ^f	.942	.366	.273	.882	1.133	.204
	نسبة الاصول السائلة	-.206 ^f	-1.043	.319	-.300	.507	1.974	.119
	الرافعة المالية	-.238 ^f	-1.445	.176	-.399	.671	1.491	.204
	نوعية القروض	.110 ^f	.591	.566	.175	.608	1.644	.169
	إجمالي الأصول	-.376 ^f	-1.366	.199	-.381	.244	4.097	9.413E-02

- a. Predictors in the Model: (Constant), الرافعة المالية, نسبة الاصول الثابتة, إجمالي الودائع, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نسبة الاصول السائلة, مخاطر معدل الفائدة, إجمالي الأصول, نسبة الاصول السائلة
- b. Predictors in the Model: (Constant), الرافعة المالية, نسبة الاصول الثابتة, إجمالي الودائع, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نسبة الاصول السائلة, إجمالي الأصول, نسبة الاصول السائلة
- c. Predictors in the Model: (Constant), الرافعة المالية, نسبة الاصول الثابتة, إجمالي الودائع, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نسبة الاصول السائلة, إجمالي الأصول
- d. Predictors in the Model: (Constant), إجمالي الأصول, نسبة الاصول الثابتة, مخاطر معدل الفائدة, إجمالي الودائع, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نسبة الاصول السائلة, إجمالي الأصول
- e. Predictors in the Model: (Constant), إجمالي الأصول, نسبة الاصول الثابتة, مخاطر معدل الفائدة, إجمالي الودائع, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نسبة الاصول السائلة
- f. Predictors in the Model: (Constant), نسبة الاصول الثابتة, مخاطر معدل الفائدة, إجمالي الودائع, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نسبة الاصول السائلة
- g. Dependent Variable: معدل العائد على الأصول

انحدار متعدد لمصرف الصحاري

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.923 ^a	.852	.629	.001428	2.659

a. Predictors: (Constant), نشاطات خارج الميزانية, نسبة الاصول السائلة , مخاطر معدل , الرافعة المالية, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, الرافعة المالية, مخاطر رأس المال , نسبة الاصول الثابته, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نوعية القروض, إجمالي الأصول

b. Dependent Variable: معدل العائد علي الأصول

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	9	.000	3.832	.058 ^a
	Residual	.000	6	.000		
	Total	.000	15			

a. Predictors: (Constant), مخاطر معدل الفائدة, الرافعة المالية, مخاطر رأس المال , نسبة الاصول السائلة , مخاطر معدل الفائدة, الرافعة المالية, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نوعية القروض, إجمالي الأصول

b. Dependent Variable: معدل العائد علي الأصول

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	.168	.228		.737	.489		
	إجمالي الأصول	-4.88E-03	.010	-.840	-.500	.635	.009	114.123
	نسبة الاصول السائلة	-2.88E-02	.015	-.881	-1.874	.110	.112	8.941
	نسبة الاصول الثابته	-.678	.458	-.943	-1.480	.189	.061	16.457
	نوعية القروض	-.120	.070	-2.156	-1.705	.139	.015	64.771
	مخاطر رأس المال	1.760E-02	.042	.424	.419	.690	.024	41.562
	الرافعة المالية	-1.73E-03	.017	-.047	-.101	.923	.113	8.831
	مخاطر معدل الفائدة	-.342	.296	-.811	-1.155	.292	.050	19.957
	الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع	-.898	.633	-1.512	-1.419	.206	.022	45.975
	نشاطات خارج الميزانية	.529	1.728	.329	.306	.770	.021	46.887

a. Dependent Variable: معدل العائد علي الأصول

انحدار تدريجي لمصرف الصحاري

Regression

Model Summary^h

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.923 ^a	.852	.629	.001428	
2	.923 ^b	.852	.682	.001323	
3	.921 ^c	.848	.715	.001252	
4	.915 ^d	.837	.728	.001223	
5	.893 ^e	.798	.697	.001292	
6	.870 ^f	.757	.669	.001350	
7	.834 ^g	.695	.619	.001448	2.035

- a. Predictors: (Constant), مخاطر معدل , نسبة الاصول السائلة , نشاطات خارج الميزانيه, نسبة الاصول الثابتة, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي ائدة, الرافعة المالية, مخاطر رأس المال , نسبة الاصول الثابتة, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الأصول الودائع, نوعية القروض, إجمالي الأصول
- b. Predictors: (Constant), مخاطر معدل , نسبة الاصول السائلة , نشاطات خارج الميزانيه, نسبة الاصول الثابتة, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نوعية القروض, إجمالي الأصول
- c. Predictors: (Constant), مخاطر معدل الفائدة, مخاطر رأس المال , نسبة الاصول السائلة , مخاطر معدل الفائدة, مخاطر رأس المال , نسبة الاصول الثابتة, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نوعية القروض, إجمالي الأصول
- d. Predictors: (Constant), مخاطر معدل الفائدة, نسبة الاصول الثابتة, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نوعية القروض, إجمالي الأصول
- e. Predictors: (Constant), مخاطر معدل الفائدة, نسبة الاصول الثابتة, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نوعية القروض
- f. Predictors: (Constant), نسبة الاصول السائلة , نسبة الاصول الثابتة, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نوعية القروض
- g. Predictors: (Constant), نسبة الاصول السائلة , نسبة الاصول الثابتة, نوعية القروض
- h. Dependent Variable: معدل العائد على الأصول

ANOVA^h

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	9	.000	3.832	.058 ^a
	Residual	.000	6	.000		
	Total	.000	15			
2	Regression	.000	8	.000	5.019	.023 ^b
	Residual	.000	7	.000		
	Total	.000	15			
3	Regression	.000	7	.000	6.376	.009 ^c
	Residual	.000	8	.000		
	Total	.000	15			
4	Regression	.000	6	.000	7.702	.004 ^d
	Residual	.000	9	.000		
	Total	.000	15			
5	Regression	.000	5	.000	7.890	.003 ^e
	Residual	.000	10	.000		
	Total	.000	15			
6	Regression	.000	4	.000	8.577	.002 ^f
	Residual	.000	11	.000		
	Total	.000	15			
7	Regression	.000	3	.000	9.124	.002 ^g
	Residual	.000	12	.000		
	Total	.000	15			

- a. Predictors: (Constant), مخاطر معدل الفائدة, الرافعة المالية, مخاطر رأس المال, نسبة الأصول السائلة, نسبة الأصول الثابتة, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نوعية القروض, إجمالي الأصول
- b. Predictors: (Constant), مخاطر رأس المال, مخاطر معدل الفائدة, مخاطر الأصول السائلة, نسبة الأصول الثابتة, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نوعية القروض, إجمالي الأصول
- c. Predictors: (Constant), مخاطر معدل الفائدة, مخاطر رأس المال, نسبة الأصول الثابتة, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نوعية القروض, إجمالي الأصول
- d. Predictors: (Constant), مخاطر معدل الفائدة, نسبة الأصول الثابتة, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نوعية القروض, إجمالي الأصول
- e. Predictors: (Constant), مخاطر معدل الفائدة, نسبة الأصول الثابتة, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نوعية القروض
- f. Predictors: (Constant), نسبة الأصول السائلة, نسبة الأصول الثابتة, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نوعية القروض
- g. Predictors: (Constant), نسبة الأصول السائلة, نسبة الأصول الثابتة, نوعية القروض
- h. Dependent Variable: معدل العائد على الأصول

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics		
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF	
1	(Constant)	.168	.228		.737	.489			
	إجمالي الأصول	-4.88E-03	.010	-.840	-.500	.635	.009	114.123	
	نسبة الاصول السائلة	-2.88E-02	.015	-.881	-1.874	.110	.112	8.941	
	نسبة الاصول الثابته	-.678	.458	-.943	-1.480	.189	.061	16.457	
	نوعية القروض	-.120	.070	-2.156	-1.705	.139	.015	64.771	
	مخاطر رأس المال	1.760E-02	.042	.424	.419	.690	.024	41.562	
	الرافعة المالية	-1.73E-03	.017	-.047	-.101	.923	.113	8.831	
	مخاطر معدل الفائدة	-.342	.296	-.811	-1.155	.292	.050	19.957	
	الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع	-.898	.633	-1.512	-1.419	.206	.022	45.975	
2	(Constant)	.155	.173		.895	.400			
	إجمالي الأصول	-4.34E-03	.008	-.747	-.576	.583	.013	79.378	
	نسبة الاصول السائلة	-2.93E-02	.013	-.896	-2.176	.066	.125	8.001	
	نسبة الاصول الثابته	-.670	.418	-.932	-1.603	.153	.063	15.924	
	نوعية القروض	-.119	.064	-2.136	-1.846	.107	.016	63.172	
	مخاطر رأس المال	1.710E-02	.039	.412	.442	.672	.024	40.971	
	مخاطر معدل الفائدة	-.343	.274	-.814	-1.253	.251	.050	19.923	
	الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع	-.877	.553	-1.476	-1.584	.157	.024	40.963	
	نشاطات خارج الميزانيه	.599	1.466	.373	.409	.695	.025	39.264	
3	(Constant)	.213	.094		2.259	.054			
	إجمالي الأصول	-6.83E-03	.004	-1.176	-1.626	.143	.036	27.525	
	نسبة الاصول السائلة	-3.24E-02	.010	-.993	-3.102	.015	.186	5.389	
	نسبة الاصول الثابته	-.687	.393	-.956	-1.747	.119	.063	15.758	
	نوعية القروض	-.124	.060	-2.225	-2.068	.072	.016	60.936	
	مخاطر رأس المال	2.458E-02	.032	.592	.761	.468	.031	31.823	
	مخاطر معدل الفائدة	-.386	.240	-.916	-1.611	.146	.059	17.013	
	الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع	-1.020	.404	-1.719	-2.524	.036	.041	24.408	
	4	(Constant)	.179	.081		2.207	.055		
إجمالي الأصول		-5.37E-03	.004	-.923	-1.471	.175	.046	21.735	
نسبة الاصول السائلة		-3.26E-02	.010	-.998	-3.194	.011	.186	5.387	
نسبة الاصول الثابته		-.674	.384	-.938	-1.757	.113	.064	15.728	
نوعية القروض		-8.06E-02	.019	-1.450	-4.284	.002	.158	6.323	
مخاطر معدل الفائدة		-.373	.233	-.885	-1.598	.145	.059	16.926	
الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع		-.979	.391	-1.650	-2.503	.034	.042	23.976	
5		(Constant)	6.153E-02	.015		4.091	.002		
		نسبة الاصول السائلة	-3.47E-02	.011	-1.063	-3.256	.009	.190	5.276
	نسبة الاصول الثابته	-.960	.350	-1.335	-2.744	.021	.085	11.706	
	نوعية القروض	-6.45E-02	.016	-1.161	-3.987	.003	.238	4.193	
	مخاطر معدل الفائدة	-.348	.246	-.826	-1.416	.187	.059	16.839	
	الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع	-.711	.366	-1.197	-1.944	.081	.053	18.754	
6	(Constant)	4.425E-02	.009		4.815	.001			
	نسبة الاصول السائلة	-2.98E-02	.011	-.912	-2.828	.016	.212	4.709	
	نسبة الاصول الثابته	-.987	.365	-1.373	-2.705	.020	.086	11.671	
	نوعية القروض	-7.24E-02	.016	-1.303	-4.562	.001	.271	3.696	
	الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع	-.226	.135	-.381	-1.676	.122	.427	2.344	
7	(Constant)	3.331E-02	.007		4.801	.000			
	نسبة الاصول السائلة	-1.90E-02	.009	-.583	-2.124	.055	.337	2.963	
	نسبة الاصول الثابته	-.583	.294	-.810	-1.984	.071	.152	6.567	
	نوعية القروض	-6.51E-02	.016	-1.172	-3.977	.002	.293	3.417	

Excluded Variables⁹

Model	Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics			
					Tolerance	VIF	Minimum Tolerance	
2	الرافعة المالية	-.047 ^a	-.101	.923	-.041	.113	8.831	8.762E-03
3	الرافعة المالية	-.105 ^b	-.263	.800	-.099	.135	7.395	1.633E-02
	نشاطات خارج الميزانيه	.373 ^b	.409	.695	.153	2.547E-02	39.264	1.260E-02
4	الرافعة المالية	-.130 ^c	-.338	.744	-.119	.136	7.334	3.446E-02
	نشاطات خارج الميزانيه	.564 ^c	.739	.481	.253	3.279E-02	30.497	2.046E-02
	مخاطر رأس المال	.592 ^c	.761	.468	.260	3.142E-02	31.823	1.641E-02
5	الرافعة المالية	.135 ^d	.389	.707	.128	.182	5.492	5.180E-02
	نشاطات خارج الميزانيه	.794 ^d	1.639	.136	.479	7.373E-02	13.563	5.267E-02
	مخاطر رأس المال	.012 ^d	.016	.987	.005	3.979E-02	25.129	2.566E-02
	إجمالي الأصول	-.923 ^d	-1.471	.175	-.440	4.601E-02	21.735	4.171E-02
6	الرافعة المالية	.035 ^e	.097	.925	.031	.190	5.260	7.362E-02
	نشاطات خارج الميزانيه	.894 ^e	1.823	.098	.499	7.582E-02	13.190	6.887E-02
	مخاطر رأس المال	-.019 ^e	-.025	.981	-.008	3.983E-02	25.105	2.584E-02
	إجمالي الأصول	-.851 ^e	-1.266	.234	-.372	4.625E-02	21.624	4.625E-02
	مخاطر معدل الفائدة	-.826 ^e	-1.416	.187	-.409	5.938E-02	16.839	5.332E-02
7	الرافعة المالية	.074 ^f	.196	.848	.059	.191	5.234	.124
	نشاطات خارج الميزانيه	.764 ^f	1.381	.195	.384	7.707E-02	12.975	7.707E-02
	مخاطر رأس المال	.402 ^f	.522	.612	.156	4.574E-02	21.863	2.775E-02
	إجمالي الأصول	.243 ^f	.521	.613	.155	.124	8.043	6.418E-02
	مخاطر معدل الفائدة	.235 ^f	1.016	.331	.293	.475	2.105	8.836E-02
	مخاطر معدل الفائدة	-.381 ^f	-1.676	.122	-.451	.427	2.344	8.568E-02

- a. Predictors in the Model: (Constant), نسبة الاصول الثابته, تكلفة الودائع المدفوعة, إجمالي الودائع, نوعية القروض, إجمالي الأصول
- b. Predictors in the Model: (Constant), نسبة الاصول الثابته, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نوعية القروض, إجمالي الأصول
- c. Predictors in the Model: (Constant), إجمالي, نوعية القروض, إجمالي الودائع, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نوعية القروض, إجمالي الأصول
- d. Predictors in the Model: (Constant), نسبة الاصول الثابته, نسبة الاصول الثابته, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نوعية القروض, نسبة الاصول السائلة, مخاطر معدل الفائدة, مخاطر معدل الفائدة, نسبة الاصول السائلة, إجمالي الودائع, نوعية القروض, إجمالي الأصول
- e. Predictors in the Model: (Constant), نسبة الاصول السائلة, نسبة الاصول السائلة, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, نوعية القروض, نسبة الاصول السائلة, مخاطر معدل الفائدة, مخاطر معدل الفائدة, نسبة الاصول السائلة, إجمالي الودائع, نوعية القروض, إجمالي الأصول
- f. Predictors in the Model: (Constant), نسبة الاصول السائلة, نسبة الاصول السائلة, نسبة الاصول الثابته, نوعية القروض, نسبة الاصول السائلة, مخاطر معدل الفائدة, مخاطر معدل الفائدة, نسبة الاصول السائلة, إجمالي الودائع, نوعية القروض, إجمالي الأصول
- g. Dependent Variable: معدل العائد علي الأصول

انحدار متعدد لمصرف الأمانة

Regression

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.808 ^a	.653	.132	.001492	2.171

a. Predictors: (Constant), نشاطات خارج الميزانيه, مخاطر معدل الفائدة, نسبة الاصول الثابته, إجمالي الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, مخاطر رأس المال : الاصول السائلة , الرافعة المالية, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, مخاطر رأس المال , نوعية القروض, إجمالي الأصول
نوعية القروض, إجمالي الأصول

b. Dependent Variable: معدل العائد علي الأصول

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	9	.000	1.254	.405 ^a
	Residual	.000	6	.000		
	Total	.000	15			

a. Predictors: (Constant), نشاطات خارج الميزانيه, مخاطر معدل الفائدة, نسبة الاصول الثابته, نسبة الاصول السائلة, إجمالي الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, مخاطر رأس المال , نوعية القروض, إجمالي الأصول
الرافعة المالية, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, مخاطر رأس المال , نوعية القروض, إجمالي الأصول

b. Dependent Variable: معدل العائد علي الأصول

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	-.316	.162		-1.952	.099		
	إجمالي الأصول	1.519E-02	.008	2.641	1.886	.108	.029	33.903
	نسبة الاصول السائلة	1.075E-02	.014	.582	.782	.464	.105	9.556
	نسبة الاصول الثابته	-.323	.549	-.611	-.589	.577	.054	18.610
	نوعية القروض	-.133	.126	-.976	-1.056	.332	.068	14.766
	مخاطر رأس المال	-6.60E-02	.104	-.389	-.636	.548	.155	6.465
	الرافعة المالية	5.495E-03	.018	.229	.312	.765	.107	9.326
	مخاطر معدل الفائدة	4.977E-02	.299	.090	.166	.873	.196	5.106
	الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع	.556	.408	1.212	1.360	.223	.073	13.729
	نشاطات خارج الميزانيه	-.587	.838	-.511	-.700	.510	.109	9.212

a. Dependent Variable: معدل العائد علي الأصول

انحدار تدريجي لمصرف الأمة

Regression

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.808 ^a	.653	.132	.001492	
2	.807 ^b	.651	.253	.001385	
3	.804 ^c	.647	.338	.001303	
4	.775 ^d	.601	.335	.001306	
5	.761 ^e	.580	.369	.001272	
6	.720 ^f	.518	.343	.001298	
7	.654 ^g	.428	.285	.001355	
8	.586 ^h	.343	.242	.001394	
9	.514 ⁱ	.264	.211	.001423	1.312

- a. Predictors: (Constant), نشاطات خارج الميزانية, مخاطر معدل الفائدة, نسبة الاصول الثابتة, نسبة الاصول السائلة, الرافعة المالية, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, مخاطر رأس المال نوعية القروض, إجمالي الأصول
- b. Predictors: (Constant), نشاطات خارج الميزانية, نسبة الاصول الثابتة, نسبة الاصول السائلة, مخاطر رأس المال, نوعية القروض, إجمالي الأصول
- c. Predictors: (Constant), نشاطات خارج الميزانية, نسبة الاصول الثابتة, نسبة الاصول السائلة, مخاطر رأس المال, نوعية القروض, إجمالي الأصول
- d. Predictors: (Constant), نشاطات خارج الميزانية, نسبة الاصول الثابتة, تكلفة الودائع المدفوعة, إجمالي الودائع, مخاطر رأس المال, نوعية القروض, إجمالي الأصول
- e. Predictors: (Constant), نشاطات خارج الميزانية, نسبة الاصول الثابتة, تكلفة الودائع المدفوعة, إجمالي الودائع, مخاطر رأس المال, إجمالي الأصول
- f. Predictors: (Constant), نشاطات خارج الميزانية, نسبة الاصول الثابتة, مخاطر رأس المال, إجمالي الأصول
- g. Predictors: (Constant), نشاطات خارج الميزانية, مخاطر رأس المال, إجمالي الأصول
- h. Predictors: (Constant), نشاطات خارج الميزانية, إجمالي الأصول
- i. Predictors: (Constant), نشاطات خارج الميزانية
- j. Dependent Variable: معدل العائد علي الأصول

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	9	.000	1.254	.405 ^a
	Residual	.000	6	.000		
	Total	.000	15			
2	Regression	.000	8	.000	1.634	.266 ^b
	Residual	.000	7	.000		
	Total	.000	15			
3	Regression	.000	7	.000	2.096	.161 ^c
	Residual	.000	8	.000		
	Total	.000	15			
4	Regression	.000	6	.000	2.261	.131 ^d
	Residual	.000	9	.000		
	Total	.000	15			
5	Regression	.000	5	.000	2.756	.081 ^e
	Residual	.000	10	.000		
	Total	.000	15			
6	Regression	.000	4	.000	2.961	.069 ^f
	Residual	.000	11	.000		
	Total	.000	15			
7	Regression	.000	3	.000	2.994	.073 ^g
	Residual	.000	12	.000		
	Total	.000	15			
8	Regression	.000	2	.000	3.398	.065 ^h
	Residual	.000	13	.000		
	Total	.000	15			
9	Regression	.000	1	.000	5.014	.042 ⁱ
	Residual	.000	14	.000		
	Total	.000	15			

- a. Predictors: (Constant), نشاطات خارج الميزانية, مخاطر معدل الفائدة, نسبة الاصول الثابتة, نسبة الاصول السائلة, الرافعة المالية, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, مخاطر رأس المال, نوعية القروض, إجمالي الأصول
- b. Predictors: (Constant), نشاطات خارج الميزانية, نسبة الاصول الثابتة, نسبة الاصول السائلة, الرافعة المالية, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, مخاطر رأس المال, نوعية القروض, إجمالي الأصول
- c. Predictors: (Constant), نشاطات خارج الميزانية, نسبة الاصول الثابتة, نسبة الاصول السائلة, تكلفة الودائع المدفوعة, إجمالي الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, مخاطر رأس المال, نوعية القروض, إجمالي الأصول
- d. Predictors: (Constant), نشاطات خارج الميزانية, نسبة الاصول الثابتة, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, مخاطر رأس المال, نوعية القروض, إجمالي الأصول
- e. Predictors: (Constant), نشاطات خارج الميزانية, نسبة الاصول الثابتة, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, مخاطر رأس المال, إجمالي الأصول
- f. Predictors: (Constant), نشاطات خارج الميزانية, نسبة الاصول الثابتة, مخاطر رأس المال, إجمالي الأصول
- g. Predictors: (Constant), نشاطات خارج الميزانية, مخاطر رأس المال, إجمالي الأصول
- h. Predictors: (Constant), نشاطات خارج الميزانية, إجمالي الأصول
- i. Predictors: (Constant), نشاطات خارج الميزانية
- j. Dependent Variable: معدل العائد على الأصول

انحدار متعدد لمصرف التجارة والتنمية

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	1.000 ^a	.999	.998	.000575	2.862

a. Predictors: (Constant), نشاطات خارج الميزانية, نسبة الاصول الثابته, نوعية القروض, تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, مخاطر رأس المال, الرافعة المالية, نسبة الاصول السائلة, مخاطر معدل الفائدة

b. Dependent Variable: معدل العائد علي الأصول

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.003	8	.000	1009.552	.000 ^a
	Residual	.000	7	.000		
	Total	.003	15			

a. Predictors: (Constant), تكلفه الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, مخاطر رأس المال, الرافعة المالية, نسبة الاصول السائلة, مخاطر معدل الفائدة

b. Dependent Variable: معدل العائد علي الأصول

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	-1.22E-07	.000		-.001	1.000		
	نسبة الاصول السائلة	3.632E-02	.004	1.054	8.944	.000	.009	112.158
	نسبة الاصول الثابته	.431	.070	.574	6.140	.000	.014	70.688
	نوعية القروض	4.233E-02	.017	.059	2.549	.038	.228	4.387
	مخاطر رأس المال	-6.13E-02	.007	-.756	-8.495	.000	.016	63.988
	الرافعة المالية	-7.01E-02	.003	-2.216	-22.550	.000	.013	78.078
	مخاطر معدل الفائدة	1.113	.186	1.026	5.985	.001	.004	237.598
	تكلفة الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع	.815	.110	.453	7.372	.000	.033	30.488
	نشاطات خارج الميزانية	1.168	.028	.968	41.663	.000	.229	4.368

a. Dependent Variable: معدل العائد علي الأصول

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics		
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF	
1	(Constant)	-.316	.162		-1.952	.099			
	إجمالي الأصول	1.519E-02	.008	2.641	1.886	.108	.029	33.903	
	نسبة الاصول السائلة	1.075E-02	.014	.582	.782	.464	.105	9.556	
	نسبة الاصول الثابته	-.323	.549	-.611	-.589	.577	.054	18.610	
	نوعية القروض	-.133	.126	-.976	-1.056	.332	.068	14.766	
	مخاطر رأس المال	-6.60E-02	.104	-.389	-.636	.548	.155	6.465	
	الرافعة المالية	5.495E-03	.018	.229	.312	.765	.107	9.326	
	مخاطر معدل الفائدة	4.977E-02	.299	.090	.166	.873	.196	5.106	
	الودائع المدفوعة إلي إجمالي الودائع	.556	.408	1.212	1.360	.223	.073	13.729	
نشاطات خارج الميزانيه	-.587	.838	-.511	-.700	.510	.109	9.212		
2	(Constant)	-.318	.150		-2.125	.071			
	إجمالي الأصول	1.540E-02	.007	2.678	2.087	.075	.030	33.045	
	نسبة الاصول السائلة	9.371E-03	.010	.507	.921	.388	.164	6.082	
	نسبة الاصول الثابته	-.383	.388	-.723	-.985	.357	.092	10.811	
	نوعية القروض	-.124	.104	-.904	-1.193	.272	.087	11.519	
	مخاطر رأس المال	-6.04E-02	.091	-.356	-.663	.528	.173	5.764	
	الرافعة المالية	4.246E-03	.015	.177	.288	.782	.131	7.625	
	الودائع المدفوعة إلي إجمالي الودائع	.520	.323	1.135	1.610	.151	.100	9.967	
	نشاطات خارج الميزانيه	-.686	.548	-.597	-1.252	.251	.219	4.565	
3	(Constant)	-.329	.137		-2.403	.043			
	إجمالي الأصول	1.607E-02	.007	2.795	2.439	.041	.034	29.758	
	نسبة الاصول السائلة	9.703E-03	.010	.525	1.021	.337	.167	6.003	
	نسبة الاصول الثابته	-.413	.352	-.780	-1.172	.275	.100	10.035	
	نوعية القروض	-.113	.092	-.829	-1.238	.251	.098	10.170	
	مخاطر رأس المال	-8.01E-02	.056	-.472	-1.423	.193	.401	2.492	
	الودائع المدفوعة إلي إجمالي الودائع	.495	.292	1.079	1.692	.129	.108	9.226	
	نشاطات خارج الميزانيه	-.784	.403	-.683	-1.947	.087	.359	2.788	
	4	(Constant)	-.234	.101		-2.325	.045		
إجمالي الأصول		1.154E-02	.005	2.008	2.364	.042	.061	16.281	
نسبة الاصول الثابته		-.502	.342	-.949	-1.469	.176	.106	9.414	
نوعية القروض		-3.63E-02	.052	-.266	-.700	.502	.307	3.254	
مخاطر رأس المال		-5.55E-02	.051	-.327	-1.088	.305	.491	2.036	
الودائع المدفوعة إلي إجمالي الودائع		.288	.211	.629	1.363	.206	.208	4.801	
نشاطات خارج الميزانيه		-.945	.372	-.823	-2.543	.032	.423	2.362	
5		(Constant)	-.210	.092		-2.279	.046		
		إجمالي الأصول	1.033E-02	.004	1.797	2.323	.043	.070	14.229
	نسبة الاصول الثابته	-.537	.329	-1.014	-1.629	.134	.109	9.216	
	مخاطر رأس المال	-6.59E-02	.048	-.388	-1.387	.196	.537	1.862	
	الودائع المدفوعة إلي إجمالي الودائع	.222	.184	.485	1.205	.256	.260	3.848	
	نشاطات خارج الميزانيه	-.943	.362	-.821	-2.605	.026	.423	2.362	
	6	(Constant)	-.149	.079		-1.896	.085		
		إجمالي الأصول	7.614E-03	.004	1.324	1.946	.078	.095	10.576
		نسبة الاصول الثابته	-.478	.332	-.902	-1.437	.179	.111	9.012
مخاطر رأس المال		-8.54E-02	.046	-.503	-1.873	.088	.607	1.647	
نشاطات خارج الميزانيه		-.644	.269	-.561	-2.392	.036	.795	1.257	
7		(Constant)	-4.33E-02	.029		-1.506	.158		
		إجمالي الأصول	2.331E-03	.001	.405	1.672	.120	.811	1.233
		مخاطر رأس المال	-5.73E-02	.043	-.337	-1.334	.207	.744	1.344
		نشاطات خارج الميزانيه	-.569	.276	-.495	-2.063	.061	.827	1.209
	8	(Constant)	-3.22E-02	.028		-1.137	.276		
		إجمالي الأصول	1.692E-03	.001	.294	1.255	.231	.920	1.087
		نشاطات خارج الميزانيه	-.685	.269	-.597	-2.547	.024	.920	1.087

Excluded Variables

Model	Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics		
					Tolerance	VIF	Minimum Tolerance
2	.090 ^a	.166	.873	.068	.196	5.106	2.950E-02
3	.018 ^b	.039	.970	.015	.240	4.175	3.360E-02
	.177 ^b	.288	.782	.108	.131	7.625	3.026E-02
4	-.198 ^c	-.548	.599	-.190	.370	2.706	4.706E-02
	.242 ^c	.399	.701	.140	.133	7.527	5.496E-02
	.525 ^c	1.021	.337	.339	.167	6.003	3.360E-02
5	-.098 ^d	-.294	.775	-.098	.417	2.397	5.940E-02
	-.051 ^d	-.110	.915	-.037	.219	4.565	5.515E-02
	.000 ^d	-.001	.999	.000	.521	1.921	6.653E-02
	-.266 ^d	-.700	.502	-.227	.307	3.254	6.142E-02
6	-.137 ^e	-.408	.692	-.128	.422	2.371	7.229E-02
	-.114 ^e	-.245	.811	-.077	.222	4.497	6.499E-02
	-.065 ^e	-.219	.831	-.069	.541	1.850	9.228E-02
	-.035 ^e	-.099	.923	-.031	.383	2.608	9.292E-02
	.485 ^e	1.205	.256	.356	.260	3.848	7.028E-02
7	.063 ^f	.197	.847	.059	.511	1.958	.483
	-.002 ^f	-.005	.996	-.002	.229	4.364	.229
	-.043 ^f	-.137	.893	-.041	.542	1.844	.492
	-.127 ^f	-.354	.730	-.106	.399	2.508	.399
	.387 ^f	.908	.383	.264	.266	3.763	.266
	-.902 ^f	-1.437	.179	-.398	.111	9.012	9.455E-02
8	-.154 ^g	-.592	.565	-.168	.787	1.270	.736
	.294 ^g	.781	.450	.220	.369	2.713	.369
	-.215 ^g	-.859	.407	-.241	.820	1.219	.820
	-.149 ^g	-.404	.693	-.116	.400	2.503	.400
	.534 ^g	1.402	.186	.375	.324	3.090	.310
	-.398 ^g	-.638	.536	-.181	.136	7.354	.128
	-.337 ^g	-1.334	.207	-.359	.744	1.344	.744
9	.004 ^h	.016	.987	.004	.983	1.017	.983
	.377 ^h	1.480	.163	.380	.745	1.341	.745
	-.285 ^h	-1.198	.252	-.315	.902	1.109	.902
	.149 ^h	.563	.583	.154	.795	1.257	.795
	-.054 ^h	-.224	.826	-.062	.960	1.041	.960
	.209 ^h	.897	.386	.241	.979	1.021	.979
	-.192 ^h	-.757	.463	-.205	.844	1.185	.844
	.294 ^h	1.255	.231	.329	.920	1.087	.920

- a. Predictors in the Model: (Constant), مخاطر معدل الفائدة, إجمالي الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, مخاطر رأس المال, نوعية القروض, إجمالي الأصول
- b. Predictors in the Model: (Constant), مخاطر رأس المال, مخاطر معدل الفائدة, إجمالي الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, مخاطر رأس المال, نوعية القروض, إجمالي الأصول
- c. Predictors in the Model: (Constant), إجمالي الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, مخاطر رأس المال, نوعية القروض, إجمالي الأصول
- d. Predictors in the Model: (Constant), مخاطر رأس المال, إجمالي الأصول, مخاطر رأس المال, مخاطر معدل الفائدة, إجمالي الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, مخاطر رأس المال, نوعية القروض, إجمالي الأصول
- e. Predictors in the Model: (Constant), إجمالي الأصول, مخاطر رأس المال, مخاطر معدل الفائدة, إجمالي الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, مخاطر رأس المال, نوعية القروض, إجمالي الأصول
- f. Predictors in the Model: (Constant), إجمالي الأصول, مخاطر رأس المال, مخاطر معدل الفائدة, إجمالي الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, مخاطر رأس المال, نوعية القروض, إجمالي الأصول
- g. Predictors in the Model: (Constant), إجمالي الأصول, مخاطر رأس المال, مخاطر معدل الفائدة, إجمالي الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, مخاطر رأس المال, نوعية القروض, إجمالي الأصول
- h. Predictors in the Model: (Constant), مخاطر رأس المال, مخاطر معدل الفائدة, إجمالي الودائع المدفوعة إلى إجمالي الودائع, مخاطر رأس المال, نوعية القروض, إجمالي الأصول

Benghazi University
Faculty of Economics



Department of Accounting

Profitability Determinants in Libyan Commercial Banks Comparative study of 1990-2005 period

By:

Mohamed A. M. Algadafi
Bachelor of Accounting
Faculty of Economics
Benghazi University

Supervisor:

Gomah K. Alhasi PhD

A thesis submitted in partial fulfillment of the requirement of Master's degree in accounting, Faculty of Economics, Benghazi University.

2012

Abstract

Maximizing profits is one of the major objectives, if not the principal goal, that banks commercial seek to achieve. Realization such objectives enable them of continuation, survival, support the financial position, increment of securities, enhance solvency. This, in turn, increase their capability of facing risk and default they encounter, not to mention the losses that lead to deterioration of their financial position, insolvency and eventually to liquidation. Moreover, the achieved objectives are the main criteria that financial analysts and financial statement users relay upon to assess the management efficiency. Theses attained goals not only allow them to evaluate past performance, but also to predict future cash flows which affect shares price.

The importance of determining limitations influencing the performance of commercial banks is stemmed from the importance of these financial institutions. Thus, the current study aimed to identify profitability determinants of Libyan commercial banks, estimate the effect of these determinants on profitability in order to set up adequate solutions, and come out with recommendations assist the management of these banks in developing their banking performance.

To achieve the study objective, the following hypothesis was articulated:

‘What are profitability determinants of Libyan commercial banks?’

To tackle this issue, the population of study was restricted to commercial banks. The relevant data was obtained from the financial statements of each Libyan commercial bank, the annual reports issued by Libyan central bank during period of 1990-2005. The gradual regression method was utilized to attain the most affecting independent variables on profitability of Libyan commercial banks.

Results

- (1) The study results revealed direct, significant relationship between size and profitability of Alwahda bank, but insignificant in Aljomhoria, Alshari, and Aloma banks. This outcome was consistent with literature. They also revealed reverse association between the size and profitability, but with no significance in Altejari bank and other banks collectively indicating declining efficiency of institutions management in exploiting invested funds, lack of real investment opportunities in certain fields.
- (2) The study results showed reverse, significant relationship between current assets and profitability of Aljomhoria and Alshari, and banks collectively. They also showed reverse, but insignificant relationship among current assets and profitability of Alwahda, Altijari, and Aloma banks. This result was in consistence with banking literature in terms of reversed relationship between profitability and liquidity.
- (3) The results also revealed direct and significant relationship between fixed assets ratio and profitability of Altijari bank and banks collectively; direct but insignificant connection between fixed assets ratio and profitability of Aljomhoria and Alowma. Although these assets are classified within item of non-profitable assets, they in fact provide necessary services to clients. Magnificence of the bank buildings may attract more customers and investors, increase the staff productivity making it indirectly profitable. It was also evident from the results that the relationship between fixed assets ratio and profitability was reverse and significant in Alshari bank.
- (4) There was reverse, significant relationship between type of loans and bank profitability of Alshari bank, banks collectively and Aljomhoria and Alwahda banks. However, this relationship was direct and insignificant in Altijari and Alowma banks emphasizing that bad loans are associated with less profits.
- (5) The study also found out reverse, significant association between capital risks and profitability of Awhada bank, but reverse, insignificant in both Aljomhoria and Ashari. This relationship was direct and significant in all banks, but reverse and insignificant in Altijari and Ashari banks.

(6) The results showed that the relationship between financial leverage risks and profitability was reverse but of no statistical significance in Alwahda, Aljomhoria, Atijari banks and banks collectively. This relation, however, was direct and insignificant in Ashari and Aloma banks indicating that commercial banks failed in investing borrowed funds with rate of return over the paid interest due to absence of stock exchange. As a result, these banks are merely a pool of savings without potential use of such funds.

There was direct and significant correlation among interest margin (7) risks and profitability of Alwahda bank, banks jointly, Aljomhoria and Atijari banks; direct and insignificant connection between Alowma and Ashari banks. These relationships are indicating that banks with high loans and high interest rate will resort to make difference between the interest on deposits and interest on loans to achieve high margin, thus increase the profitability in order to tolerate more risks.

(8) There was direct and significant correlation between cost of deposits and bank profitability in Alwahda, Aljomhoria, Altijari banks and banks as a group; reverse and insignificant relationship in Alshari and Alowma banks.

(9) The outcome revealed insignificant correlation between off-balance activities and profitability of commercial banks collectively and Alwahda bank; reverse but insignificant relationship in Aljomhoria, Altijari, and Alshari banks. As to Alwoma bank, the relationship was reverse and significant. The direct connection emphasizes the necessity of paying more attention to non-interest related income.

Recommendations

(1) Bank merger is indispensable for taking advantage of merits of large size entity that produce internal surplus, diversity of assets, attain reasonable level of risk, and realize satisfactory return to the personnel to undertake its role of serving national economy. These merits, however, would not be adequately realized unless stock exchange was activated to diversify investment channels.

(2) Situation of clients willing to borrow from banks should carefully considered to ensure their ability of repayment, taking the necessary pledges that prevent their default and loss of part of the facilities due to insolvency which forces banks making allowances of bad debts that negatively affect their profitability.

(3) Commercial banks ought to expand credit facilities size as it increases net interest thus profitability which could be achieved only by adopting scientific basis. The credit facilities have to be within the limits of normal banking activity. Moreover, priorities of loans should be determined according to conception of commercial bank function that is loans should be granted to commercial, service, and industrial activities respectively.

- (4) Commercial banks off-balance investments should be increased to reduce risk level especially during recessions. This is one of the best stable and relatively safe tools. Clients should be made more aware of distinctive effects that their investment in off-balance activities may produce.
- (5) Calling Libyan financial market for providing adequate environment for derivatives as most their contracts that commercial banks invest in are carried out abroad in international markets. Providing suitable environment make such banks in-oriented thereby increasing revive the economy.
- (6) Banking system operates in competitive manner should be created. Such system leads to banking services much better and wider to include new domains. The public should be educated and encouraged to deal with banks in all their commercial transactions in order to stimulate banks to develop and extend their services.
- (7) The financial leverage must be increased as much as possible, as debt ratio “financial leverage” increased, profitability also increases provided the bank ability to employ these funds with interest rates higher than those paid by depositors.
- (8) Commercial banks should not only rely on the traditional source of income, the differences between credit interests, commissions received from borrowers, and paid to them, but should focus on other revenues generated from various banking services to realize high profit rates without sacrifice of liquidity and safety.
- (9) Assets volume that generates revenues should be continuously reviewed to timely identify the appropriate investments. Current assets also must be given more attention as they have highly influence on commercial banks profitability in Libya measured by rate of return on assets.
- (10) Banking technology should be developed to uplift the efficiency of operation, enhance productivity, speed up client services, and increase profits. This also applies to building magnificence to attract more clients and investors thus indirectly maximizing profit.